بسم الله الرحمن الرحيم

# توطئة الكتاب

صحت عزيمتي على أن أخرج للكتّاب مثل هذا الكتاب ، وكان ذاك في شتاء عامنا المنصرم . لكنّ حالي كانت تأباه ولا تتسع لشأنه . فمشاغل الكتابة في ديوان المعارف تتوزّع ساعات النهار إلاّ قليلاً ، ومشاكل العيش تأتي على شيء من فسحة الليل . فما يجود الزمان من يومه بغير ساعة وبعض ساعة . ودع عنك بعد ذلك هم المراجع ، والمؤلف في الافتقار إليها كحاجته إلى المداد لا يجري القلم إلاّ به . فكنت في أمري بين همّين أو بين حاذف وقاذف [1] . فهمّ التحوّل عن القصد وهمّ الإقدام على غير أهبه . وكل منهما مركب لو عانيته صعب . فليس إشفاقي من النكوص بأيسرَ عندي من دفع كتاب لم تكمل أداته ؛ فالجمهور لا يفيد منه فوق ما يتفق له من سواه . وقديماً قالوا : قبل الرماء تملأ الكنائن ، وقبل الرمي يراش السهم .

(١) يقولون : هو بين حاذف وقاذف ، الحاذف بالعصا والقاذف بالحصى : يضرب لمن هو بين الشرّين ( من نهاية الأرب ) .

إذ ينبغي للمؤلّف، فيما نحن بسبيله، ألاّ ينشئ لنفسه بل ينشئ للناس . فإذا ما أحسّ منهم رغبة، او آنس فيهم حاجة، وضمن أن يحقق بكتابه من هذه الرغبة ما لا يتحقق بغيره من الكتب، ويدفع به من هذه الحاجة ما لا يندفع بسواه، فَلْيفعل . وإلاّ فليس التأليف تسويد الصحائف على غير طائل وتحبير الرسائل في غير غناء .

ولا يُظنّ أن كلامنا ها هنا على تحقيق رغبة الناس دون رغبة المؤلف . وانما قصدنا أن يتهيأ للناس بالكتاب ما لا يتأتّى لهم بسواه . فلا يكتب المؤلّف ليملأ الفراغ فيقال : إنه كتب؛ فينتهي القارئ من بعض فصوله وفي يقينه أن أوْبته أربح الصفقتين بل أهون الشرّين، وفي نفسه أن يقول ما قاله البحتري :

وكان رجائي أن أؤوب مملّكا فصار رجائي أن أؤوب مسلّما

وهكذا بدأت العمل متردّدا، تتنازعني فيه بواعثُ من الإغراء ودواعٍ من الانقباض والإعراض . فقد تداركني الكلف بهذا القصد فحداني، وتداركني الإخـوان بالمؤازرة، والمرء كثير بإخوانه . وذكرت قول أبي الفتح البستيّ :

إذا مرّ بي يوم ولم أتخذ يداً ولم أستفد علماً فما ذاك من عمري

فإذا بي أنشط لاستكمال موادّ الكتاب وإحكام فصوله وأبوابه، وإذا بي أبلغ به فوق ما كنت أرجوه منه ويرقبه الكتّاب مني في مثل هذه المدّة اليسيرة .

ليس كتابي هذا طريفاً في موضوعه أو نهج تأليفه في الجملة .

لكني قد احترزت به من الوقوع في غالب ما راعيته مما يُنعى على كثرة المؤلفين . وسترى أن هذا الاحتراز عند التحقيق ليس يسيراً او علَى حبل الذراع [1] .

فقد تناول هذا الغرض من القدماء : الكسائي وأبو عبيدة والمازني وابن قتيبه وأبو حنيفة الدينوري وأبو هلال العسكري وابن الحنبلي الحلبي والجواليقيّ والحريري وشهاب الدين الخفاجي وغيرهم . وتناوله من المحدثين : شهاب الدين الألوسي ورشيد عطيه اللبناني وإبراهيم اليازجي وحسين فتوح ومحمد علي عبد الرحمن ومعروف الرصافي والأب جرجي البولسي وسليم الجندي وأسعد خليل داغر وإبراهيم المنذر ومصطفى الغلاييني وأحمد العوامري وغيرهم .

أمّا القدماء فقد وضعوا وألّفوا لعصرهم ، فراعَوْا بذلك المغالط الجارية فيه . وهم في الحكم بالتصويب والتلحين متفقون تارة مختلفون أخرى . وأكثر ما يحمل نزاعهم على تباين جهات النظر والاعتبار . فمنهم من يشتد حتى لا يعتد بالرواية إلا عن العرب الأقحاح ، فكل ما عداها في زعمه ساقط مرذول . ويقسو حتى لا يُعنى من اللغات بغير العالية ، فسواها عنده مطّرح متروك . وفي نحوٍ من هذا تلتمس مذهب الكسائي وأبي هلال العسكري . وقد حذا حذوَهم بعض الشيء الجواليقيّ والحريري . وهو إلى ذلك مذهب الأصمعي والمبرّد والفرّاء .

---

(١) يقولون : هو علَى حَبْل ذراعك ، أي الأمر فيه إليك : يضرب في قرب المتناول ، وحبل الذراع عِرق في اليد ( من نهاية الأرب )

ومنهم من يسلس حتى يُسيغ كثيراً مما اتفق للأيمة الفحول . وعلى شرفٍ من هذا تلقى مذهب الزمخشري وابن مالك والرضيّ . ومثلهم من يتسمّح حتى يأخذ بأكثر المحكيِّ من لغات العرب . وشبيه به مذهب ابن جنيّ وأبي حيان . وقد نحا هذا النحو ابنُ الحنبلي الحلبي وشهاب الدين الخفاجي . لكن ابن جنيّ قد فصّل في الخصائص فقال : ( فإمّا أن تقل إحداهما جداً ، أو تكثر الأُخرى جداً . فإنك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياسا ) وقال : ( إلا أن إنسانا لو استعملهما لم يكن مخطئاً لكلام العرب ، لكنه يكون مخطئاً لأجود اللغتين ) . ومعناه أن لغات العرب إذا تماثلت في جواز استعمالها والقياس عليها فهي تختلف عند الإيثار والترجيح . وكلامه فيه ظاهر كل الظهور . هذا ، واختلاف القدماء في كثير من المذاهب والأصول أفضى إلى تباين آرائهم في الأحكام والفروع . لكن الذي تلاقت عليه أقوال الأيمة ، أنه لا يستقيم الاحتجاج في تقرير حكم لفظي بغير أشعار الجاهلية والإسلام والمخضرمين ، وبغير القرآن الكريم وبعض الحديث وأقوال الصحابة . أمّا الاستظهار بقول بشّار وأضرابه من الشعراء الفحول ، فهو مقبول علَى جهة الاستئناس والتغليب ليس غير .

هذا هو مذهب الأكثرين ؛ قالوا إنما استشهد سيبويه والأخفش بشعر بشار اتقاءً لهجوه . وأُخذوا على كثيرين من الأيمة لحنهم في ألفاظ غير يسيرة . وأشاروا في حواشي المصنفين إلى وهمهم ، ومخالفة ماجرت به أقلامهم لما نَهوْا عنه تقريراً ونصاً .

وأمّا المحدثون ففئتان : متقدّمون لايختلف القول فيهم عما قيل في أسلافهم ومتأخرون قد توافوْا على نهج ينفرد بالحكم والتقدير . ففيما ألفوه وبسطوه مجال للقول ومحل للنكير . فإذا عمدت إلى دراسة مصنفاتهم واستقراء ما أوْعوه فيها فاتك الوقوف على ضابط حكمهم ومعوّل قولهم بالتصويب والتلحين . فهذا خطأ لانه خطأ . وذاك صواب لأنه صواب . أمّا نهجهم في الحكم بالصحة والفساد ، فلا تكاد تقطع فيه بيقين أو ظنٍ يميل إلى يقين . فالقوم لم يحفلوا به ولم يُعنوْا بالكشف عنه . فقنعوا من التصريح بالإيماء في أكثر ما اعترضهم من وجوهه . فمنهم من إذا عمد إلى التخطئة أغفل النصّ وعاف الدليل ، وتحكم على القياس بذوقه وعلى السماع بهواه ، وائتمر بسوانح الفكر ونزوات الخاطر . كأن الأمر فيما تناولوه أظهر من أن يؤتى له بشاهد ، وأسير من أن يحتجّ له بدليل .

ومنهم من أسره هوى المحاكاة فسلس وانقاد وتابع من اعتقد إمامته من المتأخرين في غير تبصر واختبار ، وجاراه فيما ذهب إليه في غير تأنٍّ واحتياط . فأتى كلامهم وكأنهم ترافدوا عليه بخواطرهم ، وتواردوا فيه بأحكامهم . بل تواضعوه مواضعة في رِفاء ووئام .

ومنهم من استضعف الكتّاب واستصغرهم ، واعتزّ بعلمه وإحاطته ؛ فقطع بفساد أكثر ما جرت به أقلامهم ، وطاعت به ألسنتهم ، بلا تأمل أو نظر .

وإن آثرت المكاشفة والتصريح ، على ما يقتضيه نهج البحث العلمي ، فالحق — وإن أغضب بعضهم — أن نفراً ممن تناول هذا الغرض قد هجم

عليه هجوماً ؛ فلم يتآدَ له بأداته ، ولا تلمسه من مظانه ، ولا ابتغاه من مآتيه ومعالمه . فكلامه كلام مجازف معتسف ، فيه مواضع للنقد والنكير ، ومجال للنظر لا يقطع فيه بعذر .

وجماع القول فيما يؤخذ على هؤلاء المتأخرين انصرافهم عن الفكرة العلمية المرسومة والبحث الجدّي الخالص . وسترى أن الذي عناه في مؤلفاتهم قد أجراهم من مقصدهم مُجرى الضد ؛ فأدّاهم إلى أن يحجروا على الكتّاب الصحيح الظاهر ، وأن يستسيغوا منهم الوهم الواضح . وفي ذلك ما فيه من تنفير الكتّاب باللغة وصرفهم عن أصولها ، من حيث قصدوا إلى إغرائهم بها وإرهاف عزمهم على تحصيلها .

وقد أصارهم نهجهم إلى مجادلات لا ينكشف عنها يقين ، ومناظرات لا يستشف بها حق . وفي كل ذلك كلام طويل لو بسطنا القول فيه لما أقنعه سفر بجملته .

على أن كشفنا عن مغامز بعضهم لن يصرفنا عن طرائف المحققين . فمنهم من ألّف فأجاد الإجادة كلها ، وأحكم التأليف إحكاما يستنطقنا بتقرير فضله . وهو قد أفصح عن نهجه في الحكم أيّما إفصاح ؛ لا يورد القول إلاّ أسنده بالدليل ، ولا يدفع الحكم إلاّ استظهر عليه بنصوص الأثبات .

وقد عرضنا في مواطن من كتابنا إلى الردّ على طائفة من هؤلاء المؤلفين وتأييد نفر منهم ، فيما قاد البحث إليه وحملنا على تحقيقه . منهم الشيخ إبراهيم اليازجي والشيخ إبراهيم المنذر والأستاذ أسعد خليل داغر

والشيخ مصطفى الغلاييني والأُستاذ معروف الرصافي والأُستاذ أحمد العوامري . أمّا الشيخ إبراهيم اليازجي ، فهو – على إحاطته ورسوخ قدمه وتقصيه في التدقيق – يجازف حينا في كثير من أقواله ؛ فيمنع صحيحاً لا شبهة فيه لناظر ، على ما هو مبسوط من ذلك في موادٌ كثيرة من الكتاب . تراه يمنع أساق كساقَ وألام كـ لامَ ، وكلاهما منصوص عليه . ولعلّه قد أخذ بالأشهر إيثاراً له . لكن اعتماده عليه لا يجيز له بوجه من الوجوه أن يمنع من سواه ، ولم يُنَصّ على أنه لغة رديئة أو متروكة أو ساقطه أو مرذوله . وهو لو احتاط بالتنبيه على خطّته لتوجه له بعضُ العذر ، وأسقط عنه إلزام خصمه في تقرير جواز ما منع منه حملاً على الخطاء .

هذا ، والشيخ وقد عوّل ها هنا على أشهر اللغتين ، لم ينهج هذا النهج فى جملة ماذهب إليه او كثرته . تراه يقطع بجواز قول القائل ( المائتين رجلا ) باثبات ( أل ) ونصب ( رجل ) على التمييز . والمحققون على تعريف مميّز المائة واضافتها إليه . فما باله لم يمنع منه والمنع أحرى به ؟ . فهو لم يطّرد كما ترى على سَمْت واحد في تقرير أحكامه ، ولم ينتحِ منهجاً فردا يلاحظه ويراعيه . لكن أقواله فيما عدا ذلك سديدة غزيرة المادة ، واضحة ، قريبة المنال في الجملة . وهو قد نبّه الكتّاب على عثرات جمّة . وأصبحت رسائله منجعاً يروده كثير من المؤلفين في هذا الباب . وأكثرهم لا يوميُّ إلى رَوْده بكثير أو قليل .

وأمّا الشيخ إبراهيم المنذر ، فقد ألف كتاباً أسماه ( المنذر ) .

وهو كتاب لم تحكم أداته ، ولم يعمد فيه إلى إحاطة أو تقصٍ أو تدقيق فهو مأتيٌّ في كثير من موادِّه ، مدفوع في أكثر مذاهبه ، مدخول في غالب حججه . وقد تعقّبه فيه الأستاذ مصطفى الغلاييني بما يقنع المحقق على الجملة ، ويقع من نفسه موقع اليقين كما ستراه .

وأمّا الأستاذ أسعد خليل داغر مؤلّف (تذكرة الكاتب)، فكتابه في الجملة جامع ، جمُّ الفوائد ، واضح التعبير . لكن حرصه على تكثير موادِّه صرفه عن الاستدلال والاستثبات . فوقع فيما لا يؤمل أن يقع فيه مما أشرنا إلى بعضه فيما ساقنا البحث إليه . وهو قد اقتبس طرفاً مما ذكره الشيخ إبراهيم اليازجي ، وجاراه فيه مجاراة لا ينبغي أن تكون سبيل العلماء في البحث والتحقيق ، مهما استقر في نفس الأستاذ من إمامة الشيخ وبسطة علمه .

وقد ضيّق إلى ذلك نطاق المجاز تضييقاً عاب به الكلام الواضح السديد ، وأخلد في دفعه إلى طرف من نصوص المعاجم دون سائرها، وعوّل في كثير من ذلك على ظاهر النص دون تمحيص ؛ مستغنياً به عن استقراء كتب اللغة ومصنفات القوم ، على ما هو مذكور من ذلك في طائفة من مواد الكتاب .

وأمّا الشيخ مصطفى الغلاييني ، فمؤلفه (نظرات في اللغة والأدب) وهو قد تتبّع فيه سقطات الشيخ إبراهيم المنذر . وكتابه هذا ، على صغر حجمه وقلة موادّه ، محكم الوضع ، ناهض الحجة ، مبسوط العبارة ، قريب المنال . وقد شايعناه بالنظر والتحقيق في كثير مما انتهى إليه . ونازعناه

فيما تلاقت الأدلة على خلافه . وأكثر ما يردُّ اختلافنا إلى تشعّب السبل المسلوكة إلى الحكم . وسنفصل لك ذلك ونبسط أطرافه حين ننصرف إلى بيان نهج الكتاب .

وأمّا الأستاذ الشاعر معروف الرصافيّ ، فمؤلفه ( دفع الهجنة في ارتضاخ اللُكنة ) . وقد وضعه للكشف عما حرّفه الترْكُ من معاني الكلم العربية وألفاظها وأوجه استعمالها . وهو كتاب جامع ، جزيل الفائدة . قد عرضنا لبعض موادّه ، بالتأييد أو التفنيد ، على ما انتهى إليه نظرنا .

وامّا الأستاذ العوامري ، فله في مجلة مجمع اللغة العربية الملكي فصول نبّه فيها على بعض ما شاع على ألسنة الكتاب من الأوهام . وفصوله هذه مشبعة بالبحث في الجملة . لكنه قد عوّل في طرف مما بسط القول فيه على ظاهر النص ولم يتطاول إلى ما وراءه كما أوضحناه .

هذا ما رأينا أن نمهد به للقارئ لننتهي منه إلى تقرير نهج الكتاب وليس تمثيلنا على جهة الطعن بمن ذكر ؛ وأكثرهم شيوخ قد أفدنا من علمهم الحظ الوافر ، وحملنا من تحقيقهم ما استظهرنا به على ما اعترضنا في التماس هذا القصد . لكنه مؤدى النهج العلمي الذي اعتمدناه ، ووطّنا النفس على المضي فيه . فنحن نعتذر أوّل الأمر مما يستاقنا إليه ويريدنا على انتحائه . فعلى هذا ونحوه عامّة ما يرد عليك من بحثنا وبالله العون .

## نهج الكتاب

أشرنا في التوطئة إلى اختلاف الأقدمين فيما عوّلوا عليه ضابطاً للتخطئة والتصويب، وحداً يفصل به صحيح الكلام من فاسده. وقلنا إن كثرة المحدثين لم تُعنَ بالكشف عما آثرت سلوكه من السبل في تقرير الحكم على الكلام من هذه الجهة. فرأينا أن نخرج من اللبس إلى اليقين، ونعرب عما اخترناه طريقاً للحكم بالجواز والامتناع، تدرّجاً من معرفة الأصول إلى الوقوف على ما بُني عليها من الأحكام والفروع نظراً وتحقيقاً.

وليس ينكر أن يكون هذا نهجَ البحث العلمي الصحيح. فإذا بدا قول لمعترض فيما عرضنا له من قضايا الكتاب، فإنما ينبغي أن يشير إلى محل اعتراضه ووجهة نظره، أيعارضنا فيما اتخذناه مقدمة أم فيما انتهينا إليه منها؟ أوَ ينازعنا فيما ندّعيه أصلا أم فيما جعلناه له نتيجة وحكماً؟. فعلى هذا ونحوه يكون مساق الاعتراض ومتصرف النقد. وبهذا ونظيره يجري الكلام في وضوح لا تلابسه شبهة ولا يعتريه اختلاط. وعلى شرَف منه تقول: قد صرّح المحْضُ عن الزُّبْد[1] فلا يتجه فيه للمنصف المتدبر غير طريق واحدة، لا محرف له عنها ولا سبيل إلاّ إليها.

يقول المناظرون: المعارضة إبطال السائل ما ادّعاه المعلل واستدلّ عليه بإثبات نقيض المدعى أو ما يساوي نقيضه أو ما هو أخصّ من

(١) يقولون: صرّح المحْضُ عن الزُّبْد، يضرب للأمر إذا انكشف وتبين (نهاية الأرب)

نقيضه . ويفصّلون : المعارضة إما في المقدّمة إذا كان فيها محل النزاع ، وامّا في الحكم إذا كان فيه وجهة الخلاف . فإذا جرى المعترض علَى هذا واستنّ بهذه السنة ، تهيأ لنا سبيل الإجابة في الرد والتسليم ، وتلقينا كلامه بالبشر والإيناس .

وإن فارق هذا الموضع فقد ذهب طولاً وعدم معقولاً[٢] ؛ إذا تكثّر من اللغو واستظهر بالحشو وتطاول إلى مالا ينبغي له فسقط الاعتداد بما يورده و كان ذلك آية على عجزه وإيذانا منه بتحامله .

فالذي اعتمدنا نصوصه من معاجم اللغة وأسفارها ماقدم عهده منها ، كالصحاح والقاموس والأساس ومقدِّمة الأدب واللسان والتاج ومفردات الراغب والنهاية والمزهر والكشاف وأشباهها ، مع ملاحظة ما اشتهر من أخطائها ونُبِّه عليه من تصحيفاتها . ولم نحفِل بما صنفه المتأخرون كمحيط المحيط وأقرب الموارد والبستان والمنجد والمعتمد وأضرابها . وليس تعويلنا وصدوفنا إلاّ لأمر راعيناه بالنظر والتحقيق . فما أُلف من المعاجم حديثا قد أُحسن تنسيقه وتحريره ، وأُبرز مضمونه وأوضح تعبيره ، لكنه قد تخلّف عنه الإحكام وفاته الضبط ، ولم يبلغ مبلغ الكتب القديمة فيما أُوتي فيه واضعوه من الحذق وبعد النظر وبسطةِ العلم . ومن مارس البحث والتنقير في جوانب هذه المطوّلات الحديثة أيقن سداد ما اعتمدناه ، وذكر معنا ما قاله دِعبل بن عليّ الخزاعي :

جئنا به يشفع في حاجة فاحتاج في الإذن إلى شافع

---

(٢) يقولون : ذهبت طولا وعدمت معقولا ، يضرب للطويل بلا طائل ( من نهاية الأرب )

فإذا تعارضت نصوص المعاجم عمدنا إلى التمحيص . فآثرنا الأكثر والأشهر إذا كان المدار على الرواية ، ولم نمنع من غيره ، إلا أن يُنصّ على أنه منكر أو رديء أو مذموم أو مهمل . قال ابن درستويه في شرح الفصيح [1] : ( وليس كل ماتوك الفصحاء استعماله بخطأ . فقد يتركون استعمال الفصيح لاستغنائهم بفصيح آخر ، او لِعلة غير ذلك ) . وهو سوى ما نُص على أنه متروك قطعاً . فمن أخذ بالجائز الذي لم يناهز حدّ الكثرة والشهرة فقد أخطأ الكثير المشهور لكنه لم يخطىء الصحيح على كل حال . وليس يُحمل الكتّاب على تخيّر أجود اللغتين في سائر ما يتفق لهم من صنوف الكتابة ؛ إلاّ أن تكون إحداهما ضعيفة أو نادرة نصاً وتحقيقاً . واستثناؤنا هذا استثناء تمكّن واحتياط ليس غير . لأن قولنا — أجود اللغتين — قاضٍ بجودة كل منهما ، نافٍ نسبة الضعف والندرة إلى إحداهما في الأصل .

واعتماد العلماء في كل ذلك ، أن من حفظ حجة على من لم يحفظ . فلا يمكن التعويل في المنع على نقل من نقول المعاجم . إذ لا بد من الوقوف على سائر النصوص التي تصل اليها يد الباحث ليتهيأ الفصل والقطع . ومن هنا مسّت الحاجة إلى وضع معجم إذا جمع أوعى ، وإذا استرشد محّضَ النصح فأغنى .

وسترى أن استغناء بعض المحققين ببعض المراجع من كثرتها قد أدّاهم إلى المجازفة في كثير من أقوالهم ، وأصارهم إلى كلام لا يثبت على النقد على ما هو مشروح فيما يمر بك من قضايا الكتاب .

(١) من المزهر ١ ، ص ١٢٦

والذي أقررنا من مذاهب النحاة ماروته الأئمة على أنّه مذهب جمهورهم. ولم نمنع من غيره إذا اشتهر وشاع في الاصل ؛ فهذا يكون إلى جانب ذلك في الصحة والجواز ، ولو لم يماثله في الجودة والقوّة .

ولم نغادر هـذا الحد البتة ؛ فالقول قبل النظر بسائر الأوجه المدرجة في أكثر المسائل ، مَنعِيٌّ على صاحبه من حيث كان مجلبةً للالتباس والاضطراب أول الأمر . وقد يسبق إلى التعلّق بذلك كثيرون . قال ابن السراج في الأصول[1] : ( وليس البيت الشاذ والكلام المحفوظ بأدنى إسناد حجةً على الأصل المجمع عليه في كلام ولا نحو ولا فقه . وإنما يركن إلى هذا ضَعَفَة أهل النحو ومن لا حجّة معه . وتأويل هذا وما أشبهه في الإعراب كتأويل ضَعَفَة أصحاب الحديث وأتباع القصّاص في الفقه ) .

وقد أشرنا في التوطئة إلى ما تلاقت عليه كثرة الأئمة فيما يجعل من الكلام حجة للاستشهاد عند الحكم . ولم نخرج على هـذه السنة فيما قررناه في كتابنا . فلا يَظنَنَّ ظان أن كل ما بسطناه من أقوال الأئمة والأحاديث والأشعار قد قصدنا به الاحتجاج . فقد سقنا أكثره ، ككلام ابن جني والحريري و ... على جهة الاستئناس وسبيل التمثيل بعد إدلاء الحجة وإيراد الدليل ؛ تذرّعاً بذلك إلى تقريب الحكم ، وإرادةَ تمكين البحث في نفس القارئ .

هذا ، وقد أخذنا فوق ذلك بمذهب السيد البَطَلْيوسيّ القائم على

(١) من المزهر ج ١ ، ص ١٣٩

التغليب . فهو يستشهد مثلاً على صحة إضـافة ( آل ) إلى الضمير بقول المتنبي :

والله يسعد كل يوم جـده ويزيد من أعدائه في آله

وليس استشهاده هذا على أن أبا الطيب ممن يحتج بشعره في اللغة . بل على أن سكوت أكابر النحويين واللغويين عن تفنيده ونقده ، وهم قد تعقبوه وترقبوه وتسقطوه ، فعرضوا لأقواله بالنظر والبحث الدقيق ، ذلك دليل على صحته . قال : ( ولا أعلم لأحد منهم اعتراضا على هذا البيت ) . وسترى أن الحكم بالتغليب كثيراً ما يحتاج إليه في هـذا الباب . لأن كتب اللغة قد ألفها أفراد بذلوا الطاقة واستنفدوا الجهد ، لكن طاقة الفرد إلى حد وجهده إلى مدى . فكلهم قد غادر في مؤلفه أشياء كثيرة ، ونواحي في حاجة إلى بسط وتفصيل ؛ من شرحٍ وتحريرٍ واستدراكٍ وكشفٍ عما يضطرب من الفصول والمواد . فـإذا أرجأت الحكم مستمراً إلى اتفاق النص الظاهر بطريق المباشرة ، فاتك القطع في مواطن كثيرة ، وعانيت في التقصي مشقة كبيرة .

. . .

ونحن قد بنينا الحكم فيما عرضنا له من التحقيق على سماع أو قياس ونقصد بالسماع ما كان محكياً عن العرب وعمن يحتج بعربيته وما حمل على ذلك . وبالقياس ما أطبقت أقوال كثرة الأيمة على جواز إلحاقه بقاعدة عامة أو صِياغتِهِ على مثال معلوم بنتيجة استقراء كلام العرب وحمل بعضه على بعض . فقد أبينا ( احتار ) حين لم يسندها سماع ولم يدعمهـا قياس .

وأثبتهـا الشيخ مصطفى الغلاييني لإنَّها عنده على قيـاس . والقياس على حدِّه محض اتفـاق النظائر إذا وُجـد له طرف من الشيوع ؛ فكلما ذاع على ألسنة الكتاب لفظ واتفق له في العربية نظير فهو على قياس صحيح . وإذاً فلا بأس من إقراره والأخـذ به . قـال في كتابه ( نظرات في اللغة والأدب ) : ( وهل يقال اقتبل وافتهم واختشى واحتار بمعنى قبل وفهم وخشي وحار ؟ . أقول قد اشتهرت هذه الالفاظ اشتهاراً يحملنا على قبولها لجريانهـا على القياس الصحيح ) . وهذا بيننا محل النزاع وأسّ الخلاف . فللقياس عندنا وجهان . قياس منقول قد قالت به الأئمة لاطّرادٍ أو غلبةٍ مالوا بها إلى الاطراد . وقياس اجتهادي وهو ما يرى أنه لا بأس من الأخذ به ولو لم ينقل لحاجة إليه في التعبير أو التسهيل ، تؤنسه غلبة أو اشتهار وموقع من القبول . فالأستاذ لا يخالفنا في أن قياسه ليس من الباب الأول . وهو إلى ذلك غريب في الباب الثاني . إذ لا تدعمه حاجة في التعبير أو التسهيل أول الأمر ، ولا تسنده غلبة أو اشتهار ولو آنسه طرف من الشيوع وموقع من القبول . وقياسه ولو حمل على هذا لم ينتهِ فيه الخلاف عند هذا الحد . فالأستاذ لا ينتوي به الطرد والتعميم كما يخطر بالبال أوّل وهلة . إذاً لتوجه له بعض العـذر . بل يقصر الكلام على تصحيح ما اتفق للكتاب مما جاء على هـذه الصيغة . وهو يروم بالقياس معناه لغة لا مفهومه عرفاً واصطلاحاً . وقد يكون تحرير قوله لو آثر التصريح ، أن لا بأس بما قاله الكتاب لأنهم قـد أشاعوه وأذاعوه ، وتذوقوه وأساغوه . وهو من الشيخ كما ترى غريب.

ونحن نود أن يترك القياس الثاني وما ماثله من ضروب التوسع التي

توجبها حاجة التعبير أو التسهيل ، إلى مجمع يضم علماء اللغة من الشرق العربي ليرى رأيه في ذلك جميعاً ، ويصرّف أحكامه ويختطّ حدوده في حساب معلوم . وله أن يقنع مثلاً في إجراء القياس بطرف من الشهرة بغية التسهيل . وقد جرينا على هذا في كتابنا . فكل ما ألحقناه بالقياس الثاني وما ماثله فقد قلناه على جهة الاقتراح ليس غير . وعلى ذلك ما أقررناه من الالفاظ عن طريق الوضع بالاشتقاق الصحيح .

وفي يقيننا أن تعليق الحكم بالقياس علَى الذوق والشيوع الطارئ وإغفال أسبابه الأولى ، عبثٌ باللغة ، وإشاعة للخلل في أقيستها المعروفة ، وتصرّفٌ في حدودها تصرفاً غير محمود ولا مأمون . ولو جرينا على ما استنّهَ الأستاذ واقتاس به من تأوّل الوجوه لكل ما شاع على ألسنة الكتاب وظُفِر له بالنظير لغدا كثير من سَقَط العاميّة صحيحاً لا غبار عليه . وهو ما لا يعقل إقراره بحال من الاحوال .

نحن لا نمنع من الوضع والتوليد والاشتقاق والقياس والتجوز والاقتباس . ففيها عناصر الحياة والنماء وبذور الاتساع والثراء في سائر اللغات . ولكننا نعلق المضي في كل ذلك على اعتماد أصول مرسومة يراعيها الكتاب ويقفونها . فهذا الاستاذ عبد الله العلايلي في كتابه (مقدمة لدرس لغة العرب) ، على ما انتهجه في تمحيصه واستقرائه من التحلل والتوسع ، قد اتخذ لخُطّته أقيسة وحدوداً بسط القول فيها وفصّله تفصيلا . بل هذا الأستاذ الشيخ ظاهر خير الله الشويري ، على كَلَفه بردّ أحكام اللغة كثرتها إلى القياس ، عَلَى ما اعتمده في كتابه

( اللمع النواجم ) ورسائله ( المفعلة وجيّد والمنهاج السوي ) قد اقتاس بهذا ولم يتنكب عنه . وهو أعلق من الاستاذ الغلاييني بالمذهب المذكور وأمضى منه استقراءً لوجوهه و كشفاً عن أصوله .

ذلك ، وأجرى من الشيخ ، الغلاييني وأذهب في الإباحة والإرسال الأستاذ عبد القادر المغربي ، على ما انتحاه في إقرار الكلمات غير القاموسية [1] دخيلةً أو معرّبةً أو عاميةً . وينزع إلى نحوٍ من هـذا الأُستاذ جبر ضومط في تعلّقه بالشائع الجاري من الالفاظ ولو لم يردّ إلى أصل ثابت .

فإذا كان البحث العلمي يقف مما حدّثت به موازين اللغة وأقيستها على أنه في حاجة إلى دراسة وتمحيص ، فنحن لا ندفع ذلك ولا نعافه ، بل ندعو إليه ونغري به ونرهف عزائم المحققين على المضيّ فيه ، على أن يوضع الكلام وضعاً صحيح التحديد والشمول ..؟!

فإنا نمجّ هـذا الإرسال والإطلاق من حيث كانا أداة للتعمية والإلباس ، وذريعة لتمكن القلق وظهور الانتقاض . ونحن نودّ أن يعاد النظر في مذهب الشاطبي في وجوه قياسية الاشتقاق ، وفي مذهب ابن السيد البطليوسي في الإعراض عن الشذوذ ما وجد له وجـه من القياس ، وفي مقالة المازني في أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم [2] ، ومقالة ابن جني في أن مسألة من القياس أنبل وانبـه من

---

( ١ ) على ما أسماها به.

( ٢ ) اخذ المازني بهذا لما رُوي عن رؤبة وأبيه من أنهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ولا سُبقا إليها . ( المزهر ج ١ ، ص ٧١ )

كتاب عند عيون الناس ، وفيما اعتمده بعض الأيمة في قياسية بعض أبواب الثلاثي لازمة ومتعدّية [1] وطرد القياس في كثير من جموع التكسير [2] والمصادر الثلاثية [3] وطرف من الصفات ؛ فإن ما في اللغة من اضطراب في السماع [4] وتقاصر في القياس ، وتجاف طارئ

---

(١) قال ابن دستوريه في شرح الفصيح : (كل ما كان ماضيه على فعلت بفتح العين ولم يكن ثانيه ولا ثالثه من حروف اللين ولا الحلق ، فإنه يجوز في مستقبله يفعُل بضم العين ويفعِل بكسرها كضرب يضرب وشكر يشكر وليس أحدهما أولى به من الآخر ولا فيه عند العرب إلاّ الاستحسان والاستخفاف . (المزهر ج ١، ص ١٢٥)

(٢) في قياسية كثير من جموع التكسير مجال للنظر . فأول ما يعترض الباحث تراكب المفردات وتلاقيها على صيغة جمعية واحدة . وهو ما أشار إليه ابن جني حين قال في (سر الصناعة) : (وهذا الخلاف بين العلماء في أحد الجموع ساير عنهم ، مطّرد منه مذاهبهم . وانما سببه وعلّة وقوعه بينهم أن أمثال جمع التكسير تفقد فيه صيغة الواحد فيحتمل الأمرين والثلاثة ونحو ذلك . ألا ترى أنك إذا سمعت زيدون وعمرون ومحمدون لم يعترضك شك في الواحد من هذه الأسماء ؟ وهذا يدل على أنهم بتصحيح هذه الأسماء في الجموع معنيون ، ولبقاء ألفاظ آحادها فيها لإرادة الإيضاح والبيان موثرون . وأنهم بجمع التكسير غير حافلين ولصحة واحده غير مراعين ) لكن ما لا يدرك كله لا يترك جله . فإن البحث والتدقيق كفيلان بالكشف عن كثير من دخائل هذه الجموع والاهتداء فيها إلى أقيسة غالبة قد تتقاضانا في طردها شيئاً من التحلل .

(٣) قد أقر مجمع اللغة العربية الملكي بمصر من ذلك ، مصدر فِعالة للحرفة وفُعال للمرض ، وفُعال وفعيل للصوت ، وفَعَلان للتقلّب والاضطراب .

(٤) ليس أدلّ على ذلك من تناقض نصوص المعاجم وتنافر نقول الأسفار وتدابر مروياتها . ودع عنك فوق ذلك ما روي عن أمثال حماد الراوية وخلف —

في التأدية ، وتخلّف عارض في التعبير ، ذلك علَى ما قُيض لها من ثراء المادّة ولدونة المعدن وتلاقي الاصول وتلاحمها وتساوق المباني وتوافيها ، باعثٌ على النظر والاجتهاد ، قاضٍ بمعالجة أُصولها معالجة تبرز بها ميزاتها وخصائصها ، ويبدو على ضوئها فيض حيويتها ووفور تدفقها كما اتفق لأخواتها من سائر اللغات المرتقية المتصرفة [1] .

* * *

---

- الأحمر معلم الأصمعي فيما اصطنعاه من الأشعار ، وما حدثنا به صاحب الأغاني عن أشباه اليزيدي في ارتجال الأقوال ونسبتها إلى العرب قصدَ الاحتجاج ، وما قيل عن النضر بن شميل في نقده الرواة وتعقبه لهم ، إلى غير ذلك مما يشهد بما ذهبنا إليه .

(١) قال الأستاذ جرجي زيدان في كتابه ( فلسفة اللغات ) : ( قسّم علماء المقابلة اللغوية في هذا العصر اللغات باعتبار تدرّجها التهذيبي إلى مرتقية وغير مرتقية . وهذه الأخيرة تتضمن أدنى اللغات بيانًا وأبسطها ألفاظًا كالزنجية وهندية أميركا والشمالية الشرقية الآسيوية والحامية الصينية . ومن أهم صفاتها أن ألفاظها أحادية المقطع لا فرق فيها بين الاسم والفعل والحرف . واللفظة الواحدة تكون اسمًا أو فعلًا أو نعتًا بإضافة ألفاظ أخرى ذات معانٍ مستقلة .

وأما المرتقية فتمتاز بسعة نطاقها ومنها لغات العالم المتمدن . وتنقسم باعتبار قابليتها للتصريف والاشتقاق الى متصرفة وغير متصرفة . وهذه الأخيرة تشمل اللغات الطورانية علَى فروعها والمنغولية والتنغاسية والأوغرانية . ومن أهم صفاتها أنها مؤلفة من أصول جامدة لا تقبل التغيير في بنائها مطلقاً . وان الاشتقاق يقوم فيها بإلحاق أدوات لا معنى لها في نفسها إلى آخر تلك الأصول . مثال ذلك في التركية ( ياز ) الأصلُ الدال على الكتابة ، فيضعون منه فعلاً ماضيا بإلحاق ( دي ) في آخره فيقولون ( يازدي ) ، وفي الماضي السابق يقولون ( يازديدي ) أي كان قد كتب ، وفي الجمع الإسنادي يقولون ( يازديدیلر )أي كانوا قد كتبوا ، وهكذا بحيث تبلغ هذه اللواحق العشرة عدًا مع بقاء الأصل على بنائه ) .

يقولون : إن توسيع مادّة اللغة وتكثير مفرداتها وضعاً بالاشتقاق والتعريب والقياس والتوليد من شأن الكتّاب لا من شأن المجامع. الحكمُ في ذلك كالحكم في إغزار أساليب التعبير فيها ما اتسع له نهجها بالنقل والمحاكاة والاقتباس. فعلى المجمع أن يصقل ويثبت ما أشاعه الكتاب وجرت ألسنتهم به. فلا يَفرض اللفظ عليهم فرضاً ولا يوجبه إيجاباً. وهو ما سار به العرف واضحاً في لغات الغرب، خلافاً لما اعتمدناه فيما سبق من الكلام قبلُ وقولهم هذا وجيه جدير بالنظر والاعتبار. فأولى الناس بوضع الكلام من سبق إلى فكره مدلوله، وأُهيج بالحاجة تدفعه إلى التعبير عنه وتحريك اللسان بما تمثل منه في خاطره. هذا وجه مطلبه طبيعةً واستقراءً، على حكم نشأة اللغات وتكاملها منذ العصور الأولى. ويؤيد ذلك ويشهد به ما تقرر في العلم عن صلة اللغة بالفكر. قال ب. ف. توما في كتابه (دروس الفلسفة): (بوسعنا أن نلحظ قبل كل شيء أن ثراء مادة اللغة وفقرها يقابلان ثراءً وفقراً في الفكر عامة. فليس لكثير من القرويين الأميّين مما يتكلمون به فوق ثلثمائة كلمة، وهي تكفيهم. ومعجم (لاريف وفلوري) الصغير على تضمنه ثلاثة وسبعين ألف كلمة لا يكاد يغني بحال).

لكن الحال التي تعانيه لغتنا لا تعانيه لغة من لغات الغرب. فإن ما تواتر عليها من الإهمال والإغفال على توالي العصور، جعل الكاتب بها في غرض من أغراض العصر يقصر عن المضي في التعبير عما يلوح له، إذا قصد البيان والإحكام، دون أن يستظهر باللغة العامية

والمصطلحات الأجنبية استظهاراً كبيراً . فقد بدت لغة لا تلبّي حاجة النفس والفكر فيما يستدق من المعنيات ويستجد من المشاعر ، ولا تتدفق تدفق الحياة ولا تتجدد تجدد عناصرها ومقوماتها ، بل لا تستجيب لأغراضها ومرافقها إلاّ على تسمّح وإغضاء . فكأنها قد طويت من الزمان دهراً ثم قضى الله بنشرها فأعيدت إليه . فلا ينكر على هذا تعذّر الأخذ بقياس ما يجري في غيرها . وليس كتّابها اليوم عامة ، في حذقهم لأصولها وتذوقهم لخصائصها وتقصّيهم لدقائقها ودخائلها ، كأشباههم من كتاب الغرب ، في إحاطتهم بأصول لغاتهم واستقرائهم لنظم تأليفها ووجوه تصريفها دراسةً وتذوقاً . فليس بدعاً أن يرجأ قيامهم بما اشترطنا و َكله إلى المجامع ، فيما تقدم ، إلى آونة أخرى يقتربون فيها من لغتهم بالتلطف لها والتوفّر على دراستها ، وتقترب هي من نفوسهم بتوطئة سبلها وتذليل مشكلاتها ، بل بتدارك ما فاتها من مسايرة وجوه التعبير . فيزول إذ ذاك المانع من الجري على عرف اللغات ويعود الممنوع .

وعلى المجمع والكتاب معاً تقصير أمد الانتقال وتعجيل أجل الارتداد إلى مألوف اللغات . وهو يتم بتوليّ المجمع أمر التوطئة والتذليل المذكورين وقيام الكتاب بالتلطف والتوفر المشروطين . ذاك في تعلّق وانصراف وعلى جد واعتقاد . وأحر بحكومات الشرق العربي أن تمضي في تحقيق هذا المشروع الجلل وأن تجتمع على الاشتراك فيه جملة على تعهد وعناية . فهو عمل يكبر على طاقة الأفراد بل جهد حكومة من الحكومات ، ولا بد فيه من تعاون أهل اللغة في السعي والإنفاق جميعاً .

ولو قنعنا بغير ذلك والكتّاب من لغتهم على ما ترى من البعد والغربة وهي منهم على ما ترى من النبوّ والنشوز ، لخرجت لنا على أيديهم لغة مستحدثة لا تمت إلى أصل ولا تتصل بأرومة .

ذلك ، وإذا مضت حكومات الشرق العربي في ابتغاء هذا القصد في مواضعة وائتمار ، فعلى وزارات معارفها أن تقوم بأوفى حظ من هذه الخدمة في مدارسها . ففي مناهج تعليم اللغة وأساليب دراسة نصوصها ، بل في طريقة تدريب الطلاب على استقراء قواعدها وخصائصها والتماس نظم تأليفها ، وفيما ينبغي أن يؤخذوا بحفظه واستظهاره من أصولها وما يختار لهم اطّراحه من تعريفاتها ، وفيما يستحسن أن يتداولوه من مؤلفاتها ومعاجمها وما يؤثر أن يلمّوا به من كل فرع من فروعها ، بل في وجوه إشاعتها والتلطف لها وحمل الطلاب على محاولة النطق بها كلما اتسعت لهم هذه المحاولة ، فضلاً عن برامج تدريسها في السنوات الابتدائية والثانوية ؛ في كل ذلك مجال للمعالجة والمعاناة رحيب ، ومتسع للتثقيف والإصلاح رغيب . وقد نعرض لهذا البحث في مدة قريبة فنبسط القول فيه ونحاول أن نوفيه حقه من الدراسة ، وحاجته من التوفر والتحقيق .

وإذا كان الحال على هذا في ردّ تهيئة عناصر النتاج اللغوي إلى المجمع فالضرورة تقدر بقدرها . إذ ليس للمجمع أن يستقلّ في هذه الفترة بوضع الألفاظ كما فعل مجمع اللغة العربية الملكي في التماس بعض مسمياته . ففي لغة الكتاب طائفة من المصطلحات عربيّة في الوضع والاشتقاق ، فإقرارها أولى من نحت جديد وصياغة مرتجلة . وكلما

اتفق لفظ شائع جارٍ على ألسنة الكتاب وهو لا يأباه قياس العرب جملة فالعدول عنه إلى سواه تمحّل لا وجه له ؛ إلا أن يكون ذلك طرداً لقياس موضوع خُرِّجت عليه مشتقاته . فَسِرُّ الجمال في الكلمة أن تذكر باستعمالها وجوه نشأتها وترجمة حالها . وهو ميسور كل اليسر لو عمدت إلى الكلام الدارج ، المألوفِ والمصقولِ ، المنطلقِ بحكم الحاجة ومقتضيات التعبير على السنّة الطبيعية .

ولا تنتهي مهمّة المجامع بانتهاء الفترة المذكورة . فالمجامع اللغويّة لا بد منها للغة في مثل هذا العصر ، بغية التوفيق بين أصولها وما تقتضيه من الاستمرار والاطراد ، وبين الشعور بمختلف دلالاته ومساريه وما يقوم عليه من التجدد والتدفق والحركة ؛ من حيث كانت اللغة أداة للتعبير عن الشعور ، وعَيْبة لرموزه وشاراته وحروفه . قال الأستاذ إسحق موسى الحسيني : ( تقرر في أذهان الناس أن اللغة ليست ألفاظاً مرصوفة . وانما هي علوم وآداب وعواطف مصوغة في ألفاظ ) . وقال الأستاذ هاميلتون [1] : ( لا بد لرقينا الفكري من رمزٍ يثبت به . فالرمز يُقرّ كل خطوة من خطى تقدمنا ويوسع لنا فيه منطلقاً جديداً لمراحل جديدة . إن جيشاً يستطيع الظهور على بلد من البلدان . لكن ظهوره لا يعدّ فتحاً وتملكاً قبل أن ينشئ فيها الحصون . فالكلمات من هنا حصون الأفكار . ) فالمجمع يشرف على تمكين الصلة وضمان التأليف بين طبيعة هذين العنصرين ( الشعور وأداة التعبير عنه ) ، ويراعي قيام اللغة بأداء رسالتها

---

( ١ ) دروس الفلسفة ( آ . كوفيليه )

كأحسن ما يكون الأداء . ومن هنا تغلو خدمته للثقافة والمدنية . فعلى هذا ونحوه يتهيأ للغة الخصب والإفراع والثراء ويتأتى لها مسايرة نظم النشوء والارتقاء على ما توجبه من الاتساع والتكامل في غير نبوّ عن أصولها الأولى وتراثها المأثور .

. . .

ولنعد إلى ما كنا بسبيله من تقرير أسباب الحكم عَلَى الكلام . فإن من المحققين من يعاف الأخذ ببعض القياس السائر المنقول حتى يؤنسه سماع عن العرب ، وهو غريب . قال ابن جنيّ في الخصائص : (كأن يسمع سامع ضؤل ولا يسمع مضارعه فإنه يقول فيه يضؤل وإن لم يسمع ذلك ولا يحتاج أن يتوقف إلى أن يسمعه . لأنه لو كان محتاجاً إلى ذلك لما كان لهذه الحدود والقوانين التي وضعها المتقدمون وعمل بها المتأخرون معنى يفاد ولا غرض ينتحيه الاعتماد ، ولكن القوم قد جاءوا بجميع المواضي والمضارعات وأسماء الفاعلين والمفعولين والمصادر وأسماء الأزمنة والأمكنة والآحاد والثنائي والجموع والتكابير والتصاغير . . ) ولهؤلاء فيما مرّ بينة ملزمة لا سيما ونحن أحوج ما نكون إلى تثبيت أكثر المباني على دعائم القياس ما استطعنا إلى ذلك سبيلاً .

ومن المحققين من يتعلق بظاهر النص ، المدرج في المعاجم على اختصار وتجريد . وظهورُ دلالات الكلم مرهون بالوقوف على قرائنه المتعددة ، وأوضاعه المختلفة ، ومواقعه المتباينة في التركيب والاستعمال . وهذا يؤدّيك الى البحث عن أوجه تصريف الكلم في متنوع النصوص

المنقولة ، وحدود دلالاته في سائر الموضوعات المطروقة . وهو يؤديك أيضاً إلى التماس وجوه التقلبات التي تلحق به على مر الزمن وصور تجدد مراميه وانحرافها عن أصلها الأول . وأنت قد تنكر هذا التجدد والانحراف أول الأمر لو اتفقا لك مجردين وتسيغهما بالإيناس لو ظفرت بهما في وضع من التركيب تستشف بقرائنه وجه الانحدار إليهما . وقد عمدنا إلى إقرار طائفة من الألفاظ على هذا الاعتبار .

قال ابن فارس في المجمل [1] : ( اشتبه علي اشتقاق قولهم لا أبالي به غاية الاشتباه . غير أني قرأت في شعر ليلى الاخيلية :

تبالَى رواياهم هَبالةُ [2] بعد ما ... وردن وحولَ الماء بالجم يرتمي

وقالوا في تفسير التبالي : المبادرة بالاستقاء ، يقال تبالى القومُ إذا تبادروا الماء فاستقَوْه وذلك عند قلة الماء . وقال بعضهم تبالى القومُ : وذلك إذا قل الماء ونزح ، استقى هـذا شيئاً وينتظر الآخر حتى يجم الماء فيستقي . فإن كان هذا هكذا فلعلَّ قولهم لا أبالي به أي لا أبادر إلى اقتنائه والانتظار به بل أنبذه ولا أعتدّ به ) . وانظر إلى ما قاله اللغويون في ( عثر ) . فان أكثرهم على إفراد — العثر والعثور — بمعنى الاطلاع من — العثار — بمعنى الكبو . وقد حكاه ابن قتيبة في ( أدب الكاتب ) فيما يختلف مصدره باختلاف معناه ، وأشار إلى ذلك مختصر العين . لكن صاحب المفردات قد أبى هـذا الإفراد والتفريق ، وجعل ما كان من الفعل بمعنى الاطلاع تجوّزاً مما جاء بمعنى السقوط .

---

( ١ ) المزهر ج ١ ، ص ٢٠٥ ( ٢ ) إسم ناقة

قال : ( عثر الرجل يعثر عثاراً وعثوراً إذا سقط ، ويتجوز به فيمن يطلـع على أمر من غير طلبـه يقال عثرت على كذا ؛ قال أعثرنا ( الآية ) [1] أي وقفناهم عليهم من غير أن طلبوا ، قال فإن عثر على أنهما استحقا ، ( الآية ) [2] . فقد ترى إلى انحراف المعنى إذا صحت هذه الأقوال وفي اللغة من ذلك ما لا يحصيه عد .

وأنت لو تدبرت معاني الكلم في لغة من اللغات ألفيتها في تبدل وتجدد وتدرج على توالي الاستعمال كما تقتضيه سنة التعبير الطبيعيـة . ولنضرب لذلك مثلاً قريباً . فقد جاء في ( فروق حقي ) : ( تعالَ : بفتح اللام من الخاص الذي صار عاماً . وأصله أن يقول من كان في مكان عال لمن هو أسفل منه ثم كثر واتسع فيه حتى عم . كذا في الكشاف ) وجاء فيه ايضاً : ( تعالَوْا : بفتح اللام أصله تعالووا ، لانه من العلو . فأبدلت الواو ياء لوقوعها رابعة فصار تعاليوا ، فقلبت الياء ألفاً فاجتمع الساكنان فحذفت الألف . وهو وإن كان لطلب المجيء إلى علوّ لكنه صار أعمّ من ذلك في الاستعمال . ذكره الكرماني ) . فجمود المعنى في اللفظ هذا الجمود الذي علق به كثير من المحدثين مخالف لجوهر اللغة وطبيعة رسالتها وسنة ارتقائها وكنه التعبير بها . ولو كانت تؤلف عندنا المعاجم السنوية الدورية ، على مثال ما يؤلف عند الغرب إحكاماً وإتقاناً ، لآنست هـذا التجدد والتنقل ، ولمست بمعارضـة نصوصها بين سنة وأخرى ترجمة لكل كلمة حافلة تظهرك على قصة حالها .

---

( ١ ) وكذلك أعثرنا عليهم « الكهف » . ( ٢ ) « المائدة » .

بل لحظت أنهم كلما ألفوا انحرافاً وتجدداً استقرا وشاعا تدرجوا منهما الى آخرَين . وأنت لو لم تطف بمراحل التقلّب جفا عليك وجه الاعتداد به البتّة .

والبحث في تاريخ معاني الكلم موضوع شائق ، له في لغات الغرب شأن خطير وأحوج ما يكون إليه مؤرخ الأدب كما لا يخفى . وليست معالجة هذه الناحية في لغتنا بعد ما كان ، على شيء من اليسر والسهولة .

هذا ، ومما هو جدير بالذكر والتنبيه من موارد الوهم ، أنّ من اللغويين من يرى مثالاً قد ذكر في المعاجم على جهة التمثيل ، فيحسب انه عَلى جهة الحصر والتخصيص ، ويقطع بقصر ما جاء منه على المثال المنقول . وهو لو عارض النصوص بعضها ببعض أدرك فساد ما ذهب إليه في غير كلفة أو عناء .

ولننتقل الى الكلام على المجاز . فان من اللغويين من يقسو حتى يأبى كثيراً من صوره المنقولة من لغات الغرب . ويشتدّ حتى لا تطيب نفسه عن صورة الكلام إلاّ أن يسمع مجازه عن العرب بنصه . وهو ما يستبعد الأخذ به والتعويل على سننه . فالذي تلاقت على قبوله أكثر الأئمة أنه لا يشترط في الكلام المتجوّز به أن يسمع أو ينقل . بل يكفي فيه أن يحمل على مألوف العرب في تجوّزاتهم . وقد عدّوا مثل هذا الحمل والتصرّف من الحذق والبلاغة . بل حدّوا جهات المجاز وتقلّباته في كثير من التمحيص ليسهل الأخذ بما نصوه ويتهيأ النسج على غرار ما حكوه . وقد قالت العلماء [1] إن غير العرب لم تتسع في

(١) المزهر ج ١، ص ١٨٧

المجاز اتساع العرب . فسترى أننا أسغنا طائفةً مما يردّ إلى هذا الباب بالنظر والتحقيق وهو منكور عند كثير من المحدثين .

وثمة أحكام عامة كثيرة اجتمع على التسليم بها جمهور الأئمة وتناولها ابن جنيّ في خصائصه بالشرح والتفصيل . فبسطُها هاهنا تكثُّر وتزيُّد لا سيما وقد نصصنا منها في الكتاب على ما ساقنا البحث إليه وأردنا على اعتماده والاعتلال به .

ونحن نودّ ألاّ يمضي القارئ في تصفّح الكتاب قبل دراسة هذا الفصل والتبسّط في نواحيه ولو لم يقنعنا على التحقيق هذا التصفح . ونروم ألاّ يعرض الناقد للكلام على ما بدا له قبل أن يخلو للوقوف على ما أخذنا به أنفسنا من الحدود وأردناها على التعلّق به من المناهج والأصول . فلن يستقيم لنا بغير ذلك بحث أو نقاش في الرد والتسليم جميعاً . ونخال أننا كُفينا بهذا مؤونة الاعتذار من السكوت عمن لا يقتاس بنحوٍ مما ذكرنا . ومن كلام عليّ كرم الله وجهه : إن من السكوت ما هو أبلغ من الجواب .

# مضامين الكتاب

جعلنا كتابنا بابين ، باب أفردناه للموضوعات وباب عقدناه على المفردات . والذي عرضنا له في البابين جميعاً أوهام لغوية شاعت في الدواوين والصحف، حتى كادت بانقيادها للكتّاب وعلوقها بنفوسهم ، علَى حال استنكروا به لألفتها كل وجه ، وعافوا به لإيناسها كل صواب ؛ فلا تطوع أقلامهم بسواها ولا تنزع بحكم العادة إلا إليها . وقد عاينت بنفسي ما تخطئه أقلام تلك الفئة من غث وسمين ، وما يعرض لهم في طريق اليراع من عثرات وعقبات . وكيف تعوزهم القوالب في تصوير ما يتمثل لهم من الافكار ، وتنفرج أمامهم مسافة الحدس في التنقير عن معاني الكلم وأوجه تصريفها في الاستعمال . وكيف يوردون القول على أنه حجّة لهم وهو على التحقيق حجة عليهم . بل كيف يفرغون من تدقيقهم وقد أنزلوا الكلام في غير منازله وتراءت لهم معانيه في صور ليست على شيء من مظانه . ذلك بأنهم لم ينصرفوا يوماً إلى دراسة اللغة الدارسة الجدّية المنتجة ؛ فهم في نزر من المعرفة والاطلاع ، وهم في سقم من التعبير والأداء ، ولو أن بعضهم ميسّر الأداة موسعاً عليه في تصريف الكلام . وذلك بأنهم يحتذون أسلوب من يثقون بعلمهم من الكتاب ، وهم مثلهم في اختلاط الأمر عليهم وضعف ملكاتهم عن توخي أساليب التعبير السويّة ومسالكه المستقيمة . بل ذلك بأنهم لم يقعوا يوماً على معجم عربي حديث ، سديد المنهج مطّرد التنسيق ، سهل الشريعة واضح التعبير ، قد استوعب

أطراف اللغة وجمع شتيت مفرداتها الشائعة ، وضم من الألفاظ المولّدة والمصطلحات المجددة ما لا يجري القلم بسواه . وهو أقوى ما يمكن أن يحتج لهم به في مثل هذا الموضوع وأدعاه إلى العذر والإغضاء [1] .

فتعقبنا هاهنا طائفةً من الاخطاء ليست هي من جملة أوهامهم في قليل أو كثير . وعندي أن إصلاح كلام هذه الفئة لا يكون بالتنبيه على عثراتها والإشارة إلى ما ينبغي اطّراحه من مصطلحاتها ومواضعاتها .

---

(١) إذا قلنا بهذا فإن نجنح بحال إلى ما قاله المرحوم الأستاذ ذكي مغامس ، عضو المجمع العلمي العربي بدمشق ، عن معاجم اللغة المتقدمة ومصنفات الأقدمين في بحث طريف له . ففيه من الغلو والإغراب ما يُجريه مُجرى المجازفة والافتراط . قال : ( يجب ترك جميع الكتب التي ألفها العرب أو ترجموها في عصورهم القديمة ، وحفظها في دور الكتب ككتب تاريخية في العلوم القديمة يطالعها من يشاء من المتبحرين في تاريخ تلك العلوم ، وعدم طبعها وتداولها بعد الآن كما يفعل علماء المشرقيات في الغرب بأمثالها . فهذه الكتب ألفت لزمان انقضى وجيل مضى ولهجتها لهجة ذلك الزمان وكانت مفيدة بتداولها الناس في ذلك الزمان القديم ، إذ كانت جامعة لمنتهى ما وصل إليه الناس من العلوم . ولكنها اليوم أصبحت ضارة إذا أضاع الناس أوقاتهم بمطالعتها وسمّوا أذهانهم بما توحيه إليهم من تأثير قهقري وضيق فكري وتأخر وخذلان . لأن العلوم قد ترقت وتبدلت وبعدت عن تلك الدائرة بعداً شاسعاً . فابن هذا العصر لا يتغذى بمثل ذلك الغذاء ، فإذا تغذى به قتلت ذاكرته وعميت بصيرته . ولا أستثني منها كتابا حتى كتب التاريخ والأدب . وعلى طابعي الكتب العربية أن يطبعوا الكتب العصرية من نتائج الترقي الحاضر ، ولا سيما الترجمة الصحيحة الجيدة منها التي تجعل قارئها ابن العصر الحاضر بدلاً من طبع الكتب القديمة التي تجرّ بقارئها إلى العلم الابتدائي الخاص بالعصور الوسطى . وبذلك تزداد المادة العصرية ويقف تيار التقهقر الذي ما زال يجرف تقدم الأمة العربية ( مجلة المجمع العلمي العربي ، ج ٧ ، سنة ١٣٥٦ هـ و سنة ١٩٣٧ م ) .

فهذا أمر يطول حديثه ولا يقنعه لو أُلّف فيه معجم كاللسان ، وما تنفع الشَفعةُ في الوادي الرُغُب[1] !! بل :

متى يبلغ البنيـان يوماً تمامه    إذا كنت تبنيه وغيرك يهدم ؟! . .

فلا سبيل لمعالجة الداء إلا بتعهد أسبابه الأولى وتدبر علله الأصلية. فكتابنا من لغتهم على ما رأيت من البعد والغربة ومن الاعتزال والوَحشة. فلا مندوحة اذاً عن اقترابهم منها بالتلطف لها والتوفر على دراستها ، ولا وَعْيَ اذاً عن اقترابها من نفوسهم بتوطئة سبل تحصيلها وتدميث مشكلاتها، على ما تقدم البحث من ذلك في الفصل السابق . فكل محاولة لاتسدّد إلى نحوٍ من هذا الهدف فقد أخطأ صاحبها رائد التوفيق ، وكل ذريعة لاترصد لمثل هذا الغرض فقد ضل المرتجي بها وجه السداد .

وليست مشكلة العامية وحديث العناية بها وأمر تمكّنها هذا التمكن المعروف ، ومزاحمتها اللغة العربية في طرف من صنوف الكتابة وغزوها لها في مصطلحاتها وتعبيراتها ، وقصر اللغة المضبوطة على الكتابة والتراسل دون الكلام والتخاطب !! . . ليس كل ذلك إلا عرضاً من أعراض العلة المذكورة . فصلاح الأمر معقود على المضي في المعالجة التي عرضنا لها في نهج الكتاب .

وكل ما قصدنا إليه بمؤلفنا هذا توجيه الكتاب إلى هذا الحديث توجيهاً ، وإغراؤهم باستقراء نواحيه وتتبع أطواره ، وحثهم على الدراسة

---

(١) ما تنفع الشَفْعة في الوادي الرُغُب ؛ الشفعة المطر الهينة والرغب الواسع ؛ يضرب للذي يعطيك قليلاً لايقع منك موقعاً ( من نهاية الأرب ) .

والنظر فيما يعترضهم من شؤونه . فاللغة أحوج ما تكون، في مثل يومنا، إلى تأتي الكتاب لها، ومزاولتهم لمشاكلها، وبذلهم الطوق في الإلمام بأصولها والوقوف على شيء من دقائقها ودخائلها . واللغة أحوج ما تكون إلى انصراف حكومات الشرق العربي، مجتمعة متناصرة، إلى ابتغاء أسباب هذا الإصلاح وارتياد سبل هذه المعالجة عَلَى تعهد وتطوع وتوفر . وإلا : فأبرحُ مما حلّ ما يُتوقّع .

ولنعد إلى ما كنا بسبيله . فقد فرّعنا بابي الكتاب إلى فصول تسهيلاً للمراجعة . فباب الموضوعات قد ضم أحد عشر فصلاً جمعنا في كل فصل ما تداخلت أو تجاذبت مباحثه من الموضوعات .

فعقدنا الفصل الأول عَلَى إصلاح الأوجه التي يصدّر بها الكتاب رسائلهم حين الإجابة، وتصحيح الصيغ المأثورات ( للقرار والمرسوم ) في الدواوين .

وعقدنا الفصل الثاني عَلَى بيان خصائص هل، والهمزة، وأم وأو وسواء . . .

والفصل الثالث على قياس النسبة فيما اشتهر اتجاه الوهم إليه . . .

والرابع على العدد في تمييزه وتعريفه . . .

والخامس على قياسية الصفات المشبهة والمصادر اليائية، واستفعل من مزيدات الثلاثي فيما تناوله مجمع اللغة العربية الملكي من حكاية القول بقياسه . . .، وفرق ما بين أفعل وفاعل المهموز، الأول، في المضارع والمصدر . . .

والسادس على تصحيح بعض جموع التكسير مما تعجل بعض المحققين بمنعه . . .

والسابع على صوغ اسم المكان من معتل العين الثلاثي ومكسورها السالم .

والثامن على صوغ اسم المفعول من الثلاثي والرباعي ومن اللازم والمتعدّي بالحرف ومن معتل العين بالواو والياء ، مما يردُّ إليه طائفة لا تحصى من عثرات الأقلام . . .

والتاسع على تأنيث أيّ ، والضوضاء ، والجموع الممدودة في منعها من الصرف . . .

وقد عرضنا في الفصل العاشر لبعض المسائل النحوية التي يتردد الخطأُ فيها باطّراد ، كحذف الجار قبل أنّ وأن ، وحذف حروف العطف ، وخصوصية لام التقوية ، وحمل لو على إن فيما تعقب به الأستاذ أسعد خليل داغر كلام الكتاب ، وكلا وكلتا . . .

أما الفصل الحادي عشر فقد ألفنا فيه الكلام على بعض الأساليب الشائعة تحقيقاً وتفنيداً ؛ كقول الكتاب : ( وإلا لكان ، ولم يعد قادراً على التعليم أو صالحاً للعمل ، ولما كان الأمر كذلك نرجو منكم )و . . . .

قد عرضنا لهذا كله في الباب الأول . ولم نُجرِ القلم بشرحٍ أو إيضاحٍ أو دفعٍ أو استدراكٍ إلا أوردنا له النصوص الصحاح واستظهرنا فيه بنقول الأثبات . ولم نُشِر إلى خطأ إلا ضممنا إليه الوجه الصحيح الذي ينبغي أن ينصرف إليه عن ذاك الخطأ . ذلك ، دون أن تختلف على القارئ فيما بسطناه مظانُّ البحث ومراميه .

وأما الباب الثاني وهو باب المفردات ، فقد توزّعته الفصول على تتابع أحرف الهجاء . وقد حذونا في ترتيب المواد طريقة الجمهور في اعتبار أوائل الكلم دون طريقة الجوهري في اعتماد أواخره .

ففي الفصل الأول كل كلمة قد بدئت بالهمز فكل كلمة قد بدئت بالباء .

وفي الفصل الثاني ما بدئ بالجيم والحاء والخاء .. (إذا لم يعترضنا ما أوله تاء أو ثاء ..) وهكذا دواليك .

فإذا احتجت إلى البحث عن كلمة التمستها في الفصل الموسوم بأول حرف من حروفها . ولا يخفى أن على الباحث تجريد اللفظ من زوائده وردّه إلى أصوله ليستقيم له الحكم على أوائله . فتأسس في أسس ، والمحاضرة في حضر ، واسترسل في رسل ، و لموجب في وجب ، والتكية في وكأ .

على أننا جعلنا في خاتمة الكتاب فهرساً لا يكد القارئ فلا يقتضيه غير التصفح وإمرار العين في غير توقف .

ولا خفاء بما نالنا في تحقيق المطلب الذي تراه من عنت وجهد . فإذا تهيأ به لطائفة من الكتاب ظرف من الفائدة فوقفَتْ فيه على شيء مما اخطأته في سواه ، فقد بلغنا منه ما كنا نرتجيه ، وأصبنا به الغرض الذي كنا نستأديه . وربما جنح بنا القصد إلى البحث في موضوعات لغوية أجدى مما انتحيناه هاهنا وأعود بالنفع ومن الله التوفيق .

# الباب الاوّل

# الفصل الأول

## (١) تصدير الرسائل عند الإجابة

قد جرى الكتاب في تصدير الكتب عند الإجابة على أنماط متعددة من القول ، فيها الممتنع والضعيف والقوي ، وقد أخذناها هاهنا ببعض التحقيق لشيوعها في استعمال الخاص والعام ، وشدة الحاجة إلى معرفة مواطن الخلل فيها بالدليل . فسيقع للكاتب مما يوافيه التأمل والنظر ويعوّل فيما يكتبه على الأوجه الصحيحة الراجحة دون سواها . وفيما يلي من الصور الشائعة في المراسلات الديوانية ما يُحمل دليلاً على ما لم يذكر وإليك البيان :

**الوجه الأول :**

إلى مدير الـ ..................

جواباً عن كتابكم ذي الرقم .................. والتاريخ ..

إننا لا نوافق ..................

محل الخطأ في هذا الوجه ابتداؤهم بـِ ( جواباً ) نصباً عَلَى الحالية دون أن يذكروا لها عاملاً [١] كالفعل وما تضمن معناه [٢] . فإما أن يُذكر

---

(١) كأنهم يأتون بها من عامل مقدر وهو لايجيزه الأكثرون . فأنت إذا قدرت العامل فعلا مقدماً أو مؤخراً — عَلَى أن الاصل : ( نعلمكم جواباً عن كتابكم .. أو جواباً عن كتابكم نعلمكم .. ) لم يستقم قولك إلا بذكر المقدر وهم يدرجونه آنا ويغفلونه غالباً .

(٢) كالظرف المستقر واسم الفعل واسم الإشارة وحروف التنبيه والتشبيه والتمني ـ

العامل – وهو فيما يلي نعلمكم – فيقال :

إلى مدير الـ ..............................

نعلمكم جواباً عن كتابكم أننا لا ..............................

أو

إلى مدير الـ ..............................

جواباً عن كتابكم نعلمكم أننا لا ..............................

وإما أن يُجعل (إننا لا نوافق) صدرَ الخطاب ويوصل ( جواباً عن ..) بماقبل فيفترض عنواناً ، ليصحّ أن يكون العامل ،( إلى مدير الـ .. ) ،فيقال :

إلى مدير الـ .............................. جواباً عن كتابه ذي

الرقم .............................. والتاريخ .............................. .

إننا لا نوافق ..............................

وتحتمل هذه الصورة رفع (جواباً) فيقال :

إلى مدير الـ .............................. جوابٌ عن كتابه ذي

الرقم .............................. والتاريخ ..............................

أو

إلى مدير الـ .............................. جوابُ كتابه ذي

الرقم .............................. والتاريخ[1] ..............................

---

ـ والترجي والنداء وما أشبهها . هذا والظرف يكون مستقراً إذا كان المتعلق فعلاً عاماً متضمناً في الجار والمجرور ، لاستقرار معنى العامل وعمله وإعرابه وضميره فيه ، نحو زيد في الدار : أي حصل ، وإلا فهو ظرف لغو .

(١) تخريج هذه الصور الثلاث أن ( جواباً ) في الأولى حال عاملها الجار ـ

فإن قلت هلاّ جعلت (جواباً) في كلامهم مفعولاً مطلقاً محذوف العامل ، وحذف العامل فيه مشهور ، قلت ذلك يخطر بالبال أول وهلة لكنه يمتنع عند التحقيق . ففيما عدا جواز الحذف لقرينة مقالية كقولك (بلى نجاحاً عظيماً) لمن سألك (هل نجحت ؟) ، أو لقرينة حالية كقولك (سفراً ميموناً) لمن تأهب له ، يمتنع الحذف جملة في غير المواضع المحدودة له (كالدعاء والأمر والنهي والاستفهام) . والاستغناء عن الفعل فيها واجب أكثر ما يكون .

**الوجه الثاني والثالث :**

إلى مدير الـ ..................

جوابٌ عن كتابكم المؤرخ ..................

إننا لا نوافق ..................

---

ـ والمجرور (إلى مدير) وهو ظرف مستقر نائب مناب فعله يتولى من العمل ما كان الفعل يتولاه . وتقدير الكلام : (هذا الكتاب أو القول أو هذه الرسالة .. أو ما سيذكر إلى مدير الـ ... جواباً عن كتابه) . أما (إلى) ها هنا فلانتهاء الغاية على الأصل ، إذ (المدير) غاية الكتابة كما أبانه ابن يعيش في نحو (كتابي إلى فلان) والتقدير (منتهٍ إلى فلان) . وإنما كان (إلى فلان) مع ذلك ظرفاً مستقراً كما قدمناه لأن متعلقه المحذوف (منتهٍ) قد استقر معناه فيه وفهم منه ، كما يفهم معنى الاستقرار من الظرف في قولك (كنت عند فلان أو في المدرسة) .

وتخريج الصورتين الثانية والثالثة على تقديم الخبر وتأخير المبتدأ . لكنه تقديم وتأخير واجبان . وإلا عاد الضمير المتصل في (كتابه) على ما تأخر عنه لفظاً ورتبة وهو (مدير الـ ..) .

أو

إلى مدير الـ ....................................

جوابُ كتابكم المؤرخ ....................................

إننا لا نوافق ....................................

وكلاهما صحيح لا غبار عليه . إلا أن التأمل يقضي بترجيح ثانيهما . وتوجيه الإعراب فيهما يكون بالرفع على الابتداء بتقدير الخبر نحو (ما يلي أو ما سيذكر) أو على الخبرية بتقدير المبتدأ نحو (هذا) كما يقدّره النحاة في قول المصنفين في صدر مباحثهم (باب كذا)[1]

**الوجه الرابع :**

نبلغكم جواباً[2] عن رفيعتكم ، أنه ....................................

---

(١) سبب ترجيح ثانيهما أن التوجيه بالرفع على الابتداء وتقدير الخبر أوفى بالقصد في هذا المقام ، والوجه الثاني أي (جوابُ كتابكم) أكثر مناسبة له . أما فضل هذا التوجيه فسببه أن ذكر المبتدأ يوجه الذهن إلى انتظار الإخبار عنه فيكون قولك (ما يلي أو ما سيذكر) صلة لفظية مقدّرة ما بين المبتدأ ونص الجواب (إننا لا نوافق ..) تتم به الفائدة . والتوجيه على الخبرية بتقدير المبتدأ خلاف ذلك . إذ يقف فيه الذهن على الخبر — لأنه هو محط الفائدة — فتنقطع به الصلة المذكورة بين صدر الكلام ونص الجواب الذي يتلوه لأنه لا يصلح صلة .

وأما وجه مناسبة ثانيهما لذلك التوجيه فسببه أن الابتداء بالنكرة المخصصة في الوجه الأول لا يعدل — على صحته — الابتداء بالمعرفة في الوجه الثاني . وهو يقتضي إلى ذلك الإخبار عنه بالنكرة لئلا يصبح الخبر وهو الصفة أعرف من المبتدأ وهو الموصوف وهو على المعنى ضعيف .

(٢) (جواباً) حال من فاعل نبلّغ أو مفعوله الثاني . فالتقدير على الاول :ـ

وهو وجه مستقيم شبيه بقولهم (نعلمكم جواباً عن كتابكم ، أنه ...)

الوجه الخامس :

استعمالهم (على) بدل (عن) بعد فعل الإجابة واسمها . وهو شائع في الكتابة دائر على الألسنة ، يقولون : (نجيبكم على كتابكم وعلى ما جاء فيه ، وهذا جوابي على كتابكم وعلى ما جاء فيه) . فإذا كان القصد من (على) كالقصد من (عن) كما يذهبون إليه فهو لحن . أما إذا نظر إلى الكلام من حيث أن الإجابة قد بُنيت على الكتاب وترتبت على ما جاء فيه ، كما تقتضيه (على) ، فهو لا بأس به على أن يمهَد لذلك بالقرائن .

فالأصل على التحقيق تعدية الفعل بـ (عن) كما حكته الأثبات وورد في كلام الثقات . لكن حبس الفعل بجارّ لا يمنع تعديته بغيره من الأحرف الجارّة التي حدِّدت معانيها المطّردة في كتب النحو ، إذا اتسعت لها معاني الفعل . فأنت تقول مثلاً (قد أجبت في الكتاب ، على الظرفية — وبالكتاب ، على الاستعانة والظرفية أيضاً — وقد أجبت عنك ، على البدلية — وعلى ورقة بيضاء ، على الاستعلاء الحسّي — وقد أجبت لأمر مهم ، على التعليل — وعن الأسئلة من أوّلها إلى آخرها ، على ابتداء الغاية وانتهائها .)

فتقول على هذا : (وانما أجبتكم عن أسئلتكم على ما جاء في

---

ـ (نبلغكم مجيبين عن رقيعتكم) أي نبلغكم ونحن على هذه الحال ، وعلى الثاني (نبلغكم أنه كذا ... جواباً عن رقيعتكم) أي نبلغكم هذا الكلام على أنه جواب . فالأول على تأويل (جواباً) بالمشتق أي (مجيبين) ، والثاني على التقديم والتأخير .

كتابكم ، وإنما جوابي عن أسئلتكم عَلَى ما جاء فيه ) . وتحذف إن شئت (عن أسئلتكم ) لظهور الغرض ، استغناءً بما في الكتاب من موضوعية ترتب الجواب التي تقتضي (على ) إذا أردت أن ينصرف الذهن إلى هذا ، فتقول : ( وإنما أجبتكم على ما جاء في كتابكم ، وإنما جوابي عَلى ما جاء فيه ) فيكون كلامك صحيحاً إذا انتويت فيه الجهة المذكورة .

الوجه السادس :

يقولون : هذا جواب عن كتابكم ، ونخبركم جواباً عن كتابكم ، ولا يقولون : هذا جواب لكتابكم ، ونخبركم جواباً لكتابكم ، إلاّ في الندرة ، عَلَى صحة الكلام وظهوره .

فإذا قلت : هـذا جواب عن كتابكم ، فهو صحيح على ما في الكتاب من معنى السؤال الذي يستوجب ( عن )

وإذا قلت : هـذا جواب لكتابكم ، فهو صحيح ايضاً واللام فيه للاختصاص .

. . .

وصفوة القول : أن ( جوابا ) إذا نصبتها على الحالية فالتمس لها عاملاً [1] نحو ( نبلغكم ونعلمكم ونخبركم و .. ) وقد يكون هذا

---

(١) الذي قدمناه عن اشتراط ذكر العامل ها هنا علة تردد الأكثرين في إعراب ( يقولون ) من قوله تعالى: ( والراسخون في العلم يقولون آمنّا به ) «آل عمران» — حالاً — . فقد أخذ به مجاهد وأبو البقاء وغيرهما على أن تقديره — والراسخون ـ

( جاراً ومجروراً ) نائباً عن متعلقه كما مثلناه في نحو قولنــا ( إلى مدير الـ ... جواباً عن كتابه ) . وأمّا قولك ( جوابٌ عن كتابكم وجوابُ كتابكم ) فسواء في الصحة لكن ثانيهما أرجح واقوى . وأمّا

---

ـ في العلم يعلمونه قائلين — وردّه القرطبي في تفسيره فقال : ( وعامة أهل اللغة ينكرونه ويستبعدونه ، لأن العرب لاتضمر الفعل والمفعول معاً ولا تذكر حالاً إلا مع ظهور الفعل فلا يكون حال . ولو جاز ذلك لجاز أن يقال عبد الله راكباً بمعنى أقبل عبد الله راكباً ) .

أما حمل سيبويه ( قادرين ) من آية ( أيحسب الانسان ألن نجمع عظامه بلىٰ قادرين على أن نُسوِّيَ بنانَه [٢] على الحالية مع إضمار العامل ، فقد وُجّه على الاستغناء بالعامل القريب — نجمع — لأن التقدير عليه . قال سيبويه : (وأما قوله جلّ وعز — بلى قادرين — فهو على الفعل الذي أظهر كأنه قال — بلى نجمعها قادرين — ، حدثنا بذلك يونس ) ، وحذف الفعل بعد أحرف الجواب غاية في الشهرة .

على أن قول القرطبي لايؤخذ على إطلاقه فقد جاءت الحال محذوفة العامل جوازاً ووجوباً . لكنه ليس في شيء مما نحن فيه . فموضع الجواز قياسي كلما وجدت قرينة مقالية أو حالية ، كقولك — راشداً مهدياً — لمن قال أريد السفر أو لمن تهيأ له ، ونحو ذلك كثير . أما موضع الوجوب فسماعي ، اعتذروا فيه من الإضمار بكثرة الاستعمال وقصروه على أمثلة محدودة لايستقيم فيها القياس . قالوا : ( بعته بدراهم فصاعداً أو فنازلاً أو فسافلاً أي فذهب الثمن صاعداً أو نازلاً أو سافلاً .. ) وقالوا ( ألاهياً وقد جدّ قرناؤك ، أقائماً وقد قعد الناس ، أتميمياً مرة وقيسياً أخرى ) ، كل ذلك بتقدير فعل مناسب كما قيل هنيئاً مريئاً بتقدير — ثبت له .

فما يجب اعتماده إذاً أن الأصل في عامل الحال عدم الحذف والقائل بصحته مطالب بالدليل لأنه يدعي خلاف الأصل ، ذلك فيما خلا ما قُدِّر لقرينة مقالية أو حالية .

---

(٢) القيامة .

استعمال ( على ) بدل ( عن ) في هذا المقام فلحنٌ إذا أُريد به ما يراد بِـ ( عن ) صحيحٌ إذا أشير به إلى ترتّب الجواب على الكتاب . وأما قولك ( هـذا جوابٌ لكتابكم ، ونخبركم جواباً لكتابكم ) فقلّما يستعمله الكتّاب على صحته وظهوره . فاجعل ما ذكرناه لك على جهة التمثيل دليلاً على ما لم نذكره في الكشف عن مواضع الخطأ والضعف .

## ( ٢ ) القرار :

للقرار على ما هو مفهومه الاصطلاحي في الدواوين ، صيغ متقاربة وردتنا عن الفرنسية كأكثر المصطلحات ومستتبعاتها . وقد جرت العادة بأن لا تراعى في النقل خصائص اللغة وأساليبها في التعبير . ذلك لتحقيق ما تستوجبه الترجمة الحرفية الخالصة من المطابقة التامة بين الفرع والأصل . لكن في طلب المطابقة من كل وجه شذوذاً عن الغرض قد يخرج باللغة عن حدودها المرسومة آناً ، وينحط بها إلى الركاكة طوراً ، بل ربما أفسد المعنى من حيث قُصد إلى ضبطه وإحكامه . وليس هذا بدعاً في تغاير مباني اللغات وتدابر أوجه تصريفها . فالذي يجب اعتماده ها هنا أن يختار من الأساليب العربية الصحيحة — على بسطتها — ما يتسع لتحقيق ما لا بد منه من التطابق بين الترجمة والأصل ، من حيث المعنى جملة وتناسق الفِكَر تفصيلاً .

ولا بأس من التجوّز آنا إذا اقتضته الضرورة فيما لا يأباه نهج العربية عامة . لكن الضرورة تقدر بقدرها فلا يباح لها من التجوز إلا بمقدار ما تندفع به .

ولا يتوجه على ما قلناه ندرة اتفاق هذا الأسلوب المرغوب فيه لأكثر الكتّاب . فإنه إذا ما وقع لأحدهم مرة سهل شيوعه ودورانه في الدواوين اذا تهيأت له بعض العناية .

وها نحن ننهج في اختيار الصيغة المناسبة ، النهجَ الذي ذكرناه .

فأصحّ ما درجوا عليه في كتاباتهم من صيغ القرارات الشائعة ، الصورة الآتية :

## قرار رقم (١٤)

إن وزير الـ ..........

بناءً على الدستور المنشور ..........

وعلى المرسوم رقم ( ٥٠ ) ........ بتاريخ .......... القاضي بتعيينه

وعلى القرار رقم .......... بتاريخ ........ القاضي ..........

وعلى ..............................................

يقرر :

(١) : يعين السيد .............. منشئاً ..............

(٢) : يعطى الموما إليه راتبه ..............

(٣) : يبلغ هذا القرار ..............

دمشق في ..........          وزير الـ ..........

وهو على الجملة أسلوب لا بأس به لكننا نختار عليه وجهاً آخر أسلم على السبك وأقرب إلى الأساليب العربية ، وهو :

## القرار ( ١٤ )

يقرر وزير الـ ..........

بناءً منه على الدستور المنشور ..........

وعلى المرسوم ( ٥٠ ) [ أو ذي الرقم ٥٠ أو المرقوم أو المرقم.......... ]

المؤرخ .......... القاضي بتعيينه ..........

وعلى القرار ( ٥٠ ) [ أو ذي الرقم ٥٠ ..........

وعلى ..........

ما يلي : أو : تعيين فلان .......... على النص الآتي :

(١) : أن يعين .......... أو تعيين السيد .......... منشئاً .......... : يُعين السيد .......... منشئاً ..........

(٢) : أن يعطى .......... أو إعطاء .......... المومأ إليه راتبه .......... : يعطى ..........

(٣) : أن يبلغ .......... أو تبليغ هذا القرار .......... : يبلغ ..........

دمشق في .......... وزير الـ ..........

فيكون جملة ما استبدل من الصيغة المأثورة وما أضيف إليها ، ما يلي :

١ : قرار رقم ( ١٤ ) ، فقد جعلت : القرار ( ١٤ ) [1]

---

(١) قد عدلنا عن نحو ( قرار رقم ١٤ ) إلى القرار ١٤ ، لأن التركيب الأول ليس من العربية في شيء ، وإنما قد وُضع نقلاً بالحرف عن الفرنسية . فهو محض كلمات ثلاث ضُمَّ بعضهن إلى بعض خطأً دون تأليف إعرابي ، كقولك ( كتاب قلم دفتر ) . أما التركيب الثاني فهو عربي صحيح لأنه مركَّب وصفي قد نُعت فيه القرار بالعدد ورُمِز به إليه ، فهو يقرأ هكذا ( القرار الرابع عشر ) . ولك أن تختار مركباً وصفياً آخر كقولك (القرار ذو الرقم أو المرقوم أو المرقم ) ونحو ذلك . وشبيه بهذا الوهم قول الكتّاب ( الكتاب رقم ٥٠ ) فينبغي أن يستعاض عنه بصورة من الصور المذكورة .

٢ً : إن وزير الـ ........ يقرر ، فقد جعلت : يقرر وزير الـ ........ [1]

٣ً : منه ، قد جعلت إلى جانب ( بناءً ) زيادة على الأصل [2]

---

(١) قد اخترنا أن يقال : ( يقرر وزير الـ ٠٠٠ ) بدل ( إن وزير الـ ٠٠٠ ٠٠ يقرر ) ، وكل منهما صحيح ، لأننا قصدنا أن يتقدم فعل ( التقرير ) مطلقاً ، وأن يسبق ما بُني عليه القرار خاصةً ٠ وعلة ذلك أننا نبدأ في الجملة الاسمية بذكر المسند إليه ( الوزير ) ثم نخبر عنه بقولنا ( يقرر ) ، كأننا أعنى بذكره من ذكر فعل ( التقرير ) ٠ مع ان الغرض الذي عليه معوّل الفائدة هو الإخبار بثبوت حكم ( التقرير ) رد ( الوزير ) هذا الثبوت الذي يقوم عليه القرار ٠ لذلك كان قولنا ( يقرر وزير الـ ٠٠٠ ) على الجملة الفعلية أوفى بالقصد من قولنا ( إن وزير الـ ٠٠٠٠٠٠ يقرر ) على الجملة الاسمية ٠ والكتاب لم يقصدوا في تقديم المسند إليه غير مطابقة التركيب الفرنسي في تقديم الفاعل على الفعل ٠

أما سبق الفعل لما يبنى عليه القرار ففيه فائدتان ؛ الأولى : دفع ما يتوجه على الجملة الاسمية المذكورة من إطالة الفصل بين العمدتين ( إن وزير الـ ٠٠٠٠٠٠٠ يقرر ) مهما قرُبت بينهما صلة المعنى ، لاسيما والمؤخر نسبة التقدير وشأنها في هذا المقام ما علمت ؛ والثانية : تقريب الفعل العامل ( يقرر ) من معموله ( بناءً ) وتقديمه عليه ، وهو قد كان بعيداً منه مؤخراً عنه ٠ فإن كان تأخيره دون مسوّغ جائزاً بلا قبح فليس كذلك اقصاؤه في غير ضرورة ٠

وإذا قيل إن الجملة الاسمية قد وكدت بـ ( إن ) والمقام يستوجبه ، رُدّ بأن التوكيد محله التردد والإنكار ولا متسع لهما هاهنا ٠ لاسيما و ( القرار ) في جوهره إنشاء لأمر ولو كان في صورته إخباراً عنه ٠

(٢) قد جعلنا ( منه ) إلى جانب ( بناءً ) في قولنا ( يقرر وزير الـ ٠٠٠ بناءً منه ) لنظهر به ضميراً يعود إلى ( وزير ) توثيقاً للمعنى ٠ لأن ( بناءً ) لما نصبت على الحالية وناب مناب مشتق تقديره ( بانياً ) فاتها أن تحتمل بنفسها الضمير المرفوع الذي يحتمله المشتق ، فاستعضنا عنه بذكر ( منه ) ٠ وهو لابد من تقديره لو لم يصرّح به لربط الحال بصاحبها ٠

٤ : وعلى المرسوم رقم ( ٥٠ ) ، فقد جعلت : وعلى المرسوم ( ٥٠ ) [٣]

٥ : بتاريخ ........ ، فقد جعلت : المؤرخ [٤]

٦ : يقرر : يُعين ........ ، فقد جعلت : يقرر : أن يُعينَ أو تعيين ... ،

أو : يقرر تعيين فلان ... على النص الآتي :

يُعين ........ [٥]

---

(٣) قد أبدلنا نحو (وعلى المرسوم رقم ٥٠) بنحو ( وعلى المرسوم ٥٠ ) للعلة التي ذكرناها في وجه الاستعاضة عن ( قرار رقم ١٤ ) بـ ( القرار ١٤ ) ....

(٤) قد جعلنا ( المؤرخ ) عوض ( بتاريخ ) لأن الجار والمجرور بعد المعرفة حال ، وليس ها هنا محل الحال . ولو كان الأمر كذلك لأصبح تقدير الكلام ( وبناء على المرسوم ... مؤرخاً ) أي ( وبناء على المرسوم وهو في هذه الحال من التاريخ ) . كأن المراد أن تظهر أن فعل البناء قد جرى في حالة مخصوصة من أحوال المرسوم ، هي حين يكون بهذا التاريخ ، كما هو مقتضى الحال وحكم شبهها بالظرف . وكل ذلك خلاف القصد . لأن هذا المرسوم ليس له إلا هذه الحال . وإنما قد لبث ، بعد تخصيصه بالرقم ، في حاجة إلى إيضاح ببيان نعوته الثابتة له ، كتاريخه ومضمونه وحكمه . فناسب ذلك أن يوصف بنحو ( المؤرخ ... القاضي ... ) لأن هذا العمل من خصائص الصفات .

(٥) يقولون ( يقرر : يُعين .. ) وربما قالوا ( يقرر مايلي : يُعين .. ) فيذكرون بعد فعل التقرير حكاية القول أو يفسرون ( ما يلي ) بهذه الحكاية . والتركيب على الحالين نافر غريب . إذ ينبغي ها هنا أن يبين بعد فعل التقرير الأمر الذي أريد تقريره لا القول ، أو يذكر أن أمراً قد أريد تقريره على الصيغة التالية من القول . فالقصد الأول يقتضي أن يقال : ( يقرر : تعيين أو أن يُعين .. ) ، والقصد الثاني يقتضي أن يقال : ( يقرر : تعيين فلان على النص الآتي : يُعين .. ) . وكلاهما على الأصل الذي لا خلاف فيه . وإلا فإذا عنوا أن يذكروا بعد فعل —

— التقرير حكاية القول عَلى أنها القول المقرر لا الأمر لاستحال المعنى . إذ لا محل في ذلك لتقرير القول . ولو أريد هـذا — على استحالته — لا نبغى أن يقال توطئة له : ( يقرر القول التالي : ’يعين .. ) ، أو ’طلب تخريجه على وجه صحيح لوجب أن يقال مثلاً : ( يقول مقرراً : ’يعين .. ) . وكل ذلك خلاف الظاهر . هـذا ، وقولنا ( يعين السيد ... ) بالرفع والبناء للمجهول بعد قولنا ( عَلى النص الآتي : ) انما هو من قبيل ما جاء من الجمل الإنشائية بلفظ الجمل الخبرية ، فهو إنشاء بصيغة الخبر وهو مسموع لا غبار عليه .

## (٣) المرقوم

بدا لنا فيه ما اعترضنا في صورة القرار . فندرج لك فيما يلي أشيع ما شاع من صيغه ونثبت إلى ذلك صيغته المختارة ، لتتجلى بمعارضتها مواضع التصحيف والتصحيح .

الصورة الشائعة :

مرسوم رقم (٧٠)

إنّ رئيس الجمهورية السورية

بناءً على الدستور المنشور ...

وعلى القرار رقم ( ٣٠ ) .. بتاريخ ...

وعلى طلب السيد ....

وعلى اقتراح وزير الـ ....

يرسم ما يلي :

( ١ ) يرخّص للسيد ..... في تأسيس ...

( ٢ ) يذاع هذا المرسوم ويبلّغ .....

دمشق في ....

صدر عن رئيس الجمهورية

وزير الـ ...

الصورة المختارة :

المرسوم ( ٧٠ )

يرسم رئيسُ الجمهورية السورية

بناءً منه على الدستور المنشور ....

وعلى القرار ( ٣٠ ) ... المؤرخ .... الـ...

وعلَى طلب السيد ....

وعلى اقتراح وزير الـ ....

ما يلي :

( ١ ) أن يرخَّص للسيد .... في تأسيس ....

( ٢ ) أن يذاع هذا المرسوم ويبلّغ ....

دمشق في .....

صدر عن رئيس الجمهورية

وزير الـ ....

ولا يخفى وجه إيثارها على سابقها بعد الذي بيّنّاه فتأمّل .

# الفصل الثانى

## (١) هل والهمزة وما إليهما

لكلٍّ من حرفَيْ الاستفهام هذين موضع يغاير الآخر وخصوصية تستتبع شروطاً محدودة إلاّ أن الهمزة أعمّ تصرفاً من هل . والكتاب يُنزلون كلاً منهما منزلة صاحبه على غير اهتداء أو تبصّر . فنحن ندرج فيما يلي — من لغة الدواوين — الصور الشائعة في الاستعمال ، الدارجة على الألسن ، مشيرين إلى مواطن الوهم فيها بالدليل ، وإليك البيان :

١ً يقولون : **هل لم يباشر فلان ؟ وصوابه : الم يباشر ؟**

والمسألة أن الاستفهام إذا كان موجباً كنت في استعمال ( هل والهمزة ) بالخيار . فإذا كان سالباً لزمتك ( الهمزة ) تخصيصاً دون ( هل ) . فأنت تقول : ( هل باشر ؟ ) ولا تقول : ( هل لم يباشر ؟ ) ، لكنك تقول : ( أباشر ؟ ) كما تقول : (ألم يباشر ؟ على حدِّ قوله تعالى « ألم نشرح لك صدرك »

٢ً يقولون : **هل هو مصنف ام موفت ؟ ، وصوابه امصنف : هو ام موفت ؟**

محل الخطإ في ذلك طلب التعيين بِـ ( هل ) وهو من خصائص ( الهمزة ) ؟ . فها هنا ضابط تغليبي لجواز ( هل ) وامتناعها ، من هذه الجهة ، يُعلم من صيغة الإجابة . فكلما استقام أن تجيب عن سؤالها بِـ ( نعم ) أو ( لا ) كان استفهامك بها صحيحاً ، كنحو قولك :

( هل باشر ؟ ) ، وكلما افتقَرَتِ الإجابة إلى التعيين كان لا بد من ( الهمزة ) لأنها قد اختصّت به ، كنحو قولك : ( أَمصنّف هو أم موقّت ؟ ) فأنت مضطر فيه أن تجيب بِـ ( مصنّف ) أو ( موقّت ) ، ولا يغنيك بحالٍ قولك : ( نعم ) أو ( لا ) . فالموضع إذاً من مواضع الهمزة دون هل ، فتأمّل (١) .

٣ يقولون : هل فلان باشر ؟ ، والوجه : هل باشر فلان ؟

---

( ١ ) وتفصيل الأمر أن في نحو قولك : ( هل باشر فلان ؟ ) ركنين للجملة . أوّلها الذي تتحدث عنه وهو ( فلان ) ، وثانيها الذي تتحدث به وهو ( المباشرة ) . فإذا كان استفهامك عن ثبوت الحديث للمحدّث عنه كما هو في قولك : ( هل باشر ؟ ) ، إذ المقصود به ( هل ثبتت المباشرة لفلان ؟ ) ، فأمامك آنئذٍ ( هل والهمزة ) في صورة الإيجاب والهمزة في صورة السلب كما بيناه . وإذا كنت تعلم أن حديثاً قد ثبت للمحدّث عنه لكنه في اعتقادك أحد حديثين ، فاستفهمت طلباً لتعيينه ، فليس أمامك غير الهمزة كما هو في قولك : ( أمصنّف هو أم موقّت ؟ ) . فقد أشير فيه إلى أن حديثاً قد وقع لفلان ( هو التصنيف أو التوقيت ) ، فلا حاجة إلى استفهامك عن ثبوته . لكنه أحد حديثين قد استوى العلم فيهما ولم يُدْرَ أيّهما الثابت ؟ فأنت في حاجة إلى تعيينه ، وهو لا يكون بغير الهمزة .

هذا والاستفهام عن ثبوت الحديث أسمـوه الاستفهام التصديقي ، وعن تعيينـه التصوري أو التعييني . فـ( هل ) على ذلك للتصديق وحده ، و ( الهمزة ) للتصديق والتعيين .

أمّا سائر أدوات الاستفهام فللتعيين وحده ، كقولك ( من باشر ، ومتى باشر ، وكيف باشر .. )

وأمّا ( أم ) المنقطعة ، فللتصديق وحده كـ ( هل ) ، وأمّا ( أم ) المتصلة فللتعيين وحده كسائر أدوات الاستفهام ، وسيأتيك شأنها .

محلّ الخطإ في هـذا الوجه دخول ( هل ) على اسم بعده فعل ، وهو لا يكون إلاّ في ضرورة [1] ، ومثل هل في ذلك أدوات الاستفهام ( غير الهمزة ) ، وظرف الزمان المستقبل ، وأدوات الشرط الجازمة ، والتحضيض ، والعرض ، ولو الشرطيّة – على خلاف في بعضها .

ولهذا وجب العدول عن مثل قولهم : ( هل فلان باشر ؟ وأين سعيد أقام ؟ وإذا وصل خالد فأكرمه ، وإنِ الكتاب انتهى فابعث به ، وهلّا خليل عرف قدره !... ) مما هو جارٍ على ألسنتهم ، إلى مثل قولك : ( هل باشر فلان ؟ وأين أقام سعيد ؟ وإذا وصل خالد فأكرمه ، وإنِ انتهى الكتاب فابعث به ، وهلّا عرف خليل قدره !.. ) بتقديم الفعل في كل ذلك .

وشرط الفعل الذي يلي الاسم أن يكون في حيّز ( هل ) كما شرطه أن يكون في حيّز الأدوات المذكورة . فإذا كان في حيّز ( هل ) كان هو المستفهم عنه لا غيره . فليس قولك : ( هل الذي مرّ بك اليوم يمر بك غداً ؟ ) من هذا الباب . فهو جائزٌ في الاختيار . لأن الفعل المستفهم عنه وهو ( يمر ) لم يلِ الاسم الذي دخلت عليه ( هل ) كما ترى . أمّا ( مرّ ) فلا شأن لها في الاستفهام البتة . فالكلام إنما هو على التقديم والتأخير أصله : ( هل يمر بك غداً الذي مرّ بك اليوم ؟ ) [2]

---

( ١ ) على ما هو الجمهور

( ٢ ) إيلاء الفعل لِـ ( هل ) وسائر الأدوات المذكورة أوجبَ النصب في مثل –

مَّا الهمزة فتليها الأسماء بعدها الأفعال كما تليها الأفعال لكن إيلاء الفعل لها أجرى في الاستعمال [1] .

٤ً يقولون : هل إن تخلّفت اليوم عن وظيفتي استوفي راتبي ؟ وصوابه :

١ً أئنه تخلّفت ... استوفي راتبي او استوف ؟ ( بالرفع والجزم لان فعل الشرط ماض )

٢ً إن تخلّفت ... فهل استوفي راتبي ؟ ، او : إن تخلّفت ... أفأستوفي ... ؟

٣ً هل استوفي .... إن تخلّفت ... ؟ ، او أأستوفي .... إن تخلّفت ؟

محل الخطأ ها هنا دخول ( هل ) على الجملة الشرطية وهو لا يناسبها . لأن الشرط يحتمل الإيجاب والنفي و ( هل ) لا تحتمل غير الإيجاب ، كما فصلناه حين منعنا قول القائل : ( هل لم يباشر ؟ ) .

---

ـ قولك : ( هل زيداً ضربته ؟ ) ونحوه من باب الاشتغال . لأن النصب فيه يستلزم إضمار فعل عامل يلي ( هل ) يفسّره الفعل المذكور ( ضربته ) . فناسب ذلك خصوصية ( هل ) في ملازمة الفعل . وإذا جاز أن يكون هذا الفعل مضمراً في هذا الباب فهو مقصور عليه في المشهور لا يتعدّاه ، وهو لا يسلم إلى ذلك من قبح عند الأكثرين . فقد جاء في حاشية ( المغني ) للشيخ محمد الأمير حولَ قوله تعالى : ( أبشراً منا واحداً نتبعه ) ، من سورة القمر : « وتقبح هل في مثل هذا وإن كان على تقدير الفعل ، لأنها إذا رأته في حيّزها لم ترضَ إلاّ بعناقه في صريح اللفظ على مذهب سيبويه ... »

( ١ ) لهذا رجح النصب بعدها في باب الاشتغال أيضاً ، وقيل يرجح الرفع حين يطلب بها تعيين الاسم دون الفعل ، كقولك : ( أدمشق قصدتها أم بيروت ؟ ) لضعف الداعي إلى تقدير الفعل حينئذٍ .

ولهذا عدلنا إلى ( الهمزة ) تارة ، لأنها تحتمل الإيجاب والنفي ، فقلنا : ( أئن تخلفتَ ) . وانصرفنا بِ ( هل ) إلى جواب الشرط أو ما قام مقامه تارة أخرى ، لأنها لا تغير منها شيئاً ، فقلنا : ( إن تخلفتَ .. فهل أستوفي .. ) و ( هل أستوفي ... إن تخلفتَ .. ) . ثم استعضنا من ( هل ) في هاتين الجملتين بالهمزة ، فقلنا : ( إن تخلفتَ أفأستوفي .. و ( أأستوفي .. إن تخلفتَ ) فكانت لنا صورتان أخريان[1] .

٥ً يقولون : هل يوجد عندكم الآن محل شاغر ؟ ، وصوابه : أعندكم الآن محل شاغر ؟

وموضع الخطأ فيه دخول ( هل ) على الفعل المضارع وقد خصص بالحالية لذكر ( الآن ) وحكمها تخصيصه بالاستقبال . فنافى مقتضى ذكر ( الآن ) ، مقتضى دخول ( هل ) وتدافع طرفا الجملة . فعدلنا لذلك إلى ( الهمزة ) .

٦ً يقولون : وهل الله استطاع أن يجمع بالمختار بعد وصوله إلى القرية ؟ وصوابه .

---

( ١ ) وامتناع دخول ( هل ) على الجملة الشرطية يستتبع حكماً آخر يوهم فيه كتابنا كثيراً . فإذا دخلت ( هل ) على ( مَن وما وأيّ ) خرجن عن الشرطية وكن أسماء موصولة . وعلى هذا تقول : ( هل من يباشر يستوفي راتبه وهل أيّ يباشر يستوفي وهل ما أفعل من خيرٍ أو شرٍ أسألُ عنه ) على الرفع في كل ذلك لا على الجزم كما يحسبه الكتاب . فتكون ( مَن ) بمعنى ( الذي ) في موضع الابتداء ، و ( يباشر ) صلتها ، و ( يستوفي ) خبرها وهكذا ...

وشبيهٌ بِ ( هل ) في مثل هذا الموضع ( إذا ) الفجائية و ( ما ) النافية . فإذا ـ

١ً وهل استطاع ان يجتمع بالمختار بعد وصوله الى القرية ؟

٢ً او انه استطاع ان يجتمع بالمختار بعد وصوله الى القرية ؟

ووجه الوهم فيما ذكر أنهم جمعوا الاستفهام بِـ (هل) إلى التوكيد بِـ (إنّ)، وهما لا يجتمعان. قالوا: لأن استفهامك يعني ترددك فيناقض التوكيد المستفاد من (إنّ). وهو علة حذفنا (إنّ) من هذا الموضع. أمّا وجه دخول الهمزة على (إنّ) بدل (هل) فهو لاتساعها لما لا تتسع له (هل). قالوا: لإنها أمّ الباب. فيغلب الاستفهام بها على التوكيد بِـ (إنّ).

وصفوة القول:

١ً: إنهم منعوا دخول (هل) على النفي، فامتنع قول القائل:

(هل لم يباشر ؟)

٢ً: ومنعوا أن يطلب بها التعيين، فامتنع قول القائل:

(هل هو مصنّف أم موقّت ؟)

---

ـ دخلتا على (من وما وأيّ) بطل الجزم بهنّ اذ لا يكن آنئذٍ أسماءَ للشرط. لأن (إذا) و (ما) تخالفان الشرط. فهو للاستقبال وهما للحال. فتقول على ذلك في (إذا): «مررت بالمدرسة فإذا من يزورها يعجبُ بنظامها» على الرفع. إلا أن تُشغل (إذا) بمبتدإ، فتقول حينئذٍ: «فإذا هي من يزرْها يعجبْ بنظامها» على الجزم، فلا يكون مدخولها فيه اسم الشرط. بل تكون (هي) في موضع الابتداء وما بعدها خبرها، كحذِ قولك: «هذه المدرسة من يزرْها يُعجبْ بنظامها».

على أن بعضهم يقدر المبتدأ تقديراً فيستغني عن التصريح به ويجزم. قال سيبويه في الكتاب: لأن الإضمار يحسن ها هنا. لكنه وجه مرجوح عند الجمهور على كل حال..

٣ً : ومنعوا دخولها على اسم بعده فعل في الاختيار، فامتنع فيه قول القائل :
( هل فلان باشر ؟ )

٤ً : ومنعوا دخولها على الشرط ، فامتنع قول القائل : ( هل
إن تخلّفت ؟ )

٥ً : وخصصوا فعلها بالاستقبال ، » » : ( هل
يوجد الآن ؟ )

٦ً : ومنعوا دخولها عَلَى التوكيد ، » » : ( هل
إنه استطاع ؟ )

فتأمّل !!.

## (٢) فرق ما بين (أم) و (أو) بعد همزة الاستفهام

يخفى على أكثر الكتّاب فرق ما بينهما وهو ظاهر كلّ الظهور . فإذا قلت : ( أخالد دخل المدرسة أم سليم أم سعيد ؟ ) ، فانت تسأل ( أيهم دخل ؟ ) ، ويكون الجواب عنه بذكر أحد الأسماء الثلاثة .

وإذا قلت : ( أدخل المدرسة خالد أو سليم أو سعيد ؟ ) ، فأنت تسأل : ( هل دخل أحدهم ؟ ) ، ويكون الجواب عنه بـ ( نعم ) أو ( لا ) . وشتّان ما بين ( أيّهم دخل ؟ ) و ( هل دخل أحدهم ) كما ترى ، وهو يشتبه عليهم كثيراً [١] .

وتفصيل الأمر أنك إذا قصدت أن تسأل ( أيّهما وأيّهم وأيّ ذاك كان ؟ ) طلباً للتعيين فهذا موضع ( أم ) بعد الهمزة كما هو في المثال الأول [٢] . فاستفهامك به دعوى منك أن واحداً قد دخل المدرسة لا محالة ، وأنّه لا شك أحد ثلاثه : ( خالد وسليم وسعيد ) . لكن علمك قد استوى في هؤلاء لا تدري أيّهم الداخل ، فتستفهم عن ذلك بغيةَ التعيين . ولا يستقيم الجواب عنه بغير ذكر الاسم .

---

على أن بعضهم يقدر المبتدأ تقديراً فيستغني عن التصريح به ويجزم . قال سيبويه في الكتاب : « لأن الإضمار يحسن ها هنا » . لكنه وجه مرجوح عند الجمهور على كل حال .

(١) قُدّم الاسم في المثال الأول لأنه أولى به إذ هو المقصود بالاستفهام ؛ فانت تسأل ( أيّهم دخل ؟ ) . كما قُدم الفعل في المثال الثاني لأنه هو المسؤول عنه ؛ فانت تسأل ( هل دخل أحدهم ؟ ) .

(٢) ( أم ) في هذا المثال تدعى ( متصلة ) ، ومعناه أن ما بعدها ملازم لما قبلها . فلا يستقيم السكوت على أحدهما مستقلاً . وهي تكون ( متصلة ) وتفيد

وإذا قصدت أن تسأل ( هل كان هـذا أو ذاك أو أحد هذين أو هذه الأشياء ؟ ) سؤالاً عن محض ثبوت هذا الشيء لا عن تعيينه ، فهذا موضع ( أو ) . وهي تكون بعد ( هل ) كما تكون بعـد ( الهمزة ) على ما ورد في المثال الثاني . فليس السؤال في هـذا المثال عمّن دخل ( أيّهم هو ؟ ) بل عن الدخول ( هل كان من أحدهم ؟ ) . ويستقيم الجواب عنه بقولك : ( نعم ) أو ( لا ) .

وموجز القول : أنه كلما جاز إجمال سؤالك بنحو ( أيّهما أو أيهم أو أيّ ذاك كان ؟ ) ولم يُغنِ الجواب عنـه ؛ ( نعم ) أو ( لا ) ، فأمامك الهمزة بعدها ( أم ) . وكلمـا استقام إجماله بنحو ( هل كان هذا أو ذاك أو أحد هذين أو هذه الأشياء ؟ ) وأغنى الجواب عنـه بِـ ( نعم ) أو ( لا ) ، فأمامك ( الهمزة ) أو ( هل ) بعدهما ( أو ) . فتأمّل ...

---

التسوية بعد همزة التسوية نحو : ( سواء علي أسافرتَ أم أقمتَ ، ولا أبالي أنهضت أم جلست ! ) ، كما أفادت التعيين بعد همزة التعيين في المثال .

وتأتي ( أم ) لغير التعيين والتسوية فتدعى ( منقطعة ) ، ومعنـاه أن الكلام بعدها على الاستئناف لا يتصل بما قبلها . وهو لا يكون إلاّ جملة كنحو قولك : ( أمِن الشجاعة أن يقتل الضعيف ؟ أم مِن الخلق أن يُهان الكريم ؟ ) . فهاهنا سؤالان لا سؤال واحد ، فما بعد ( أم ) استفهام جديد مستأنف قد انصرفتَ به عن سابقه . وعلى ذلك قوله تعالى في سورة الرعـد : ( قل هل يستوي الأعمى والبصير ؟ أم هل يستوي الظلمات والنور ؟ ) . فالكلام بعد ( أم ) منقطع ممـا قبله ، كما أدرك السائل خاطرٌ استأنف به سؤالاً جديداً .

## (٣) سواء والهمزة، وأم وأو والواو بعدهما

هذا موضعٌ قلما يتفق للكتّاب إنعام النظر فيه . وأوجز ما رأيته في الكشف عنه ما حكاه الإمام السيوطيّ في الهمع ، قال : « وفي البديع قال سيبويه :

١ : إذا كان بعد سواء همزة الاستفهام فلا بد من ( أم ) ، اسمين كانا أو فعلين ،

تقول : سواءٌ عليّ أزيد في الدار أم عمرو ، وسواءٌ عليّ أقمت أم قعدت .

٢ : وإذا كان بعدها فعلان بغير ألفِ الاستفهام عُطف الثاني بأو ، تقول : سواءٌ عليّ قمتَ أو قعدت .

٣ : وإذا كان اسمان بلا ألفِ عُطف الثاني بالواو ، تقول : سواءٌ عليّ زيد وعمرو . وإن كان بعدها مصدران ، كان الثاني بالواو حملاً عليها . »

وجملة الأمر أنه كانت الهمزة بعد سواء ، وهي همزة التسوية ، اقتضت أم [1] ( المعادلة ) كيف كان الحال . فاذا لم تكن الهمزة اختلف الحال :

---

( ١ ) والهمزة وأم ها هنا قد خرجتا عن الاستفهام . قال الإمام الزمخشري في كشافه : « والهمزة وأم مجردتان لمعنى الاستواء ، وقد انسلخ عنهما معنى الاستفهام رأساً . قال سيبويه : جرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى على حرف النداء قولك : ( اللهمّ اغفرْ لنا ، أيّتها العصابة ) يعني أن هذا جرى على صورة الاستفهام ولا استفهام ، كما أن ذلك جرى على صورة النداء ولا نداء . »

١ً فإذا كان بعدها فعلان فأو [1]

٢ً وإذا كان بعدها اسمان فالواو

أمّا ( أو ) فعلى تقدير الشرط [2] وتأويله : ( إن فعلت هـذا فالأمران سواء ) ، وأمّا ( الواو ) فلأن التسوية كانت بين شيئين فهي للعطف والتشريك على الأصل .

وليس كلامهم هـذا على إيجاب ( أو ) بين الفعلين إذا لم تكن الهمزة ، وإنما هو على تعليل جوازها فيه . فإذا قلت : ( سواء عليّ قمت أم قعدت ) جاز كلامك وفصح أيضا .

---

( ١ ) وقد منعه ابن هشام وأوجب فيه ( أم ) حين أوجب تقدير الهمزة . وتعقبّه فيه كثيرون بأنه لا محل لوجوب الهمزة .

( ٢ ) كذا وجّهه السيرافي وحكاه الدماميني وشرحه الرضيّ .

# الفصل الثالث

## قياس النسبة فيما اشتهر اتجاه الوهم إليه

### (١) النسبة إلى (الأخلاق):

إذا أردت النسبة إلى ( الأخلاق ) قاصداً به اسم العلم فالقياس فيه ( أخلاقيّ ) لا ( خلقيّ ) كما يزعم كثيرون . قال سيبويه : « وإذا جاء شيءٌ من هذه الأبنية التي توقع الإضافة على واحدها اسماً لشيءٍ واحد تركته في الإضافة على حاله . ألا تراهم قالوا في أنمار ، أنماريّ ، لأن أنماراً اسم رجل ، وقالوا في كلاب كلابيّ . » فالقياس في الجمع المسمى به أن تنسب إليه على لفظه باتفاق كما تنسب إلى الواحد ، لأنه قد استعمل استعمال المفردات . أمّا إذا لم ترد بِـ ( الأخلاق ) إلاّ الجمع فالوجه أن توقع الإضافة على واحده ، فتقول : ( خلقيّ ) . ومثل ذلك ( حقوقيّ ) تقوله في النسبة إلى ( الحقوق ) اسماً للعلم و ( حقيّ ) تقوله في النسبة إلى ( الحقوق ) بغير هذا الاعتبار . وهلمّ جرّاً ...

### (٢) النسبة إلى (التربية):

الدائر على ألسنة الكتاب أنهم يقولون في النسبة إلى ( التربية ) ، ( تربيويّ ) وهو لحن مشهور . والقياس فيه حذف التاء والنسبة إلى الأصل الباقي : إمّا بحذف الياء على ( تربِيّ ) بالتشديد ، أو بقلبها

واواً وفتح ما قبلها على ( تربَويّ ) . وكلاهما صحيح في الاستعمال .

(٣) النسبة إلى ( الدّعوة ) :

الشائع في لغة القضاة والمحامين وكتابهم أنهم يقولون : ( مذكرة دعوتيّة ) نسبة إلى ( الدعوة ) ، وهو لحن كما لا يخفى على المتأمِّل . والوجه فيه حذف التاء والنسبة إلى الباقي على ( دَعْوِيّ ) بتشديد الياء وكسر ما قبلها فتقول لذلك : ( مذكرة دَعْوِيّة ) . وحذف تاء التأنيث في نظائره قياس لا انكسار فيه . تقول في النسبة إلى ( البلدة والثروة والغزوة والعروة والعصبة والكتلة ) ، ( بلديّ وثرويّ وغزويّ وعرويّ وعصبيّ وكتليّ ) وهلمّ جرّاً . . .

(٤) النسبة إلى ( نساء ) :

القاعدة في النسبة إلى الجمع أن ينسب إلى واحده إذا كان له واحد مستعمل من لفظه . فالقياس أن تقول في نساء ( نسويّ ) لا ( نسائيّ ) لأنه جمع واحده ( نسوة ) كفعال وفعلة . وليس لـ ( نسوة ) وهو اسم جمع ، واحد قد كُسّر عليه فينسب إلى واحده . قال سيبويه : « إعلم أنك إذا أضفت [1] إلى جمع أبداً فانك توقع الإضافة [2] على واحده الذي كسر عليه ، ليفرق بينه إذا كان اسماً لشيء واحد ، وبينه إذا لم تُرد به إلاّ الجمع . » !

---

(١) أي نسبت (٢) أي النسبة

## ( ٥ ) الثانويّ والثنويّ :

يشتبه على غالب الكتاب فرق ما بين ( الثانويّ ) و ( الثنويّ ) ، ويرى بعضهم أن ( الثانويّ ) من العاميّ و ( الثنويّ ) من الفصيح . وجملة الأمر في ذلك أن لكل من النسبتين ، على صحتها ، معنى يغاير الآخر . فالثانوِيّ تقوله في النسبة إلى ( ثانٍ وثانية ) كالقاضوِيّ تقوله في ( قاضٍ وقاضية ) بقلب الياء واواً وفتح ما قبلها . والثَّنَوِيّ تقوله في النسبة إلى ( اثنين واثنتين ) كالبَنَوِيّ تقوله في ( ابنين وابنتين ) ، بحذف الزائد واسقاط العوض وردّ المحذوف على أن الأُصل في ( اثنين ) ، ( فَعَل ) بالتحريك .

ومن ذلك كان قولهم ( التعليم الثانويّ ) و ( الأمر الثانويّ ) على ما قدّمناه ، صحيحاً لا مأخذ فيه . لأنهم إنما يقصدون به التعليم الذي يلي الابتدائي زمناً ، والأمر الذي يتلو سواه مكانة . فيحتمل كل منهما أن يوصف بالثاني على هذا الاعتبار . ومثلهما في هذا القياس ( الناخب الثانويّ ) . لكنه لا يجوز في شيءٍ من ذلك أن تنعته بـِ ( الثنويّ ) لأنه نسبة إلى ( اثنين ) ، ولا محلّ لـِ ( اثنين ) ها هنا .

أمّا قولهم : ( مذهب الاثنينيّين ) [1] كما هو دائر عَلَى ألسنة المشتغلين بالفلسفة منذ القديم [2] فإنه لحن ، ووجه أن يقال : ( مذهب

( ١ ) مذهب الاثنينيّة Dualisme يقابله مذهب الواحديّه Momisme

( ٢ ) الذي قاله المتكلمون في النسبة ألى ( اثنين ) اسماً لما يوسم بـه : ( الثنويّة والاثنينية ) . قال الخوارزمي في مفاتيح العلوم : ( والردّ على المعطّلة —

الثنويين ) لأنهم يريدون به النسبة إلى ( اثنين ) ، أو يقال : ( مذهب الاثنيين ) كما سنذكره لك .

ويصح في النسبة إلى ( ثان وثانية ) أن يقال ( ثانيّ ) بالتشديد ، كما يقال في ( قاضٍ وقاضيـة ) ، ( قاضيّ ) ؛ وهو القياس الأول ، وليس فيه إلاّ حذف الياء . وقد ورد في ( اثنين واثنتين ) ، ( اثنِيّ ) بالتشديد ، كما قيل في ( ابنين وابنتين ) ، ( ابنِيّ ) ، بحذف الزائـد وتركه على لفظه . وكل ذلك صحيح في الاستعمال .

## (٦) النسبة الى ( دوْلة ودوَل ) :

في النسبة إلى ما كسّر على واحده ولم يكن علَما ، يُردّ الجمع إلى هذا الواحد فيقال : ( دوْليّ ) بسكون الواو ، وهو المشهور عند جمهور البصريين . لكننا قد نلجأ أحياناً إلى إرادة معنى ( الجمعية ) علَى وجه الخصوص فرقاً بينهـا وبين صورة ( الوحدة ) ، فالوجه إذ ذاك أن ننسب إلى الجمع بغير ردّ فنقول ( دوَليّ ) بتحريك الواو ، تصحيحاً للمعنى وطرداً للبس .

مثال ذلك أنك تريد التمييز بين النسبة إلى ما يتصل بِـ ( الدولة )

---

وأنه عزوجل قديم عالم قادر حي وأنه واحد ، والردّ على الثنويّة من المجوس — والزنادقة ، وعلى المثلّثة من النصارى و ... ) . وقد حُكي في القطوف الدانية : ( كل اثنين غيران وكل غيرين اثنان فلا فرق بينهما ، إذ الاثنينيّة تستلزم التغاير ) . وقد قيل المثنويّة أيضاً نسبة إلى المثنى . قال المعريّ :

عمدتم لرأي المثنويّة بعدما جرت لذة التوحيد في اللهوات

فالثنويّة والمثنويّة نسبتان صحيحتان ، أما الاثنينية فقد اتضح لك وجه ردّها .

على حد معناها الحقوقيّ ، وإلى ما يتصل بِـ ( الدوَل ) على إرادة معنى الاشتراك والاجتماع . فتقول : ( هذا خلاف دوْليّ ) أي مما يجري في داخل الدولة ، و ( هـذا خلاف دوَليّ ) أي ممـا يجري خارجها بين الدول . كما تقول : ( هذا وضع دوْليّ ) و ( هذا وضع دوَليّ ) ، و ( هذه قضيّة دوْلية ) و ( هذه قضيّة دوَليّة ) ، بل ( هذه مؤسسة دوْليّة ) أي أنها من مؤسسات الدولة و ( هذه مؤسسة دوَليّة ) أي أنها تتألف باجتماع الدول واشتراكهم كعصبة الأمم .

وهكذا يضطرك المعنى إلى التمييز بين ما ينسب إلى الواحد وما ينسب إلى الجمع . فإذا راعيت القياس الظاهر المشهور في ردّ الجمع إلى مفرده التبس المعنى وأشكل . فالعدول عن صورة المفرد في ذلك إلى صورة الجمع إبقـاء على دلالة التعدد المقصودة التي تفيدهـا ( الجمعية ) ضرورة لا بد منها [1] .

ولا يظنّن أحد أننـا نجيز النسبة إلى الجمع على وجـه الإطلاق ، فالضرورة تقدر بقدرها . فكلما أغنى المفرد عن الجمع فالقياس أن يُردّ

---

( ١ ) ولكن هل يسوغ هذا في قياس العربية ؟

الكوفيّون قالوا بجواز النسبة إلى الجمع مطلقاً . أمّا جمهور البصريين الذين قالوا بردّ الجمع إلى واحده فقد أجازوا العدول إلى صورة الجمع في مواضع محدودة ؛ كأن يكون المنسوب إليه علَماً او كالعلم ، أو يمتنع ورود واحد من لفظه ، أو تقصد النسبة إلى لفظه بعينه كـ ( الشعوبيِّ ) أو يخاف اللبس عامة بردّه إلى واحده .

وتعليل مذهبهم هـذا ليس بالبعيد . فلما كان القصد من النسبة إلى الجمع في الأصل الدلالة على جنس المعنى استغنوا عنه بمفرده — إذا ورد — ، لأن المفرد يشركه في هذه الدلالة . وهم كلما ابتعدوا عن هذا الأصل أجازوا النسبة إلى الجمع .

الجمع إليه . وإذا تخلّف بمعناه نسب إلى الجمع بلفظه طرداً للبس . وليس العدول عن ظاهر القياس في هذا الباب غريباً على وجه العموم إذا اقتضاه المعنى وخيف اللبس . ففي كتب اللغة من ذلك الشيء الكثير ، وليرجع إليه من أراد الاستئناس .

هذا ، وقد انتهى مجمع اللغة العربية الملكي إلى نحو ما انتهينا ها هنا ، قال : ( المذهب البصري في النسب إلى جمع التكسير أن يردّ إلى واحده ثم ينسب إلى الواحد . ويرى المجمع أن ينسب إلى لفظ الجمع عند الحاجة كإرادة التميز أو نحو ذلك ) .

---

قال صاحب المصباح : ( وقيل إنما ردّ الى الواحد — أي الجمع — لأن الغرض الدلالة على الجنس ، وفي الواحد دلالة عليه ) .

ففي النسبة إلى العَلَم لا يقصد مدلول اللفظ الأصلي وإنما يراد الذي سمّي به أي مدلوله بعد التسمية . وقل مثل ذلك في نسبتهم إلى ( شعوب ) فليس غرضهم فيه معنى ( شعب ) [1] عامة ، وإلاّ كانت النسبة إليه ( شعبيّ ) . فالواحد في كل منها لا يغني عن الجمع كما تراه .

وهكذا حين يخاف اللبس كما قيل في ( أعراب ) ( أعرابي ) ولم يقل ( عربي ) لأنهم أرادوا في النسبة معنى ( أعراب ) على الوجه الذي اختص به بعد عمومه أي سكان البادية ، ولم يريدوا معناه الأصلي الذي يفيده ( عرب ) أي أهل البدو والحضر . وعلى وجه الاختصار نقول : إنهم لم يقصدوا من هذه النسبة الدلالة —

---

( ١ ) قال الخوارزمي في مفاتيح العلوم : ( الشعوب جمع شعب للعجم مثل القبائل للعرب من قوله تعالى : « وجعلناكم شعوباً وقبائل لتعارفوا — سورة الحجرات » ومنه قيل للذي يتعصّب للعجم شُعوبي . وقيل بل هي للعرب والعجم فبنو قحطان شعب وبنو عدنان شعب ) . وقال صاحب المصباح : ( والشعوبية بالضم فرقة تفضل العجم على العرب . وإنما نسب الى الجمع لأنه صار علماً كالأنصار ) !

( ٧ ) النسبة الى شفة وشفاه ) :

النسبة إلى شفاه جمعاً كالنسبة إلى شفة . قال الإمام السيوطي : ( وأمّا الجمع الباقي على جمعيته وله واحد مستعمل فإنه ينسب إلى الواحد منه ) . أما النسبة إلى شفة فقياس نظائره مما يثنى على لفظه أن يترك على حاله فيقال : ( شفَيّ ) بتشديد الياء ، أو يرد إليه محذوفه فيقال : ( شفهيّ ) أو ( شفويّ ) . فشفهيّ على أن الأصل ( شفهة ) و ( شفويّ ) على أنه ( شفوة ) . فتقول من ذلك : ( امتحان شفويّ وشفهيّ وشفيّ ) كله صحيح في الاستعمال .

أمّا قولك : ( امتحان شفاهِي ) فهو صحيح أيضاً على أنه نسبة إلى مصدر ( شافه يشافه ) لا نسبة إلى جمع ( شفة ) لما بينـاه . وشفاه ،

---

— على الجنس الأصلي ، حتى يستغنوا بواحدة الذي يشركه في هذه الدلالة ، وإنما قصدوا معنى سواه حتى قال سيبويه : ( إنما قيل في النسب الى الأعراب أعرابي لانه لا واحد له على هذا المعنى . ألا ترى أنك تقول العرب فلا يكون على هذا المعنى ؟! فهذا يقويه ) وقال الجوهري : ( ليس الأعراب جمع عرب ) أي بعد أن اختص هـذا الخصوص فتخالف واحده ( عرب ) لعموم معناه وأصبح المعوّل على ( أعرابي ) ، كما تخلف ( ناصرونصير ) في واحد ( أنصار ) لما غلبت عليه العلَمية فعولوا على ( انصاريّ ) .

فليس ببعد على هذا تخريج ما انتحيناه على المذهب البصريّ نفسه . فنحن إذا قصدنا في النسبة إلى ( الدوَل ) دلالة المعنى الأصلية فحسب ، فالقياس فيه أن ننسب إلى مفرده فنقول : ( دوْلي ) بسكون الواو . لأن المفرد ها هنـا يغني عن الجمع . لكنا إذا قصدنا إلى ذلك دلالة اللفظ الفرعية أي معنى التعدد والكثرة تخالف المفرد عن إفادة المعنى المقصود وكان لا بد من النسبة إلى الجمع بلفظه .

مصدراً لشافه ، سماعيّ لا قياسيّ حكاه ابن جنيّ في كتابه (التصريف الملوكي) ، قال : (قالوا : شفة وأصلها شفهة لقولهم في التحقير : شفيهة ، وفي التكسير : شفاه ، وفي الفعل : شافهت زيداً ، وفي المصدر : الشفاه والمشافهة) . فلا وجه إذاً لاستنكار قول القائل : (شِفاهيّ) على ما مرّ .

وقد قيل : (الشُّفاهي) بالضم للعظيم الشفة فليس هو على قياس . كما قيل : (أُنافيّ ورُؤاسيّ وعُضاديّ وفُخاذيّ) للعظيم الأنف والرأس والعضد والفخذ ، وكله سماعي .

وجملة الأمر أنك تقول : (شَفَوِيّ وشَفَهِيّ وشَفِيّ) نسبة إلى (شفة) و (شفاه) الجمع . كما تقول : (شِفاهِيّ) نسبة إلى (الشفاه) المصدر . كل ذلك على القياس .

أمّا (شُفاهِيّ) فإنك تقوله للعظيم الشفة على غير قياس .

(٨) النسبة الى (الحكمة) :

النسبة إلى (الحِكْمة) ، (حِكْميّ) بإسكان الكاف ، وهي في كلامهم بالتحريك إبداً كنحو قولهم : (الدروس الحِكَمية) . وقد نبّه عليه الخفاجي في شفاء الغليل .

# الفصل الرابع

## (١) العدد في تمييزه وتعريفه

تتردد حول هـذا المطلب طائفة من الأوهام قـد أصابت في لغة الدواوين حظاً كبيراً من الشيوع ، فتمكنت في طباع الكتاب تمكناً رأوْا به وجه الصواب مستهجناً . فأسماعهم تستنكره مما ألفت ، وأذواقهم تعافه مما أساغت .

فأنت إذا زعمت لهم أن جريهم على مثال : ( الخمسة كتب ) لا يستقيم على قياس وأن الوجه أن يقال : ( خمسة الكتب ) ، استنكروه منك استنكاراً . وإذا ذهبت إلى أن نحو : ( المائة ورقة والألف قرش ) لا تقوله العرب فيما صح عند الأكثرين وإنما تقول لو أرادت معناه : ( مائة الورقة وألف القرش ) ، أبَوْه عليك أيضاً . والأمر في الجملة أظهر من أن يوجب استرسالهم إلى مثل هذا اللحن .

فضابط المسألة أن المعدود مجرور إذا كان العدد مفرداً ( كخمسة كتب ومائة صف وألف تلميذ ) ، ومنصوب فيما عدا ذلك جميعاً ( كخمسة عشر كتاباً وعشرين دفتراً وواحد وستين قلماً ) . وحيث كان مجروراً فالتعريف له ( كخمسة الكتب ومائة الصف وألف التلميذ ) ، وحيث كان منصوباً فالتعريف للعدد ( كالخمسة عشر كتاباً والعشرين دفتراً والواحد والستين قلماً ) .

وبناءً على ذلك تقول :

اشتريت مائتي الكتابِ ، ولا تقول : المائتي كتابٍ أو المائتين كتاباً [1]

واشتريت ألفي الكتابِ ، ولا تقول : الألفي كتابٍ او الألفين كتاباً

واشتريت خمسمائة الكتابِ ، ولا تقول : الخمسمائةِ كتابٍ

واشتريت خمسة آلاف الكتابِ ، ولا تقول : الخمسة آلافَ كتابٍ

واشتريت خمسمائةِ الفِ الكتابِ ، » » : الخمسمائةِ ألفَ كتابٍ

تجرّ في كل ذلك المعدود الأخير وتعرفه لأن العدد مفرد .

هذا ، وأمّا نحو : ( الخمسة الأيام ) [2] بتعريف العدد والمعدود فصحيح على قول شائع ، وأمّا نحو : ( الستة أشهراً ) بتعريف العدد المفرد ونصب معدوده فقد قيل به أيضاً . لكن كلاً منهما لا يعدل نحو قولك : ( خمسة الأيام وستة الأشهر ) على ما قدمنا ، لأنه صحيح شائع بإجماع النحاة .

فالذي ذكرناه لك قياس لا ينكسر . فكلما كان المعدود مجروراً كان التعريف من حقه . وكلما كان منصوباً كان من حق العدد . وهلمّ جرّاً ... ، وما رووه خلاف ذلك ، إمّا على قول ، وإمّا شاذ في القياس ، وإمّا نادر في الاستعمال . وكله لا يعدل المقيس المشهور الذي اوردناه . فتأمل .!!

---

( ١ ) قد ورد تمييز المائة منصوباً في الشعر فخرجوه على الشذوذ . قال الشاعر :

إذا عاش الفتى مائتين عاماً ... فقد أودى المسرّة والفتاء

( ٢ ) يقوى الوجه المذكور باتفاق حين يكون المعدود صفة كقولك : ( الثلاثة المسافرون ) ، ذلك لظهور تبعيته للعدد ، فيكون آنئذٍ كحد قولك : ( المسافرون الثلاثة ) !!!

## (٢) ثمانٍ

اسم منقوص ياؤه في غير التركيب كياء قاضٍ ، فهي تثبت حيث تثبت هذه وتحذف حيث تحذف .

تقول في غير الإضافة :

أنفذت ثمانياً وعشرين شهادةً ، كما تقول : رأيت قاضياً وعشرين امرأةً

وهذه ثمانٍ وعشرون شهادةً ، كما تقول : هذا قاضٍ وعشرون امرأةً

وبعثت بثمانٍ وعشرين شهادةً ، كما تقول : مررت بقاضٍ وعشرين امرأةً

فياؤه في هذه الحال تثبت عند النصب وتسقط في الرفع والجر .

وتقول في الإضافة :

أنفذت ثماني شهادات ، كما تقول : رأيت قاضي دمشق

وهذه ثماني شهادات ، » » : هذا قاضي دمشق

وبعثت بثماني شهادات ، » » : مررت بقاضي دمشق

فياؤه في هذه الحال ثابتة ابداً .

---

وأمّا في التركيب أي في ( ثماني عشرة ) فالمشهور أن الياء مبنية على الفتح أو السكون ، وقد تحذف على قلة لاختصار المركّب فتبنى النون على الكسر أو الفتح .

وبناءً على ما ذكرناه لا يستقيم أن يقال :

١ً : نرسل إليكم ثماني وعشرين شهادة ، كما جروا عليه في الدواوين وأولعوا به ولوعا ، كأنهم يحسبون أن (ثمانياً) ممنوعة من الصرف لأنها على (فعالِ) كتراق جمع ترقوة . وليست كذلك إلاّ في غريب النوادر [1] . قال الجوهري : (وما جاء في الشعر غير مصروف فهو على توهم أنه جمع) .

٢ً : أو أن يقال : هذه ثماني وعشرون شهادة ، وبعثت بثماني وعشرين شهادةً ، كما شاع لديهم على توهم بناء (ثماني) والصواب حذف الياء كما تحذف ياء (قاضي) لو كانت في مكانها .

٣ً : وليس الأظهر أن يقال : هذه ثمان شهادات ، بحذف الياء . وهو جارٍ في كلامهم كثيراً يحسبونه من الفصيح الذي لا يتفق لغير الأئمة والحذاق ، وليس كذلك . قال ابن بري : (الكوفيون يجيزون حذف هذه الياء في الشعر) .

وجملة القول : أن ياء (ثمانٍ) تثبت على المشهور في التركيب دوماً ، كما تثبت في الإضافة . أمّا في غير الإضافة فتثبت مع التنوين منصوبة ، وتسقط معه مرفوعة ومجرورة .

---

(١) فقد روى سيبويه من ذلك في الكتاب (ج ٢ ، ص ١٧) :

يحدو ثمانيَ مولَعا بلَقاحِها ... حتى هممن بزَيغة الإرتاج

قال العلامة الشنتمري : [الشاهد فيه ترك صرف (ثماني) تشبيهاً لها بما جمع على زنة مفاعل كأنه توهم واحدتها (ثِمنية) كحِذرية ثم جمع فقال (ثمانِ) كما يقال حذار في حذرية . والمعروف في كلام العرب صرفها على أنها اسم واحد أتى بلفظ المنسوب نحو (يمانٍ) و (رَباعٍ) فإذا أنث قيل (ثمانية) كما قيل (يمانية) و (فرس رَباعية) . وصف إبلاً أولع راعيها بلقاحها حتى لقحت ثم حداها أشدّ الحداء ثم همّت بإزلاق ما أرتجت عليه أرحامها من الأجنة والزيغ بها وهو إزلاقها وإسقاطها .]

# الفصل الخامس

## ( ١ ) قياسية الصفات المشبهة ، ( فخيم ووفير ) :

لم يرد بهذين الحرفين سماع وليسا على قياس ، وإنما قالوا : فخْم ووفْر ) بسكون العين . ووزن ( فعيل ) في الصفات سماعي ، فإن غلب من ( فعُل يفعُل ) مضموم العين فلم تمِل به الغلبة إلى حد تعميم القياس .

هـذا هو المذهب المشهور ، لكن بعضهم قد قال بقياسه . قال العلامة الصبّان فى حاشيته علَى شرح العلامة الأشموني : [ لَعَلَّه لم يصرح بالقياس لعدم كثرة ( فعْل وفعيل ) من ( فعُل ) مضموم العين كثرةً تقطع بقياسها عنده ، قال الشاطبي : وغير المصنف يرى أن ( فعيلاً ) قياس دونِ ( فعل ) !! ] . قالوا هذا ولم يقيدوه ، وقلّ من أجرى صفة من ( فعُل ) على ( فعيل ) واحتج لذلك بالقياس . قال الأستاذ محمد الخضر حسين في كتابه (١) ( القياس في اللغة العربية ) : ( وأوزان الصفة المشبّهة عند علماء العربية سماعية . فليس لك أن تصوغ وصفاً على نحو ( فَعْل أو فَعَل أو فَعْلان أو أفعل ) دون أن ينطق به العرب . ما عدا ( فعيلاً ) فقد ذهب بعضهم إلى صحة القياس عليه لكثرة ما ورد فيه من الألفاظ . وينبغي أن يُقيد هـذا المذهب بالمعاني التي يراد منها الثبوت ولم يـدر كيف تكلم فيها العرب بالاسم الدالّ على الذات وصفتها . وبهذا المذهب تستوفي الأفعالُ صفاتها المشبهة ، ولا يبقى فعل

---

( ١ ) ص ٦٢ .

من غير أن يكون هناك اسم يدل على الوصف والذات التي قام بها !) .

وكلام الأستاذ في تقييده محكم لا غبار عليه ، جدير أن يؤخذ به . ومؤداه منع (فخيم ووفير) لورود (فخْم ووفْر) .

وقد تسمح بِـ (فخيم ووفير) الأستاذ الشيخ مصطفى الغلاييني في كتابه (نظرات في اللغة والأدب) . ووجه تسمّحه بأن (فَعْلاً) في الصفات ، بفتح فسكون ، أصلُه في الكثير الغالب (فَعِل) بفتح فكسر ، وأن (فَعِلاً) هذا أصله (فعيل) . فقد أصبح بهذا أصل (فعْل) ، (فعيلاً) . ولا بأس إذاً عنده من الرجوع إلى أصل (فخْم ووفْر) وهو (فخيم ووفير) ولو لم يأتِ بهما سماع .

فالأستاذ لم يقل بالقياس على ما رأيت . وإنما جرى على عادته في مواد الكتاب من التسمّح بكل ما دار عَلى ألسنة الكتاب ، إذا استطاع أن يتأول له وجهاً من الوجوه . فانظر إلى قوله بعد ذلك : (فهما مقبولان في الذوق والسمع) . فكأنه يريد بهذا أن اللغة لا تأبى أن يُدرج فيها هذان اللفظان . فتعليله هذا تعليل من يضع الكلام وضعاً ويقترحه اقتراحاً — لكنه وضع واقتراح في غير ضرورة أو حاجة — لا تعليل من يميز صحيح الكلام من فاسده كما لا يخفى . وإلاَّ فإذا سلّمنا بأن أصل (فعلٍ) (فعيلٌ) عَلى ما ذهب إليه ، فمتى كان الردّ إلى الأصل مطّرداً ولو كان العدول عنه لمحض الاستخفاف . قال سيبويه : (واعلم أن العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء حتى يصير المستغنى عنه مسقطاً من كلامهم البتة) .

ومذهبنا يجري من الأستاذ مذهب مجرى الضد . فنحن لا تهمنا الكلمة والكلمتان ، ولا تعنينا الشهرة العارضة إذا لم يسندها سماع مضبوط ، أو يدعمها قياس صحيح . ونعدّ كل تسمّح من هـذا القبيل عبثًا باللغة وبثًا للخلل في أقيستها المعروفة . فإذا كان الكلام علَى جهة الاقتراح أو الاصطلاح فله عندنا شأن آخر . لكن أول ما يستدعي انصراف الذهن إليه حاجة في التعبير أو بغية في التسهيل والتيسير .

فنحن نسأل الأستاذ : هل يقول في ضخم ضخيم ، وفي شهم شهيم ، وفي صعب صعيب ؟!! وماذا يحتمل أن يكون وجه المنع بعد إقراره ( فخيماً ووفيراً ) ؟ والأستـاذ لو قال ما قاله اهتـداء إلى قياس يخرّج عليه الأشباه والنظائر ، إرادة التسهيل ، لتوجّه له عندنا كل العذر .

هذا وبعضهم يحتج في إقرار ( فخيم ) باستعمال العلامة اللغوي الشيخ إبراهيم اليازجي . وهو لم يأخذ في ذلك بقياسية ( فعيل ) كما يشهد به كتابه ( نجعة الرائد ) . فالشيخ لو عالج هذه المادّة تحقيقًا وتمحيصاً لأخذ كلامه على جهة الاستئناس لسعة اطلاعـه وطول باعه . أما أن يُقطع بصواب ما جاء عنه تسليماً فلا أراه وجيهاً البتة . ومذهب الشيخ نفسه في نقد الكلام ما اعتمدناه وأكثر !!.. ألا تراه ينتقـد الحارث بن حلّزة وأضرابه من الشعراء الجاهليين في رسالته ( لغة الجرائد ) ؟.. فالذي يستخلص من ذلك كله : أن وجه الكلام أن يقال : ( فخْم ووفْر ) علَى ( فعْل ) وأن يحدّ القياس على ( فعيل ) بما قيده به الأستاذ محمد الخضر حسين كما بيناه .

## (٢) المصادر اليائية ، (المسؤولية) :

(المسؤولية) ينكرها الأستاذ الشيخ إبراهيم المنذر ويرى أن يقال في مكانها (التَبِعة) بفتح فكسر . أقول لا وجه لإنكاره هذا أو لإحلاله (التبعة) محلّها . فالكلمة صحيحة فصيحة لا غبار عليها ، وهي من المصادر اليائية المقيسة .

فإن كان الإنكار من جهة المعنى فخير ما يدفعه قوله عزوجل في في سورة الإسراء : (وأوفوا بالعهد إنّ العهد كان مسؤولاً ) وقوله تعالى : ( إنّ السمع والبصر والفؤاد ، كلّ أولئك كان عنه مسؤولا ) . وقوله صلى الله عليه وسلم : ( كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته ؛ الإمام راعٍ ومسؤول عن رعيته ، والرجل راعٍ في أهله ومسؤول عن رعيته ، والمرأة راعية في بيت زوجها ومسؤولة عن رعيتها ، والخادم راعٍ في مال سيده ومسؤول عن رعيته . ) !! أفغير هذا قصد كتابنا حين قالوا ( المسؤولية ) ؟!..

وإذا كان الإنكار من جهة الصياغة ف ( المسؤولية ) كما أسلفنا من المصادر اليائية المقيسة ، قد دلّت على صفة ( المسؤول ) والحقيقة المنسوبة إليه بإلحاق (ياء النسبة ) — هي ها هنا الياء المصدرية — وإتباعها ب ( تاء النقل من الوصفية إلى الاسمية ) — هي ها هنا التاء المصدرية .

قالوا : الإنسانية والحيوانية والكمية والكيفية والماهية والاسمية والفعلية والحيثية والظرفية والفاعلية والمفعولية وهلمّ جرّا . وقد جرى علماء اللغة على هذا وجعلوه قياساً استئناساً بما سمع عن العرب من المصادر

المختومة بالياء المشددة مردفة بالتاء كـ (العبدية والعبودية والحرية، والحورية والمصوصية والخصوصية[1] ، والوحدانية والرهبانية والرجولية والعروبية والجاهلية) . وقد حُكي عنهم (المولوية) صفة المولى، و(الأولية) صفة الأول . وقد قال ابن منظور : (ورجل عرضيّ فيه عُرضيّة أي عجرفية ونحوه وصعوبة، والعرضيّة في الفرس أن يمشي عرضاً .. ) وقال : (وناقة عُرضيّة وفيها عرضيّة إذا كانت أيضاً لم تذلل .) وقال صاحب التاج : (والاسم الغُلومه والغُلومية والغُلامية، بضمهن) . وقال ابن سيده في المخصص : [شيخ بيّن الشيخوخية والشيخوخة والتشيخ] وقال : [ووصيفة بيّنة الإيصاف، ووليدة بيّنة الولادة والوليديه] . فكان بطرد ذلك والقياس عليه ما لا يحصيه عدّ من مصطلحات الفلسفة ومواضعات مختلف العلوم .

ولست أدري، ما وجه منع الأستاذ [المسؤولية] وهي قياس لا شأن للسماع فيه !!.. أفرأيت لو أراد أن يقول : [الوالد مسؤول بيّن المسؤولية] أكان يؤثر أن يضع [التبعة] في ذلك موضع [المسؤولية] . فأنت تجد في هذه المصادر من تحقيق المعاني وضبط حدودها ثروة للغة أيما ثروة . وقد أيد ذلك مجمع اللغة العربية الملكي قال [ج ١، ص ٢١٥] : [إذا أريد صنع مصدر من كلمة يزاد عليها ياء النسب والتاء] . فاعرف ذلك وقس عليه جميع ما يرد عليك ولو كره بعض المحققين .

---

(١) يجوز فتح الأول وضمه في الألفاظ الثلاثة

## (٣) قياسية ( استفعل ) ومجمع اللغة العربية الملكي

أخذ مجمع اللغة العربية الملكي بقياسية ( استفعل ) إذا أُريد به الطلب والصيرورة لحاجة اللغة إلى مدلولاته في العلم والصناعة . قال ( ج ١ ، ص ٢٣٢ ) : ( ويرى المجمع أن صيغة استفعل قياسية لإفادة الطلب والصيرورة ) . ونحن لا نأبى ذلك ما دامت حاجة التعبير تقتضيه . لكن المجمع قد رفع هذا القول إلى بعض الأئمة على أنهم قد أخذوا به . وهو ما جئنا نفنده ونكشف عما بدا لنا فيه .

فالمجمع قد زعم فيما استظهر به أن مقالة أبي علي وابن سيده وابن يعيش على الأخذ بالقياس ، وليس الأمر كما ادّعاه وجنح إلى تأويله إذا عدنا إلى التحقيق .

أمّا أبو علي فهذا كلامه : ( إعلم أن أصل استفعلت الشيء في معنى طلبته واستدعيته وهو الأكثر ، وما خرج عن هذا فهو يحفظ وليس بالباب ) . قال صاحب المجمع : ( ومعنى قوله يحفظ وليس بالباب أن استفعل لغير الطلب يحفظ ولايقاس عليه ، ومقابله أن استفعل للطلب يقاس عليه ولا يتكلف لحفظه ) . أقول : ليس الكلام على هذا ، إنما المراد أن استفعل في الطلب والاستدعاء كثير وفي غير ذلك قليل . ومن هنا قيل : إن استفعل بابه الطلب والاستدعاء ، أي أن أكثر ما يأتيك على هذه الصيغة يكون من هذا الباب . فقد يتفق منها ما ليس منه ، فهذا لا يضبط معناه البتة فهو يحفظ وليس بالباب . مثال ذلك : استفهم واستخبر واستنبأ واستوضح واستكشف واستسقى واستعطى

واستطعم واستوهب واستمنح واستهدى واستقدم ، كله من هذا الباب . أمّا استقر واستعلى واستعجب فليس هو منه ولا تحصر معانيه في باب . وابن سيده إذ نقل كلام أبي علي قد انتوى هذه الجهة . وأبو علي هذا لم يزد على ما قاله سيبويه ، قال : ( وأنا أسوقه إليك على ما قاله سيبويه ) . أمّا سيبويه فالذي حكوه عنه قوله : ( فالباب في استفعل أن يكون للطلب أو الإصابة ) . ومذهبه في هذا المقام أظهر من أن يحتاج إلى شرح ، وأسير من أن يفتقر إلى تأويل . فقد ذكر في الكتاب ما اشتهر من معاني الصيغة ، وما ندر مما وافق ( أفعل وتفعّل وفعل ... ) !! ذكر هذا ولم يقل بانقياس تصريحاً أو تعريضاً !!.

فها هنا سؤال لا مناص منه ، أئذا قيل : إن باب المفاعلة المشاركة وباب الافتعال الاتخاذ ، أيفهم المجمع من هذا أن المفاعلة والافتعال قياسان تصوغهما من كل فعل إذا أدرت ذينك المدلولين ؟ .. أم يرى أن مؤدّى ذلك أن أكثر ما جاء منهما من هذا الباب وأن ما خرج عنه من الشرود وندرة التوارد بحيث لا يضبط في باب ؟!.

ولم يخرج كلام ابن يعيش عما ذكرناه ولا تطاول إلى ما وراءه ، وإن أوهم ظاهره غير ذلك . قال : (والغالب على هذا البناء الطلب والإصابة وما عدا ذينك فإنه يحفظ حفظاً ولا يقاس عليه ) . ومؤدّاه أن هذا البناء في الطلب والإصابة غالب ، وفيما عداهما نادر لا يغلب . فالقياس عنده غلبة هذين المعنيين ( الطلب والإصابة ) على ما اتفقت منه هذه الصيغة من الأفعال ، وعدمه ندرةُ ما سواهما فيه . فالكلام

لا يعدو ذلك ، ولم يَمِلْ به صاحبه إلى جواز اشتقاق الصيغة من سائر الأفعال إذا أريد المعنى الغالب .

وعلى هذا أيضاً كلام ابن الحاجب في الشافية ، قال : ( واستفعل للسؤال غالباً ) إمّا صريحاً نحو استكتبته ، أو تقديراً نحو استخرجته ، وللتحوّل نحو استحجر الطين وإن البغاث بأرضنا يستنسر . وقد يجيءُ بمعنى فعل نحو قرّ واستقر ) . وعليه كذلك مقالة الرضي في الشرح ، وابن قتيبة في أدب الكاتب ، والزمخشري في المفصّل ، وابن جماعة في حاشيته على الشافية .

وإذا عدونا ( استفعل ) فالعلماء على خلاف في قياسية ( أفعل ) ؛ هل تدخل همزة النقل على كل ثلاثيّ فتعديه إذا كان لازماً ، وتجعله متعدياً إلى مفعولين إذا كان متعدياً إلى واحد ، وإلى ثلاثة إذا كان إلى مفعولين ؟..

والعلماء على خلاف في قياسية ( فعّل ) ؛ هل يطّرد تضعيف عين الثلاثي ليُعدّى ما كان منه لازماً ، ويُوصل إلى مفعولين ما كان منه لمفعول واحد ؟..

وهم إلى ذلك على خلاف في ( انفعل ) مطاوعاً لـ ( فعل ) . أمّا في ( افتعل ) و ( استفعل ) فقد تلاقت أقوالهم على وقفها على السماع .

هذا ، ومذهب الرضي على السماع في الجميع ، قال : ( وليست هذه الزيادات قياساً مطّرداً . فليس لك أن تقول في ظرف أظرف وفي

نصر أنصر . ولهذا رُدَّ على الأخفش [1] في قياس أظنّ وأحسب وأخال على أعلم وأرى . و كذا لا تقول نصّر ولا دخّل ، و كذلك في غير ذلك من الأبواب ، بل يحتاج في كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين و كذا استعماله في المعنى المعيّن ) .

وعلى هذا ، فإذا قال المجمع بقياسية ( استفعل ) فقد قاله من عنده ولو أنه لا بأس به . أما استئناسه برأي أبي علي الفارسي وابن جني ( في أن ما قيس على الكثير الوارد من كلام العرب فهو من كلام العرب ) فهو سائغ مقبول . وهو علة أخذنا بمقالة المجمع في القياس . و كلامنا ها هنا على استحسانه وإيثاره من هذه الجهة .

فيتضح من هنا أنه لو قيل ( استحصل ) لطلب الحصول على الشيء مثلاً لكان على ما مر سائغاً ولو لم يُنقل . فتأمل !!..

---

( ١ ) قال ابن جنيّ في الخصائص : ( وأجاز أبو الحسن أظننت زيداً عمراً عاقلاً ونحو ذلك وامتنع منه أبو عثمان وقال : استغنت العرب عن ذلك بقولهم : جعلته يظنه عاقلاً ) .

## (٩) فرق ما بين أفعل وفاعل المهموز الأول في المضارع والمصدر

(آلى) إذا حلف مضارعه (يؤلي) على (يُفعل) ويقوله بعضهم (يؤالي) على (يفاعل) كأن ماضيه (فاعل) فيوهمون. قال صاحب المصباح: وآلى إيلاءً مثل آتى إيتاءً إذا حلف فهو مؤلٍ). ومثله (آمن) يحسبه جماعة (فاعل) فيقولون (يؤامن) على (يفاعل) وهو (يؤمن) على (يُفعل) لأن ماضيه (أَفعل). ومنه (آنس) إذا أحسّ أو أبصر، من قوله تعالى: (إني آنست ناراً لعلّي آتيكم منها بقبس)[1]، وقوله: (فإن آنستم منهم رشداً فادفعوا إليهم أموالهم ولا تأكلوها إسرافاً وبداراً)[2]، قال بعضهم في ذلك (يؤانس) وهو (يؤنس). ومنه (آوى) أيضاً، قال تعالى: (وفصيلتِهِ التي تُؤْوِيه)[3].

وجملة القول في ذلك أنك لو تدبَّرتَ مصادر هذه الأفعال ألفيتها علَى (إفعال) لأنها (إيلاء وإيمان وإيناس وإيواء). وما كان هذا شأنه فماضيه (أفعل) كما لا يخفى كـ(الإكرام) من (أكرم) و(الإحسان) من (أحسن). إذ لو كان ماضيه (فاعل) لاتفق له مصدر (المفاعلة) قياساً لا ينكسر، وقد يضم إليه (الفِعال)[4] ليس غير، كـ(آخيته مؤاخاة وإخاءً).

---

(١) طه (٢) النساء (٣) المعارج

(٤) أو (الفيعال)، ويمتنع (الفِعال) من (فاعل) إذا كانت فاؤه ياء وتتعين (المفاعلة) وشذّ (ياوم) فقد جاء منها (الفِعال)، قالوا: (ياومه مياومة ويواماً).

فأصل ( آلى وآمن وآنس وآوى ) ، ( أألى و أأمن وأأنس وأأوى ) بهمزتين على ( أفعل ) لا ( ألى وأامن وأانس وأاوى ) بهمزة فألف على ( فاعل ) . وعلى ذلك فكلما رأيت المصدر ( إفعالاً ) فالماضي ( أفعل ) لا محالة والمضارع ( يُفعل )، وكلما رأيته ( مفاعلة ) فالماضي ( فاعل ) والمضارع ( يُفاعل ) :

فالإيتاء من آتى يؤتي ........ والمؤاتاة من آتى يؤاتي ........

والإيجار من آجر يؤجر ........ والمؤاجرة من آجر يؤاجر ........

والإيناس من آنس يؤنس ........ والمؤانسة من آنس يؤانس ........

وهكذا دواليك قياس لا يضل .

# الفصل السادس

## في تصحيح بعض جموع التكسير مما تعجل بعض المحققين بمنعه

### (١) صناعة وصناعات وصنائع :

(الصناعة) تجمع على (صناعات وصنائع)، تقول : (مدرسة الصناعة والصناعات والصنائع)، كله صحيح لا غبار عليه. وقد منع بعضهم (صنائع) جمعاً لِـ (صناعة)، قال : إنها جمع لِـ (صنيعة). وليس يمنع في العربية توارد مفردين على جمع واحد، ونظائره كثيرة[١].

قال سيبويه بعد كلامه على جمع (فعيلة) : (وأمّا فعالة فهو بهذه المنزلة لأن عدة الحروف واحدة والزنة والزيادة مدّ، كما أن زيادة فعيلة مدّ).

وقال صاحب الهمع فيما يطّرد جمعه على (فعائل) : (وفعولة بالفتح، وفعالة مثلثة الفاء - اسمين - كحمولة وحمائل، وسحابه وسحائب، ورسالة ورسائل، وذؤابة وذوائب)[٢]. فهذا وذاك صريح بما

---

(١) ومن هنا يمتنع القطع حيناً بواحد جموع التكسير، وهو ما عناه ابن جني حين قال في (سر الصناعة) : (وهذا الخلاف بين العلماء في أحد الجموع ساير عنهم، مطّرد منه مذاهبهم. وإنما سببه وعلة وقوعه بينهم أن أمثال جمع التكسير تفقد فيه صيغة الواحد فيحتمل الأمرين والثلاثة ونحو ذلك. وليس كذلك جمع التصحيح).

(٢) وقال الأشموني في شرحه : (أي من أمثلة جمع الكثرة فعائل وهو لكل رباعي مؤنث بمدّة قبل آخره، مختوماً بالتاء ومجرداً منها، فتلك عشرة أوزان، خمسة بالتاء، وخمسة بلا تاء). وقد اشترط للمجرد التأنيث، ولسوى (فعيلة) من ذوات التاء الاسمية.

أوردناه . ويؤنسه ما جاء في الخصائص : ( وعلى هذا ما نشاهده الآن من اختراعات الصناع لآلات صنائعهم من الأسماء ) ، وما ورد في كلام ابن الحاجب على المصدر في ( الشافية ) : ( وفي المتعدي نحو ضَرَب على ضَرْب ، وفي الصنائع ونحوها نحو كَتَب على كِتابة ) ، وما جاء في مقدمة ابن خلدون : ( وما ينتحله البشر بأعمالهم ومساعيهم من الكسب والمعاش والعلوم والصنائع ) وقد تردد فيها غير مرّة .

والحجة لا تقوم كما لا يخفى ، عَلَى خلوِّ المعاجم الثقة من هذا الجمع ( لِصناعة ) ، وهو على قياس مطّرد .

فصَحَّ بذلك ما تقدم من توارد ( صنيعة وصناعة ) على صيغة جمعية واحدة . والقرينة تميز دلالة الجمع في الحالين .

## ( ٣ ) الخَصْم والأخصام :

قياس ( فَعْل ) بفتح فسكون إذا كان صحيح العين ألاّ يجمع على ( أفعال ) . فباب [ خصم ] أن يجمع للكثرة على [ خُصوم ] أو [ خِصام ] وقد سمعت فيه اللغتان . أمّا جمعه على [ أخصام ] فقد التقى أكثر كتابنا اللغويين على تلحين قائله كاليازجي والمنذر والغلاييني وغيرهم لخروجه عن الباب .

أقول قد جاءت أحرف على ( فَعْل ) مجموعة على [ أفعال ] شذوذاً ، تشبيهاً لها بما كان على [ فَعَل ] بفتحتين . كما شذّ بمقابل ذلك [ الزَّمَن ] فجمع على [ أزمن ] شذوذاً ، حملاً له على [ فَعْل ] وبابه في القلة [ أزمان ] .

فقد قالوا في جمع ( فَرْخ وجَد وفَرْد ورَأْد وزَنْد ) ، ( أفراخ

وأجداد وأفراد وأرآد وأزناد) ، صرّح به سيبويه . وقالوا في (خَصْم)، (أخصام)، قال صاحب التاج : (ومما يستدرك عليه الأخصام جمع خصِم ككتف وأكتاف ، أو جمع خَصْم كفرخ وأفراخ ، أو جمع خصيم كشهيد وأشهاد ) وأشار إلى ذلك الأستاذ محمد سليم الجندي .

فلا وجه إذن لردّ (أخصام) جمعاً (لخصْم) ، ومقالة المنكر مدفوعة كما رأيت بنص التاج .

## (٣) غريب وأغراب ، حفيد وأحفاد :

بعضهم يجمع (غريباً) على (أغراب) وقياس جمعه (غرباء)، ومثله (حفيد) يجمعونه ( أحفاداً ) وهو ( حفداء ) . وقد أشار إلى ذلك كثيرون ، لكنه ليس بالبعيد كما ستراه . فباب (فعيل) في الجمع (فعلاء) إذا كان وصفاً لذكر عاقل بمعنى الفاعل من غير المضاعف أو معتل العين . وندر مجيء (فعيل) مطلقاً على (أفعال) فأحصَوه . قال الإمام السيوطي في مزهره (ج ٢ : ص ٤٠) : (ليس في كلامهم فعيل وجمعه أفعال إلاّ أحرف من السالم : شريف وأشراف ، وفنيق وأفناق ، وبديل وأبدال وهم الصالحون ، وبكيم بمعنى أبكم وأبكام ذكره في الجمهرة . وزاد في الصحاح : بريء وأبراء ، ومليح وأملاح ، ونصير وأنصار . وزاد ابن مكتوم في تذكرته : يتيم وأيتام ، وطوي وأطواء ، ونفير وأنفار ، وقمير وأقمار ، وشرير وأشرار ، ونضيج وأنضاج

وقريّ وأقراء ، وكميّ وأكماء ، وشهيد وأشهاد ، [١] وأصيل وآصال ، وأبيل وآبال . قال ولعلّ ذلك جميع ما جاء منه ) . وقال صاحب التاج : ( خصيم وأخصام ) ، وقال : ( نسيم وأنسام ) ، وذكر الأخير ابن منظور . لكنّ ثمة وجهاً آخر . فإن بعضهم قد خرّج ( أغراباً ) على أنه جمع ( غُرُب ) بمعنى غريبٌ ، كـ ( جُنُب وأجناب ) [٢] لأنه القياس في الصفات والأسماء . كما خرّج ( أحفاداً ) جمعاً لـ ( حفَد ) ، وهو ما ذهب إليه الأستاذ الغلاييني . و ( حفَد ) هذا اسم جمع لـ ( حافد ) كـ ( حرَس ورَصد وخدَم ) ، و ( حافد ) يأتي بمعنى ( حفيد ) . فيكون ( أحفاد ) على هذا بمعنى ( حفداء ) جمع ( حفيد ) . وهو وجه لا بأس به البتة . قال سيبويه في الكتاب ( ج ٢ ، ص ٢٠٥ ) : ( وأمّا الفُعُل فهو في الصفات قليل وهو قولك جُنُبٌ ، فمن جمع قال : أجناب كما قالوا أبطال ، فوافق فُعُلٌ فَعَلاً في هذا كما وافقه في الأسماء ) فتأمّل .

## ( ٩ ) الحاجة والحوائج والعادة والعوائد :

عاب الأستاذ داغر على الكتاب انصرافهم إلى ( حوائج ) جمعاً لـ ( حاجة ) وهو شاذ نادر . قال : ( وكان الأصمعي ينكره ويقول إنه

---

( ١ ) كثيراً ما اجتمع لفظان على معنى واحد فاستُعمل جمع أحدهما جمعاً للآخر تسامحاً ثم اشتهر به . وقد ذهب إلى ذلك من منع جمع ( شهيد ) على ( أشهاد ) وقال إنه جمع ( شاهد ) ، وجمع ( شهيد ) ( شهداء ) . وقد ورد ( شهيد وشاهد ) بمعنى كما لا يخفى . وعلى ذلك تصحيح من جمع ( غريباً وحفيداً ) على ( أغراب وأحفاد ) كما ستراه .

( ٢ ) كحُنُك بمعنى حنيك وفُسُح بمعنى فسيح ورُغُب بمعنى رغيب عند من يجمعه

مولّد) . أقول ليس للأستاذ أن يركب في النقد هذا المركب الصعب وفي الأمر متسع ومندوحة . فإذا أنكر الأصمعي (الحوائج) جمعاً لِـ(حاجة) وجاراه فيه الحريري فقد تعقبهما فيه كثيرون من أكابر الأئمة الحذاق . قال ابن الحنبلي في بحر العوّام: (ومن ذلك قولهم حوائج في جمع حاجة على غير قياس . قال الجوهري: كأنهم سمعوا حائجة، [1] قال وكان الأصمعي ينكره ويقول هو مولد . وإنما أنكره لخروجه عن القياس وإلاّ فهو كثير في كلام العرب) . فانظر إلى مقالة الجوهري (وهو كثير في كلام العرب) ودعوى الأستاذ (أنه نادر) !..

وقد روى ابن الحنبلي هذا حكاية ابن بريّ في توجيه هذا الجمع عن الخليل وابن دريد وأبي عمرو بن العلاء، ونقل احتجاجه بقول الرسول صلى الله عليه وسلم: (استعينوا على إنجاح الحوائج بالكتمان لها) وقوله أيضاً: (أطلبوا الحوائج إلى حسان الوجوه) وقول سيبويه: (تنجزّ فلان حوائجه واستنجزها)، ثم قول الأعشى .. والفرزدق .. والفراء .. وابن جنيّ ؟.. وعلى ذلك نصوص اللسان والتاج !..[2]

(١) الأكثرون على أن (حوائج) في الأصل جمع (حائجة) على القياس . ثم استغنوا عن (حائجة) بِـ(حاجة) استخفافاً فبقي الجمع على أصله . وقد عضدوا ذلك بسماع (حائجة) لغة في (حاجة) .

(٢) وقال الخفاجي في شرح درّة الغواص بعد دفعه مقالة الحريري واستظهاره في الدفع بما ذكرناه وما لم نذكره: (إلى غير ذلك مما لا يحصى نثراً ونظماً ولو أورد لكان كتاباً ضخماً . والمصنف، كما في مسائل ابن بري، تبع فيما ذكره —

فإذا أعوز (الحوائج) القياس فقد عضدها السماع والشهرة جميعاً، فليس على قائلها من سبيل البتة.

أمّا (العوائد) جمعاً لِ (عادة) فالقائل به قليل، والمسألة خلافية. فإذا قصد الأستاذ داغر، فيما عاب به الكتاب، أنه يؤثر (العادات) واقتصر على هـذا الإيثار، فالرأي ما رآه. لأنه القياس المعروف بلا ريب والصحيح المشهور بلا خاف. قال صاحب التاج: (ومن جموع العادة عوائد ذكره المصباح وغيره، وهو نظير حوائج في جمع حاجة، نقله شيخنا. قلت الذي صرّح به الزمخشري وغيره أن العوائد جمع عائدة لا عادة).

لكن قائله غير مخطئ والتسمّح في كل ذلك وجيه على كل حال. وقد أورده صاحب المصباح[1] بلا نكير، قال: (والعادة معروفة والجمع عاد وعادات وعوائد). أوَلا ترى إلى قول صاحب التاج (وهو نظير حوائج في جمع حاجة)، و (حوائج) جارٍ في الشهرة مجرى متعالماً. هذا وقد منع هذين اللفظين الأستاذ المنذر أيضاً فدفع منعه الأستاذ الغلاييني بما يقنع الناظر وكلامه لا يخرج في الجملة عما قدمناه.

---

— الأصمعي، وهو مما عدّ من سقطاته وغلطاته، وحكى عنه الرقاشي والسجستاني أنه رجع عن هذا القول... ) (ص ٨٦، طبعة مطبعة الجوائب سنة ١٢٩٩ )

# الفصل السابع

## صوغ اسم المكان من معتل العين الثلاثي ومكسورها السالم

(١) المصيف :

اسم المكان والزمان من (صاف يصيف) ، (المصيفُ) بكسر الصاد على (مفعِل) ، وأصله (المصْيِف) بسكون فكسر . والمصدر منه (المصاف) على (مفعَل) ، وأصله (المصْيَف) بسكون ففتح . أمّا قول الكتّاب (المصْيَف) على ما شاع لديهم فلا وجه له البتة . إذ لو صيغ زمان الفعل صيغة المصدر ، قلةً أو سماعًا ، على (مفعَل) لغدا مثاله بعد الإعلال (المصاف) كما رأيت لا (المصْيَف) . وهو إلى ذلك غير وارد فليس في الزمان إلاّ (المصِيف) . قال صاحب المصباح : (وإن كان معتل العين بالياء – أي الفعل الثلاثي – فالمصدر مفتوح ، والاسم للمكان أو الزمان – مكسور كالصحيح ، نحو مال مَمالاً وهذا مميله ، هذا هو الأكثر) ، وقال صاحب الأساس : (صافوا بمكان كذا واصطافوا وتصيفوا ، وهذا مَصِيفهم ومُصطافهم ومُتصيفهم) .

(٢) المطار والمطير :

الأكثر في معتل العين الثلاثي أن يصاغ مكانه وزمانه على (مفعِل) بالكسر ، ومصدره على (مفعَل) بالفتح كالصحيح . هذا هو القياس ، فإذا عارضه السماع فينبغي أن يؤخذ به . أمّا قول بعض العلماء في

إطلاق التسوية بين صيغتي الأسماء والمصادر ، من معتل العين الثلاثي ، لكثرة ما توارد منها على الصيغة الواحدة ، فلا أراه وجيهاً البتة ، لفوات القصد به من تمييز الصيغتين . ومهما كثر التوارد فالتمايز أكثر .

فالقياس في ( طار يطير ) على هـذا أن يكون مصدره ( المطار ) ومكانه وزمانه ( المطير ) . لكن السماع قد جاء بِـ ( المطار ) مصدراً واسماً فينبغي أن ينطق به عَلَى مجيئه . قال العلاّمة السيوطي في مزهره ( ج ٢ ، ص ٦٤ ) : ( وأمّا المعتلة بالياء في عين الفعل فإنها تنتهي في مصادرها والأسماء منها إلى الروايات . لأنهم قالوا المحيض والمبيت والمغيب والمزيد ، وهنّ مصادر . وقالوا : المقيل ومغيض الماء والمحيص ، في الأسماء والمصادر وقالوا : المطار والمنال والممال ، في الأسماء والمصادر !! . ) . وقال صاحب النهاية في حديث وابصة — فلما قتل عثمان طار قلبي مطاره — : ( أي مال إلى جهة يهواها وتعلّق بها ، والمطار موضع الطيران ) .

والعجب أن الأستاذ داغر قد جعل قول ابن منظور في اللسان : ( والمطار موضع الطيران ) غلطاً مطبعياً ، ليستقيم له دفع ( المطار ) اسماً للمكان . وابن منظور قد حكى الحديث وشرْحَه عن النهاية ولم يرتجل شيئاً من ذلك ارتجالاً . وقد أثبته الإمام السيوطي في الدر النثير بلا نكير ، قال : ( والمطار موضع الطيران ) .

فلا وجه إذن لإنكار ( المطار ) اسماً للمكان وقول المنكر مدفوع بالسماع ، فتأمّل .

### (٣) المعرِض :

تقول للمكان (معرِض) بكسر الراء لأن بابه (عَرَضه يعرِضه) إذا أظهره كـ (ضربه يضربه) . وقد نقل عنهم (معرَض) بالفتح أيضاً، حكاه ابن منظور، فينبغي أن يؤخذ به أيضاً . ويكون هذا من (عرِض يعرَض) كـ (فهم يفهم) إذا ظهر واعترض، مما عين مضارعه مفتوحة . وقد أُشير إلى ذلك في هامش اللسان . وفي الصحاح : (قال الفرّاء : يقال مرّ بي فلان فما عرَضت له وعرِضت له، لغتان جيدتان)، وقد تردد ذكره في اللسان، قال : (وعَرِضتْ له الغول وعَرَضتْ بالكسر والفتح عَرَضاً وعَرْضاً بدَت) . وهو ظاهر كل الظهور .

### (٤) المحفِل :

كالمجلس بالكسر اسم المكان من (حفَل يحفِل) وفتح فائه لحن . قال ابن مناذر :

يا فتى كان للمقامات زيناً ... لا أراه في المحفِل المشهود .

### (٥) المحلّ والمحلّة :

حلّ يحل قد جاء بالوجهين كنصر وضرب . فالمحل بالكسر والفتح . هذا والمحلّ كما لا يخفى (مفعل) فجمعه محالّ على (مفاعل) . والمحلّة (مفعلة) جمعها محالّ ومحلاّت على (مفاعل ومفعلات) . والشائع في جمع محلّ، محلاّت : وهو لحن أشار إليه بعضهم .

(٦) **المفصل :**

هو بكسر الميم وفتح الصاد اسم للآلة كمِبْرَد وبه يدعى اللسان على الأشهر فيه . قال الزمخشري : رب كلامٍ بالمِفصَل أشدّ من كلام المِقصَل ) . وهو بفتح الميم و كسر الصاد لمكان الفصل كمجلس ، ومنه المثل : ( إنّك لتُكثِرُ الحزّ وتُخطئُ المَفصِل ) ، وبه يُدعى ملتقى العظمين من الجسد . وبعضهم يلبس هذا بذاك فيقول لمنتهى العضو ( مِفصَل ) وزان اسم الآلة وهو وهم .

# الفصل الثامن

## ( ١ ) صوغ اسم المفعول من الثلاثي والرباعي

يخفى على كثير من الكتاب فرق ما بين صيغتي اسم المفعول من الثلاثي والرباعي ، فيصوغونـه من ( فعل ) كما لو كان من ( أفعل ) ، ويعكسون الأمر حيناً على غير اهتداء لخفاء ضابط التمييز عليهم وضعف تمكنه من أذواقهم .

والاعتماد في ذلك أن يُنظر إلى بنية الفعل بالمعنى المقصود وتُضبط حكايته عن الأثبات : ثلاثياً أو رباعياً أو على وجهين .

فـ ( صانه ) مثـلاً ثلاثي و ( أصانه ) غير وارد ، و ( باعه ) ثلاثي و ( أباعه ) على الجاري ليس بمعنـاه ، و ( قاده وأقاده ) ليسا بمعنى كـ ( هاجه وأهاجه ) ، و ( لامه ) ثلاثي و ( ألامه ) يأتي بمعناه ، و ( ساقه ) كـ ( أساقه ) ، و ( سدله ) كـ ( أسدله ) ، و ( رعبه ) كـ ( أرعبه ) ، و ( غاظه ) كـ ( أغاظه ) ،و( شعله) كـ ( أشعله ) ، و ( خفاه ) كـ ( أخفاه ) ، و ( دانه ) كـ ( أدانه ) ... ذلك ما تستقريه من نصوص اللسان والصحاح والتاج والمصباح ، على اختلاف في بعض مرويّاتها .

فإذا تهيـأ الحكم عَلَى الفعل بحال من هـذه الأحول فأنت تجد بأقرب تأمّل فرق ما بين مفعول الثلاثي والرباعي . فهو من الأول عَلَى ( مفعول ) مفتوح الأول ، ومن الثاني على ( مُفعَل ) مضمومه مفتوح ما قبل الآخر . وعَلَى هذا النحو تقول :

(١) من (صان الشيء) ، هو (مَصون) بفتح الميم على (مفعول)، لا (مصان) بضمها على (مُفعَل)، لأن هـذا من (أصان) وهو غير وارد والغلط فيه شائع .

(٢) ومن (باعه)، هو (مَبيع) بفتح الميم عَلَى (مفعول)، لا (مُباع) بضمها على (مُفعَل)، لأن هـذا من (أباع) و (أباعه) في المشهور عرّضه للبيع كـ (أقتله) إذا عرّضه للقتل .

(٣) ومن (قاده)، هو (مَقود) بفتح الميم على (مفعول) لا (مُقاد) بضمها على (مُفعَل) لأن هـذا من (أقاد) وهو لا يأتي بمعنى (قاد) .

(٤) ومن (هاجه)، (مَهيج) لا (مُهاج)، لأن هـذا من (أهاج) وأهاج الريحُ النبتَ أيبسه .

(٥) ومن (لامـه)، (ملوم)، ومن (ألامه)، (ملام)، و (لام وألام) يترادفان، ويقال إلى ذلك (ألام الرجلُ) لازماً إذا استحق اللوم .

(٦) ومن (ساقه وسدله ورعبـه وغاظه وشغله وخفاه ودانه)، (مَسوق ومَسدول ومَرعوب ومَغيظ ومَشغول ومَخفي ومَدين) .

(٧) ومن (أساقه وأسدله وأرعبه وأغاظه وأشغله وأخفاه وأدانه)، (مُساق ومُسدَل ومُرعَب ومُغاظ ومُشغَل ومُخفىَ ومُدان) وهي بمعنى الثلاثي .

(٨) وهـكذا ورد (صبت الغرض وأصبتـه) فهـو (مَصيب

ومُصاب ) ، و ( غثته وأغثته ) فهو ( مَغيث ومُغاث ) و ( مطت السوء وأمطته ) فهو ( مَميط ومُماط ) ، و ( نعشته وأنعشته ) فهو ( مَنعوش ومُنعش ) ، و ( وهنته وأوهنته ) فهو ( مَوهون ومُوهن )[1] .

والشائع في الدواوين والصحف :

(١) ( الأوائل المصانة من التلف ) و ( الحقوق المصانة من التعدّي ) و( السقوف المصانة من الوكف ) ، وكله لحن ، والصواب فيه ( المصونة ) ، لأنه على ( مفعول ) الثلاثي لا ( مُفعَل ) الرباعي .

(٢) و ( الأشياء المباعة ) و ( المقاعد المباعة ) و ( الدور المباعة ) ، والوجه في كلّ ذلك ( المبيعة ) على ما بيناه ، لأنه على ( مفعول ) الثلاثي لا ( مُفعَل ) الرباعي .

(٣) و ( قد كان مُقاداً إلى هذا الأمر لأنه كان مُهاجاً من قبل فلان ) ، والصواب فيه ( مَقوداً ومهيجاً ) من الثلاثي .

ومما يشكل على الكتاب مفعول ( جبر وعفا ونوى وجبى ) :

(٤) أما ( جبر ) فحكاية اللسان عن اللحياني : ( أن أجبره بمعنى أكرهه كلامُ عامة العرب ، وأن تميماً تقول جبرته عَلَى الأمر أجبره جبراً وجبوراً ) ، وعن الأزهري : ( أن جبر لغة معروفة كان يقولها الشافعي وهو حجازي فصيح ) . فـ ( مجبور ) على هذا صحيح على لغة ، و ( مُجبَر ) لغة عامة العرب .

---

(١) وربما كانت إحدى الصيغتين المتواردتين أجرى في الاستعمال وأسير في الشهرة من أختها . لكن ليس شيء مما ذكرناه لك وارداً في لغة مرذولة أو متروكة كـ( أوقفه ) في ( وقفه ) و ( غلقه ) في ( أغلقه ) على ما رواه كثيرون .

(٥) وأما (عفا) فالمروي منه : (عفا فلان عن الأُمر إذا أمسك عنه ، وأعفاه من الأمر إذا برّأه) ، فتقول من ذلك على المفعول : (عُفِي عن الحسم في المبالغ التالية إذا أمسِك عنه ، فالحسم فيها معفوٌّ عنه) كما تقول : (الضرائب في هـذه الأبنية والأراضي معفوٌّ عنها) .
وتقول من الثاني : (أُعفيت المبالغ التالية من الحسم إذا بُرِّأت منه ، فالمبالغ مُعفاة من الحسم) كما تقول : (هـذه الأبنية والأراضي مُعفاة من الحسم) . أمّا قول بعضهم (مَعفيّة) أو (معفوّة) فلحن ، لأن الأول يقتضي : (عفاه من الأمر يعفيه) ، والثاني يقتضي : (عفاه من الأمر يعفوه) ، وكلاهما غير وارد .

(٦) وأما (نوى) فالمفعول منه (منوِي) بفتح الميم وكسر الواو ، لا (مُنوَى) بضمها وفتح الواو كما يحسبه بعضهم فيقول : (البناء المُنوى إنشاؤه) ، لأن (مُنوَى) من (أنوى) وهو بمعنى آخر .

(٧) وأما (جبى يجبي جباية) فمفعوله : (مَجبِي) بفتح الميم وكسر الباء ، وقد ورد بمعناه : (جباه يجبوه جباوة) فيكون منـه (مَجبُو) بفتح الميم وضم الباء . أما قولهم (مُجبَى) بضم الميم وفتح الباء فهو من (أجبى) وليس بمعنى (جبى) ، فَـ (أجبى الزرعَ) باعه قبل أن يدرك !!.. فليس صوابًا أن يقال على هذا : (هذه المبالغ المجباة من القرى الشمالية) كما هو الدائر على الألسنـة ، والصحيح : (المَجبِيَّة) أو (المَجبُوَّة) كما بيناه .

وخلاصة القول : كل ما كان على (مفعول) فهو يقتضي (فعل)

وعلى (مُفعَل) فهو يقتضي (أفعل) فالتلازم أبداً واقع بينهما[1].

فـ (المقول) من (قال)، و (المقال) من (أقال) ويحسبه بعضهم من (قال)، و (المصوغ) من [صاغ] و [المصاغ] من [أصاغ] ولم يرد به سماع فقائله مخطئ، و [المثبَت] من [أثبت] و [المفسَد] من [أفسد] فقولك: [النظرية المثبوتة والمحيط المفسود] لا وجه له لأنه يقتضي [ثبت وفسد] متعديين وهما لازمان، فصوابه أن تقول: [النظرية الثابتة والمحيط الفاسد] أو [النظرية المثبتة والمحيط المفسَد]!!...

فاتضح لك بما قدمناه فرق ما بين صيغتي اسم المفعول من الثلاثي والرباعي، فأتك بقياس ما لم نذكره على ما ذكرناه.

---

(١) الحكم الذي فصلناه قياس مطرد لا ينكسر إلاّ في أحرف نوارد نذكرها ليُعلم بها. قالوا: (أحبّه وأجنّه، وأزكمه وأكزّه وآرضه وأملأه وأضأده (الأربع بمعنى أزكمه)، وأقرّه (من القر)، وأسلّه (من السل)، وأهمّه (من الهم)، وأحمّه (من الحمى)، وأهنّه (من الهنانة وهي الشحمة)، وأزعقه (كأفزعه)، وأضعفه، وأبرزه، وأرقّه. والقياس في كل ذلك على ما مرّ: (مُحَب ومُجَن ومُزكم ومُكز ...) على (مُفعَل) الرباعي، لكنهم قد استغنوا هاهنا بمفعول الثلاثي لأنه قد سمع من هذه الأفعال (فُعِل) على المجهول فكأن لها ثلاثيا على المعلوم. لذلك قالوا: (محبوب ومجنون ومزكوم ومكزوز .....) ولم يأت منها بصيغة الرباعي على ندرته إلاّ: (مُحَب ومُحزَن ومُضأد ومبرَز) حكاه ابن منظور في لسان العرب.

## (٣) اسم المفعول من اللازم والمتعدّي بالحرف

هذا موضع يشتبه على الكتاب كثيراً ، قد أوردنا عليه من الأمثلة القدر الذي تراه احترازاً به مما تمكن في أذهانهم من الأوهام الشائعة المألوفة ، الجارية من الكثرة بحيث تستدعي أن يعقد عليها مبحث بمفرده ٠

فاعلم أنك إذا اردت صوغ اسم المفعول من غير الأفعال المتعدية بنفسها فعليك أبداً أن تعقب صيغة المفعول الصلة التي كنت تذكرها بعد فعله ، حرفية أو ظرفية ٠ فأنت تقول :

سهوت عن الأمر فالأمر مسهو عنه ، وبحت بالسر فالسر مبوح به ، وحِدت عن الجادّة فالجادّة محيد عنها ، وفهت بالكلمة فالكلمة مفوه بها ، ونفرت من الرجل فالرجل منفور منه ، ونوّت بالأمر فالأمر منوء به ، وخبت في السعي فالسعي مخيب فيه ، وطفت حول الحرم فالحرم مطوف حوله ، وحفت على فلان ففلان محيف عليه ، وحمت على الأمر فالأمر محوم عليه [أي مروم] ، وأومأت إلى فلان ففلان مومأ إليه ، وجلست في المكان فالمكان مجلوس فيه ، وأقمت يوم الجمعة فيوم الجمعة مقام فيه ، وتبت إلى الله فالله متوب إليه ، وسهرت عند فلان ففلان مسهور عنده ٠

وهكذا تقول أيضاً :

أذن لفلان في الأمر فهو مأذون له فيه ، وعاضه من الخسار ربحاً وأعاضه وعوّضه فالخسار معوض منه ومُعاض منه ومعوّض منه ، وسمح له بالذهاب فهو مسموح له به ، وأوعز إليه فيه فهو موعز إليه فيه ، وطعت له ولِنت فهو مطوع له وملين له ٠

وأنت لا تقول فيما ذكرناه : مسهو ، ومبوح ، ومحيد ، ومفوهة ، ومنفور ، و . . . ، كما لا تقول : مأذون ، والخسار معوض ومعاض ومعوّض ، وهو مسموح ، و . . . ، إلاّ أن يقال : سهوت الأمر ، وبحت السر ، وحدت الجادة ، وفهت الكلمة ، ونفرت الرجل [ قد ورد هذا بمعنى غلبه ] ، وإلاّ أن يقال : أذنت الرجل ، وعضته الخسار وأعضته إياه وعوّضته ، وسمحته بالذهاب ، و . . .

وكلّما جازت تعدية الفعل بنفسه وبالحرف معاً ساغ لك الأمران . فأنت تقول : رغبت الأمر فالأمر مرغوب ورغبت في الأمر فالأمر مرغوب فيه ( وهو الأشهر ) ، وأنفت الشيء فالشيء مأنوف وأنفت منه فهو مأنوف منه [ وهو الأكثر ] ، وحدوت الإبل فهي محدوّة وحدوت بها فهي محدوّ بها ، وجزت المكان فالمكان مجوز وجزت به فهو مجوز به ، وأويت المنزل فالمنزل مأوي وأويت إليه فهو مأوي إليه [ وهو الأسير ] ، ونظرت فلاناً ففلان منظور ونظرت إليه فهو منظور إليه ، واشتقت فلاناً ففلان مشتاق واشتقت إليه فهو مشتاق إليه ، وهكذا . .

هذا هو القياس ، لكنهم قد تسمحوا بأحرف نوادر حذفوا بعد مفعولها صلة الفعل وهو لا يتعدّى بنفسه ، قالوا : إنها على [ الحذف والإيصال ] أي حذف الجارّ وإيصال الفعل .

[ ١ ] من ذلك قولهم : [ طريق مشترك ] بفتح الراء ، أي يستوي فيه الناس ، و [ أجير مشترك ] ، أي لا يخص أحداً بعمله ،

و [ اسم مشترك ] ، أي تشترك فيه معانٍ كثيرة كالعين فإنها للباصرة، وعين الماء ، وعين الشمس ، والعين الجارية ... والأصل في كل ذلك [ مشترك فيه ] بإثبات الصلة .

[ ٢ ] ومنه قولهم : [ الفريضة المشتركة ] بفتح الراء ، وهي التي يستوي فيها المقتسمون . وبعضهم يقول : [ مشرَّكة ] ، أي مشرَّك فيها ، أو [ مشرِّكة ] على البناء للفاعل لأنها قد شرَّكت بين الأخوة مجازاً .

[ ٣ ] ومنه أيضاً : [ المأذون والمحجور ] ، وأصله : [ المأذون له ، والمحجور عليه ] بإثبات الصلة . قال صاحب المصباح : [ وأذنت للعبد في التجارة فهو مأذون له ، والفقهاء يحذفون الصلة تخفيفاً فيقولون : العبد المأذون ، كما قالوا : محجور بحذف الصلة ، والاصل محجور عليه ] .

[ ٤ ] ومنه قول النحاة : [ الظرف المستقر[1] ] بفتح القاف ، أي المستقر فيه ، وهو خلاف الظرف اللغو[2] .

---

(١) لاستقرار معنى العامل وعمله وإعرابه وضميره فيه ، كـ ( محمد عندي ) ، أما الظرف اللغو فنحو قولك : ( ذهبت إلى السوق ) .

(٢) وقد حكى من ذلك صاحب التاج : « وكتاب مغلوط قد غلط فيه وكذلك حساب مغلوط » ، والأصل مغلوط فيه . وجعل منه ابن جني قول امرئ القيس :

كأن ثبيراً في عرانين وبله ... كبير أناس في بجاد مزمَّلِ

وفاقا لأبي علي الفارسي ، على أنه قد أريد بـ ( مزمل ) ، ( مزمل فيه ) ثم حذف الجار ورفع الضمير في اسم المفعول فأنيب مناب الفاعل واستتر . والمشهور في جرّ ( مزمل ) أنه على جوار ( بجادِ ) ، والقياس في الأصل يقتضي رفعه لأنه صفة لـ ( كبير ) . —

لكنّ ذلك لا يكسر القياس المطّرد المستمر، فإنه من قبيل التجوز .
وعندي أن ما كان من ذلك على التسمية والاصطلاح والنسب وقد خصصه العرف بمعنى، فلا بأس به . كـ [ الطريق المشترك والأجير المشترك والاسم المشترك والفريضة المشتركة والمأذون والمحجور والظرف المستقر ]، وكقولهم أيضاً [ الحروف المطبَّقة ] بفتح الباء، أي المطبق بلفظها اللسان بأعلى الحنك .
وأمّا ماعداه فقد ورد على ندرته في الشعر، فيدفعه القياس والشهرة جميعاً .
وموجز القول : إذا لم يحتج الفعل في تصريفه على وجه إلى صلة حرفية أو ظرفية يتوصل بها إلى مفعولاته ومعمولاته، جاء اسم مفعوله كذلك . تقول : [ كسرت الباب فالباب مكسور ] . وإذا احتاج فيما يراد منه إلى صلة ما، احتاج مفعوله إلى الصلة نفسها، تقول : [ رُخّص لي في الأمر عند فلان، فالأمر مرخص لي فيه عند فلان ] .

أما قولهم : [ مشترك ومأذون ومحجور . . ] بحذف الجار ورفع ضميره[1]، فقد قالوه تخفيفاً على الاصطلاح، وجذبوه على ما رأيت من معنى الحدوث الذي كان له إلى معنى الثبوت، فأشبه بذلك الصفات المشبهة وبعد عن شبه الفعل .

---

— وقد جعل من ذلك أيضاً قول لبيد :

أو مذهب جدَد على ألواحه الناطق المبروز والمختوم

قال : « أي المبروز به ثم حذف الجار . . »، والمشهور أن ( المبروز ) من ( أفعله فهو مفعول ) شذوذاً، أي أبرزه فهو مبروز كَـ أجنّه فهو مجنون .

(١) نائباً مناب الفاعل مستتراً في اسم المفعول .

## (٣) اسم المفعول الثلاثي من معتل العين بالواو والياء

الذي تبنيه من معتل العين ، إذا اعتل بالواو ظهرت الواو في مفعوله ، أو الياء تجلت فيه أيضاً . إلا أن المثال الذي نصوغه ينقص حرفاً من وزن ( مفعول ) . فأنت تقول من ( صان يصون ) ، ( مصون ) بدل ( مصوون ) ، ومن ( باع يبيع ) ، ( مبيع ) بدل ( مبيوع ) . كان الأول على وزن ( فعول ) والثاني على وزن ( فعيل ) [١] . لكنه قد أتت أفعال مما اعتل بالياء على الأصل تامة بغير نقص ، وهو كثير لخفته .

قالوا : ( مديون ، ومبيوع ، ومخيوط ، ومعيوب ، ومكيول ، ومطيوب [٢] ، ومغيوم ، ومعيون [٣] ، ومصيود ) ونحو ذلك ، وحكوا أنها لغة تميمية . كما جاء مما اعتل بالواو على الأصل أيضا ، وهو نادر لثقله . قالوا : ( مَصْوون ، ومدووف [٤] ، ومقوود ، ومعوود ، ومصووغ ، ومقوول ) ، ولم يكادوا يذكرون غيرها [٥] . ومذهب الجمهور في كل ذلك أن يؤخذ بالمسموع منه ويوقف عند حده . والقياس المشهور مع ذلك أولى وأجود على كل حال .

---

(١) المحذوف من ذلك عند سيبويه و الخليل ( واو ) مفعول الزائدة ، فالمثال على رأيهما بعد الإعلال على وزن ( مَفُعْل ) إذا كان واوياً ، وعلى مَفْعِل ) إذا كان يائيا . والمحذوف عند الأخفش عين الفعل المعتلة ، فالمثال على رأيه ( مَفول ) واوياً ، و ( مَفيل ) يائياً .

(٢) طابه كطيبه .

(٣) هو من ( عِنْتُ الرجل بعيني ) إذا اصبته بالعين ، فأنا عائن وهو معين

(٤) المسك المدووف أي المبلول أو المسحوق .

(٥) حتى أنكر سماعها سيبويه وجماعة من البصريين . واثبتها الكسائي وعزاها إلى بني يربوع وبني عقيل . حكاه البطليوسي في شرح الاقتضاب .

# الفصل التاسع

## (١) تأنيث (أيّ)

يذهب بعض الكتاب إلى لزوم إلحاق التاء بـ « أيّ » في موضع التأنيث ، يحسبونه القياس الجاري · والمطابقة شائعة في الصفات كاسم الفاعل والمفعول والمنسوب وبعض أوزان الصفة المشبهة، سماعية قليلة في الأسماء الجامدة ·

والذي ذكروه في « أيّ » خاصة أن الأفصح تجريدها في الصلة[1] والشرط والاستفهام ·

١ : تقول في الصلة : كافئ من المجدّات أيهن أكرم خلقاً ، ومن المجدين أيهم أحسن أدباً ·

٢ : وتقول في الشرط : أيهن نجحت فلها الجائزة ، وأيهم نجح فله الكتاب ·

٣ : وتقول في الاستفهام : أيُّ تلميذةٍ دخلت صفها ؟ وأيُّ تلميذ فاه بهذه الكلمة ؟ ·

كل ذلك بلفظ واحد للمذكر والمؤنث ·

وتقع « أي » صفة لنكرة ، أو حالاً لمعرفة · فتجري فيها المطابقة تشبيها لها بالصفات ، وهي تفيد في هذا الموضع معنى الكمال ·

٤ : تقول : مررت بامرأة أيةِ امرأة ، وعرض لي رجل أيُّ رجل ·

٥ : تقول : اعجبني المرأة أيةَ امرأة ، وسرني الرجل أيَّ رجل ·

---

(١) أي اسم الموصول ·

وقد ورد قليل من ذلك بحذف التاء .

والذي جاء في التزيل على الاستفهام، قوله تعالى : [ ويريكم آياته فأيّ آيات الله تنكرون ] [١] ، وقوله : [ وما تدري نفسٌ ماذا تكسب غداً ، وما تدري نفسٌ بأيِّ أرضٍ تموت ] [٢] ، على التجريد في موضع التأنيث . ومما ورد من ذلك في الشعر الجاهلي قول عمرو بن كلثوم التغلبي :

بأي مشيئة عمرو بن هند ... تطيع بنا الوشاة وتزدرينا

وهو على التجريد ، وقول عدي بن زيد :

فأية أرحام يعاذ بفضلها ... وأية أرحام يؤدى نصيبها

وهو على المطابقة .

فجملة القول [٣] : أن الأفصح تجريد ( أيٍّ ) إذا كانت في موضع الصلة والاستفهام والشرط ، ومطابقتها إذا كانت صفة لنكرة أو حالاً لمعرفة ، كما بيناه !! .

---

(١) قال الزمخشري في الكشاف : فأي آيات الله ، جاءت على اللغة المستفيضة ، وقولك : فأية آيات الله ، قليل . لأن التفرقة بين المذكر والمؤنث في الأسماء غير الصفات ، نحو : حمار وحمارة ، غريب . وهي في ( أيّ ) أغرب لإبهامه » سورة المؤمن .

(٢) سورة لقمان .

(٣) قال سيبويه في الكتاب ( ج ١ ، ص ٤٠١ ) : « وسألت الخليل عن قولهم : أيَّتُهن فلانةُ ؟ وأيهن فلانةُ ؟ فقال : إذا قلت ( أيّ ) فهو بمنزلة ( كلّ ) ، لأن ( كلاً ) مذكر يقع للمذكر والمؤنث ، وهو أيضا بمنزلة بعض . فإذا قلت : أيتُهن فإنك أردت أن تؤنث الاسم ، كما أن بعض العرب فيما زعم الخليل يقول : كلّتُهن منطلقة » .

## (٢) ( ضوضاء ) ، تذكيره وتأنيثه

قطع الشيخ إبراهيم اليازجي في رسالته ( لغة الجرائد ) ، بأن ( ضوضاء ) مذكر أبداً ، وأنّ من أنثه فقد توهّم أنه من باب ( شحناء وبغضاء ) كما فعل الحارث بن حلزة إذ قال :

أجمعوا أمرهم بليل فلما    أصبحوا أصبحت لهم ضوضاء

أقول : ليس الأمر كذلك على التحقيق . فتأنيث [ الضوضاء ] مشهور محكي عن فحول. والوجه فيه ما حكاه ابن منظور في اللسان عن صاحب المحكم ، قال : [ قال الحرث بن حلزة : أجمعوا أمرهم ... قال ابن سيده : وعندي أن ضوضاء ها هنا فعلاء ] .

فأنت ترى أن صاحب المحكم قد خطر بباله أن [ ضوضاء ] لو كان مصدراً لِ [ ضوضى يضوضي ] على [ فعلال ] لاقتضى حاله التذكير ، وأنه لا بد إذاً أن يكون له حال أخرى توجب التأنيث ، فقال : « وعندي أن ضوضاء ها هنا فعلاء » .

وقد ذكر الإمام السيوطي في المزهر ( ج ٢ ، ص ١٥٠ ) أن [ ضوضاء ] وزان [ فعلاء ] . إذ نقل من كتاب المقصور والممدود لابن سيده ماجاء على هذه الزنة وجعل فيه [ الضوضاء ] . فنصُّ سيبويه وكثير من الأئمة على أن [ ضوضاء ] وزان [ فعلال ] ليس بمانع من أن يكون على ( فعلاء ) أيضاً في لغة أخرى . وقد صرّح به ابن سيده كما رأيت ، وحكاه عنه ابن منظور وجلال الدين السيوطي .

قال الشيخ إبراهيم اليازجي بعد حكاية شعر الحارث بن حلزة : ( فأنّث

الضوضاء على توهم أنـه من باب شحناء وبغضاء ، والذي يلزم عن هذا أن يكون اشتقاقه من ضاض يضوض وهي مادة لم ينطقوابها أيضاً ) .

أقول : إن ( ضوضاء ) على ما أسلفنا من باب ( شحناء وبغضاء ) ها هنا بلا توهم . وليس يلزم من عدم النطق بـ (ضاض يضوض ) إذا ثبت ألا يكون منه ( فعلاء ) اسماً . فربما بنوا من الفعل ( فعلاء ) ثم أماتوا الفعل فلم يسمع عنهم استغناء بغيره . وقد قرن الإمام السيوطي ( الشحناء والبغضاء ) إلى ( الضوضاء ) فيما أورده من كتاب (المقصوروالممدود ) .

هذا ، وقد علل الأستاذ محمد سليم الجندي تأنيث ( الضوضاء ) ، وهو لم يثبت عنده إلا مصدراً على (فعلال ) ، بأن العرب قد تؤنث اللفظ باعتبار معنـاه كما قالوا : ( ثلاث أشخص ) في النساء ، ومعنى ( الضوضاء ) الجلبة ؛ قاله في رسالته ( إصلاح الفاسد من لغة الجرائد ) . وهو تعليل لا بأس به لولا اشتهار تأنيث ( ضوضاء ) اشتهاراً يبعث على حملها على أصل ، وهو قد اتفق كما رأيت . ولعلّ الأستاذ لو وافاه النص الذي ذكرناه لجنح إليه وعزف عن تعليله . فـلا إخال الفرع الذي اعتمده فيما ذهب إليه قد تمكّن تمكناً يسوغ حمل المشهور عليه ، كحال بعض الفروع المشهود لها بقوة الحكم [1] .

---

(١) قـال ابن جني في سر الصناعة في بيت رويشد ابن كثير الطـائي ( يا أيها الركب المزجي مطيته سائل بني أسد ما هذه الصوت . . ) : « فإنما أنثه – أي الصوت – لأنـه اراد الاستغاثة ، وهذا من قبيح الضرورة اعني تأنيث المذكر ، لانه خروج عن أصل إلى فرع . وإنما المستجاز من ذلك ردّ التأنيث إلى التذكير لأن التذكير هو الأصل » .

وجملة الأمر : أن ( ضوضاء ) مذكر مصروف ، ومؤنث غير مصروف .

فإذا كان الأول ، كان مصدراً لـ ( ضوضى الرجل بضوضي ) إذا صاح .
وإذا كان الثاني ، كان اسماً لجلبة الناس وصياحهم على ( فعلاء ) وهو من الأول رباعيّ ، ومن الثاني ثلاثيّ .

ومثله ( غوغاء ) ، فهو مصروفاً رباعيّ ، وممنوعاً ثلاثيّ . إلا أنه اسم في الحالين جميعاً . فتأمل !! . . .

## (٣) منع الصرف في الجموع الممدودة

يشكل على الكتاب ما ينبغي لهم منعه من الجموع المختومة بالهمزة بعد ألف . فهم يمنعون مثلاً : ( أعداء وأعضاء وأبناء وأسماء ، وأثناء وأهواء ، وأجزاء وأنباء ) ، يحملونها على ( أشياء ) وهي مصروفة جميعاً لأنها وزان ( أفعال ) . وربما منعوا : ( دِلاء ونساء ورِكاء ، وظِباء وبِراء ) وزنتها ( فِعال ) . وجملة القول في ذلك : أن ما تمنعه من الجموع المنتهية بالهمزة بعد ألِف هو ما كانت همزته للتأنيث زائدة ؛ لا هي من أصول الكلمة ولا هي مبدلة منها .

١ : فالهمزة في : ( أعداء وأعضاء وأبناء وأسماء ) مبدلة من ( واو ) . ف ( أعداء ) جمع ( عدوّ ) ، و ( أعضاء ) جمع ( عضو ) و ( أبناء ) جمع ( بَنو أو بِنو ، أصل ابن ) ، و ( أسماء ) جمع ( سِمو أو سُمو على المشهور [١] ، أصل اسم ) .

---

(١) قال صاحب المصباح : ( والاسم همزته وصل وأصله سِمو مثل حمل أو قفل وهو من السُمو وهو العلوّ . والدليل عليه أنه يُرد إلى أصله في التصغير وجمع التكسير فيقال سُمَيّ وأسماء . وعلى هذا فالناقص منه اللام ووزنه — افْعٌ — والهمزة عوض عنها ، وهو القياس أيضا . لأنهم لو عوّضوا موضع المحذوف لكان المحذوف أولى بالإثبات . وذهب بعض الكوفيين إلى أن أصله — وسم — لأنه من الوسم وهو العلامة ، فحذفت الواو وهي فاء الكلمة وعوّض عنها الهمزة . وعلى هذا فوزنه — اعلٌ — . قالوا وهذا ضعيف . لأنه لو كان كذلك لقيل في التصغير — وسيم — وفي الجمع — أو سام — ، ولأنك تقول أسْمَيته ولو كان من السمة لقلت وَسَمْته ) .

٢ : والهمزة في ( أثناء وأهواء ) مبدلة من ( ياء ) . فـ ( أثناء ) جمع ( ثِني ) ، و ( أهواء ) جمع ( هوى [1] ) .

٣ : والهمزة في ( أجزاء وأنباء ) أصلية . فـ ( أجزاء ) جمع ( جزء ) ، و ( أنباء ) جمع ( نبأ ) . فكل ذلك كما تراه على ( أفعال ) .

٤ : والهمزة في ( دِلاء ونِساء ورِكاء وخِطاء ) مبدلة من ( واو ) لأنها جمع ( دلو ، ونسوة ، ورَكوة ، وخَطوة ) .

٥ : والهمزة في ( ظِباء ) من ( ياء ) لأنها جمع ( ظبي ) أو ( ظبية )

٦ : وفي ( بِراء ) أصلية لأنها جمع ( بريء ) .

فالهمزة في الأمثلة المذكورة إما من أصول الكلمة ، وإما مبدلة منها كما رأيت ، على حكم إبدال ( الواو والياء ) همزة كلما تطرفتا بعد ألفٍ زائدة فـ ( أعداء ) من ( أعداو ) ، و ( أعضاء ) من ( أعضاوٍ ) ، و ( أبناء وأسماء ) من ( أبناوٍ وأسماوٍ ) ، و ( أثناء وأهواء ) من ( أثنايٍ وأهوايٍ ) . وكذا الحكم في ( دلاء ونساء وركاء وخطاء وظباء ) فإنها من ( دِلاوٍ ونِساوٍ ورِكاوٍ وخِطاوٍ وظِبايٍ ) !! . .

أما همزة التأنيث الزائدة فليست هي من أصول الكلمة ، ولا هي مبدلة منها كإحدى الهمزات السابقة . وإنما هي ألف ألحقت للتأنيث

---

(١) قال المبرّد في الكامل ( ج ١ ، ص ١٩٤ ) : « فالهوى من هَوِيتُ مقصور وتقديره فَعَلٌ فانقلبت الياء ألفاً فلذلك كان مقصوراً . وإنما كان كذلك لأنك تقول : هَوِيَ يَهوى ، كما تقول : فَرِقَ يَفرَق ، وهو هَوٍ كما تقول : هو فَرِقٌ ، كما ترى . وكان المصدر على فَعَلٍ بمنزلة الفرَق والحَذَر والبَطَر لأن الوزن واحد في الفعل واسم الفاعل » .

إلحاقاً كحكم ألف ( سكرى ) ، لكنها بعد ألف زائدة . ففي ( فقهاء ) مثلاً ألِفان زائدتان ، صاحبة التأنيث منهما الثانية ، قد هُمزت لأنها موضع الحركة . وهذه حال كل ما كانت همزته للتأنيث كـ ( حمراء ) و ( كبرياء ) وهلمّ جرّا ...

والذي يتبين لك بالاستقراء أن الممنوع من هذه الجموع تكون زنته على ( فُعَلاء )[1] أو ( أفعلاء ) كـ ( علماء ) و ( أتقياء ) . وهو ضابط قريب . على أن بعضهم قال : وعلى ( فَعْلاء ) أيضاً ، كـ ( شجراء ، وحلفاء ، وطرفاء ، وقصباء ، وغضياء ، وجدراء ) . لكن أكثرهم على أنها اسم جمع لا جمع على التحقيق ، كما ذهب إليه ابن سيده في المخصص . وها هنا حرفان نادران قد وردا على غير قياس ، هما ( أشياء ) و ( بُراء ) . أما ( أشياء ) ففي تعليل منعها وجوه ، أولاها عندي ، ولو ضعّفوه ، أنها على ( أفعال ) كأفراخ جمع فرخ ، وأن منعها لشبهها بـ ( فعلاء ) وكثرة الاستعمال . وهو قول الكسائي[2] .

وأما ( بُراء ) جمعاً لِـ ( بريء ) فظاهرها على ( فُعال ) مصروفةً ،

(1) قال سيبويه : لا يكون في الكلام فُعَلاء إلا وآخره علامة التأنيث نحو نُفَساء ، وعُشَراء ، وهو بتنفس الصُعَداء ، والرُحَضاء الحمى تأخذ بعرق » ( المزهر ج ٢ ، ص ٣٥ ) .

---

(٢) قال الخليل وسيبويه : أصلها فعلاء كحمراء ، لأنها شيئاء مقلوبة الهمز إلى الصدر . والأخفش والفراء : أصلها أفعلاء لأنها أشيئاء محذوفة الهمز على غير قياس . وفي ذلك كلام طويل .

وقد ورد على هذا الجمع [1] ( رُخال ) جمع ( رَخل ورِخل ) و ( ظُؤار ) جمع ( ظِئر ) . لكنها قد سمعت ممنوعة فقالوا تكون إذاً على ( فُعلاء ) كفقهاء ، أصلها ( بُرآء ) محذوفة الهمز على غير قياس .

(١) ومن ذلك ما أورده ابن سيده في المخصص ، قال : « ومن الشاذ شاة رُبّي وغنم رُباب ، وظِئر وظُؤار ، وفرير وفُرار ، وثِني وثُناء ، ورِخل ورُخال » .

# الفصل العاشر

## ( ١ ) حذف الجارّ قياساً قبل ( أنّ ) و ( أن )

اطّرد عن العرب حذف الجارّ قبل هذين الحرفين طلباً لخفة اللفظ. فإذا جاء هذا في بعض كلامهم وعرض له كتابنا ، التبس عليهم وجه الحذف فيه ، هـل يجوز ؟ وما قياسه ؟ وحاله من الشيوع تدعو إلى بسط الكلام فيه.

فالجارّ يحذف قبل ( أنّ ) المفتوحة ، مشدّدة ومخفّفة ، وقبل ( أن ) الخفيفة المصدرية ، موصولة بالمضارع أو الماضي. وهو لايتعدّاهما إلى ( إنّ ) المكسورة ، لأنها لاتقع إلاّ مبتدأة فلا يتقدّمها جارّ البتة.

١ : فأنت تقول في ( أنّ ) المفتوحة المشدّدة ، التي تقع مع صلتها موقع الاسم الواحد في تأويل المصدر :

« لاشك أنك عالم ، ولا بد أنّك ذاهب ، ولا محالة أنّك آتٍ » ، وأصل الكلام لو قلته على المصدر :

« لاشك في علمك ، ولا بد من ذهابك ، ولا محالة من إتيانك » ، فظهر بذلك أنك تضمر الجارّ قبل ( أنّ ) في الأمثلة جميعاً.

ومن ذلك قوله تعالى : « وبشّر الذين آمَنوا وَعَمِلوا الصالحاتِ أنّ لهم

جناتٍ [1] »، «فدعا ربه أني مغلوب فانتصِر [2] »، «أيَعِدُكم أنكم إذا متم وكنتم تراباً وعظاماً أنكم مخرجون [3] »، «شَهِد الله أنه لا إله إلاّ هو [4] »، وكلّه على حذف الباء قبل (أنّ).

٢ : وتخفف (أنّ) هذه وتقع في موضع العلم واليقين وتدخل على جملة اسمية أو فعلية، فلا يتغير حكم الحذف قبلها.

تقول : (بشّرني فلان أنْ قد نجا صاحبي) بحذف الباء، وأصل الكلام : (بشّرني بأنه قد نجا صاحبي [5]).

وتقول في التشهد : (أشهدُ أنْ لاإله إلا الله، وأشهدُ أنّ محمداً

---

(١) سورة البقرة.

(٢) قال الزمخشري في الكشاف : [ قُرِئَ (أني) بمعنى فدعا بأني مغلوب، و (إني) على إرادة القول : فدعا ربي فقال إني مغلوب ] (سورة القمر).

(٣) سورة المؤمنون.

(٤) سورة آل عمران.

(٥) حكم (أنْ) هذه أن تعمل في ضمير الشأن المقدر في الاختيار، لذلك كان أصل الكلام : (بشرني فلان بأنّه قد نجا صاحبي) بإظهار الضمير المقدر.

هذا، وحكم الفعل إذا تقدم هذا الحرف أن يكون من أفعال التحقيق حقيقةً كالعلم والتبيين أو حكماً كالظن، لا من أفعال الطمع والرجاء والإرادة كشأن أن المصدرية الناصبة للفعل. وهو فارق بينهما. قال تعالى «أفلا يرون أن لا يرجِعُ إليهم قولاً».

فإذا تلاه الفعل وكان متصرفاً غير شرط ولا دعاء فوجهه أن يفصل عنه بأحد أحرف النفي (ما ولا ولن ولم ولما وإن) أو بالسين أو سوف أو قد، فرقاً بينه وبين (أن) الناصبة أيضاً. ـ

عبده ورسوله ) بحذف الباء قبل ( أن وأنّ )، عند من قال ببقاء الفعل على تعديته . ولو أن معناه ( أعلم[1] ) .

٣ : أما ( أنْ ) الخفيفة المصدرية، فالحذف قبلها في المضارع كثير . تقول : ( اضطررت أن ألبث ساعتين، وأذنت له أن يبرح المكان، والمعلم أولى أن يجل، ولا بد لي أن أعتذر إليه )، فتحذف ( إلى وفي والباء، ومن ) . وأصل الكلام لو قيل على المصدر :

---

ـ قال تعالى : « أيحسبُ أنْ لم يرَهُ أحدٌ »، وقال : «أيحسبُ الإنسانُ أنْ لن نجمعَ عظامَهُ »، وقال : « علم أن سيكونُ منكم مرضى »، وقال : « ونعلم أن قد صدَقْتَنا » . وقال جرير :

زعم الفرزدقُ أن سيقتلُ مِرْبَعاً أبْشِرْ بطول سلامة يا مِرْبَعُ

والوجه فيما ذكر أنّ ( أن ) المصدرية الناصبة لا يعترض بينها وبين فعلها الأحرف المذكورة ( غير لا إذ لا تكون في ذلك ضابطاً )، ولا تلتبس بـ ( أنْ ) المخففة إذا دخلت على جامد أو شرط أو دعاء، لأن مدخولها هذا لا يؤول بمصدر إذ ذاك . قال تعالى : « وأنْ ليس للإنسان إلا ما سعى » . على أنه لا يشترط أن يتقدم الفعلُ هذا الحرفَ أو يتلوه . قال تعالى : « وآخرُ دعواهم أنِ الحمدُ لله رب العالمين » .

(١) كما قاله الراغب الأصفهاني في مفرداته : « وشهدت تقال على ضربين أحدهما جارٍ مجرى العِلم وبلفظه تقام الشهادة، ويقال : أشهد بكذا ولا يُرضى من الشاهد أن يقول : أعلم، بل يحتاج أن يقول : أشهد . والثاني يجري مجرى القسم فيقول : أشهد بالله أن زيداً منطلق فيكون قسماً » . خلافاً لما جاء في المصباح، قال الفيومي : « وقولهم : أشهد أن لا إله إلا الله، تعدى بنفسه لأنه بمعنى أعلم » .

( اضطررت إلى اللبث ساعتين ، وأذنت له في براح المكان ، والمعلم أولى بالإجلال ، ولا بد لي من الاعتذار إليه ) .

ومن ذلك قوله تعالى : « والذي أطمع أن يَغْفِرَ لي خطيئتي يومَ الدين [1] » ، وقوله : « ولا جُناح عليه أن يَطَّوَّف بهما [2] » ، وقوله : ونطمعُ أنْ يُدخِلَنا ربُّنا [3] » . كله بحذف ( في ) . وتقول ( هو أهل أن يفعل ) أي أهل لذلك ، و ( هو خليق أن يفعل ) أي خليق به أو لَهُ ، و ( لايلبث أن يفعل ) أي لايتأخر عن ذلك [4] .

٤ : ومثال الحذف في ( أنْ ) الخفيفة المصدرية لو دخلت على الماضي قوله تعالى :

« بل عَجِبوا أنْ جاءَهُم منذرٌ مِنهم [5] » ، وقوله : « أَوَ عَجِبتُم أنْ جاءَكم ذِكْرٌ من ربِّكم على رجل منكم [6] » ، وقوله : « عبس وتولّى أن جاءه الأعمى [7] » . بحذف اللام أو من في الأول والثاني وحذف اللام في الثالث .

---

(١) سورة الشعراء .

(٢) سورة البقرة .

(٣) سورة المائدة .

(٤) وتقول: (ولا يتمالك أن يفعل ) أي لا يتمالك عنه ، ومثلهما في الإضمار (لا يتماسك) .

(٥) سورة ق ، وسورة ص .

(٦) سورة الأعراف .

(٧) قال الزمخشري في الكشّاف : « أنْ جاءه ، منصوب بتولّى أو عبس ، على اختلاف المذهبين . ومعناه عبس لأنْ جاءه الأعمى أو أعرض لذلك » .

و ( أن ) الخفيفة ها هنا تفيد وقوع المصدر في الماضي كما هو ظاهر في الآي .

* * *

هذا وشرط الحذف في كل ماذكرناه لك أمن اللبس . فقد يشكل المراد إن صحّت تعدية الفعل بحرفين لكل منهما شأن يغاير الآخر ، فلا يُدرى أيهما المحذوف . كما يشكل لو جازت تعدية الفعل بنفسه وبالحرف ولكل معنىً ، فلا يعلم أيهما المقصود .

فالمفسرون على خلاف في قوله تعالى : «وترغبون أن تنكحوهن» من سورة النساء . قال بعضهم : « في أن تنكحوهن » ، وقال بعضهم : (عن أن تنكحوهن ) ، وقال آخرون : الإبهام ها هنا مقصود ، فالغرض أن ينزجر بذلك من رغب في النساء لمالهن ، ويرتدع به من رغب عنهن لفقرهن (١) .

واللبس يؤمن على كل حال إذا دلّت على المعنى القرائن . تقول : ( رغبت أن أكلمك فإنّ لي بك حاجةً ) فينصرف الذهن إلى إضمار ( في ) دون ( عن ) لأن ضرورة الكلام تقتضيه .

---

(١) قال الزمخشري في الكشّاف : « وترغبون أن تنكحوهن ، يحتمل في أن تنكحوهن لجمالهن ، وعن أن تنكحوهن لدمامتهن . ورُوي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان إذا جاءه وليّ اليتيمة نظر فإن كانت جميلة غنية قال : زوّجها غيرك والتمس لها من هو خير منك ، وإن كانت دميمة ولا مال لها قال : تزوجها فأنت أحق بها » .

وللكتاب في هذا الباب أخطاء كثيرة . فهم يعدّون أفعالاً بنفسها، ومن حقها أن تتعدى بالحرف . يستدرجهم إلى ذلك أن هـذه الأفعال تباشر مفعولها المؤوّل بالمصدر من ( أنّ وأن وصلتها ) بغـير حرف ، بحكم جواز الحذف قبلها على مارأيته . والجارّ إذا حذف قبل هذين الحرفين لغرض التخفيف فلا يسوغ حذفه لو جاء الكلام على المصدر أو غيره، كما أوضحناه فيما مثّلنا لك .

فانظر إلى قوله تعالى في سورة آل عمران : « ولا يأمُرُكم أن تتخذوا الملائكة والنبيين أرباباً أيأمركم بالكفر بعد إذ أنتم مسلمون »، وقوله في سورة الإسراء : « وقضى ربُّك ألاّ تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحساناً[1] » كيف حُذِف فيهما الجارّ قبل (أن) ثم أُثبت بعد ذلك ؟!.. وقل مثل ذلك في قوله تعالى في سورة البقرة : « ولا جُناحَ عليه أن يطّوَّف بهما » وقوله بعد ذلك : « فلا جُناحَ عليهما فيما افتدَتْ به »، « فلا جُناحَ عليكم فيما فعَلْنَ »، « ولا جُناح عليكم فيما عرّضتُمْ به » !! وقوله : « إنما يأمُرُكم بالسوء والفحشاء وأَنْ تقولوا على الله مالا تعلمون » !!..

وجملة الأمر : أن الجارّ يحذف قياساً إذا ظهر المراد قبل حرفين مصدريين هما ( أنّ ) المشددة والمخففة، و ( أن ) الخفيفة موصولة بالمضارع أو الماضي . ولا يتعداهما إلى ( إن ) المكسورة، فإذا قلت كلامك على المصدر أو غيره اضطررت إلى اظهار المحذوف في ذلك جميعاً .

---

(١) قال الزمخشري في الكشاف : [ ( وقضى ربك ) وأمر أمراً مقطوعاً به ( ألاّ تعبدوا ) أن مفسرة ولا تعبدوا نهي أو بأن لا تعبدوا ( وبالوالدين إحساناً ) وأحسنوا بالوالدين إحساناً أو بأن تحسنوا بالوالدين إحساناً ] .

# (٢) حذف حروف العطف

قد اشتهر عن كتاب الدواوين أنهم يحذفون أحرف العطف إذا ماتكرر المعطوف ، فيقولون : ( قد وافقنا على طرد التلاميذ : أحمد ، خالدٍ ، سعيدٍ ) و ( قد دخلنا الصفوف : الأول ، الثاني ، الثالث ) ويكتفون بذكر العاطف حينا قبل المعطوف الأخير ، فيقولون :( سُرّحَ السادة المعلمون : محمد ... ، سليم .. ، صبحي .. ، ورشدي ) ، وفاق النهج الفرنسي المتمكن من طباعهم .

والصواب في كل ذلك إثبات العاطف [1] ، تقول : ( قد وافقنا على طرد التلاميذ : أحمدَ وخالدٍ وسعيد ) ، وتقول : ( قد دخلنا الصفوف الأولَ والثاني والثالث ) ، كما تقول ( سُرّح السادة المعلمون : محمد .. وسليم .. وصبحي .. ورشدي ) . فيكون مابعد ( التلاميذ والمعلمون ) بدل تفصيل منهما ، وما بعد ( الصفوف ) نعتاً له . فانظر إلى قوله تعالى من سورة النساء :

« حرِّمَت عليكم أمهاتُكم وبناتُكم وعماتُكم وخالاتُكم وبناتُ الأخ وبناتُ الأخت وأمهاتُكم اللاتي أرضعنَكم وأخواتُكم من الرضاعة وأمهاتُ نسائكم وربائبُكم اللاتي في حجوركم من نسائكم اللاتي دخلتم بهنّ » ، كيف اثبتت فيه حروف العطف !!..

هذا ، وليس استغناؤهم هذا مقصوراً على ( الواو ) من حرف العطف

(١) قال صاحب المغني في باب حذف حرف العطف إن الحذف إنما يكون في الشعر ، وحكى تأويل كل ما جاء خلاف ذلك من النوادر ( ج ٢ ، ص ١٦٣ ).

أو مقصوراً على هذه الحروف من الروابط جملة . فربما قطّعوا الكلام تقطيعاً على مألوف الفرنسية ، بل ربما أسقطوا منه كل عطف أو تفسير أو استدراك أو تنبيه .

ولا بد للعلم بمواقع هذه الشوائب وتنزيه الكتابة منها ، من التأمّل فالاستثبات ، ومراجعة كلام الفصحاء وأخذ النفس بمجاراتهم ، والإعراض عن عبارات صغار المترجمين خاصة وكل ماتطوع به ألسنتهم . فقد انتهوا باللغة إلى ماتراه من المسخ والتشويه ، واستدرجوا ملكات الكتاب إلى ماتلمسه من الضعف والسقّام .

## (٣) لام التقوية

عقدنا هذا الفصل على ( لام التقوية ) لكثرة ترددها في كلام الكتاب وندرة من تهيأ له وجه تصريفها . فأكثرهم يستدرجه الوهم إلى اللحن بها في مواضع عديدة وظن الخطأ في مواطن لاشبهة فيها لناظر .

فجملة الأمر أن هذا الحرف يتقدم المفعول به تقوية لعامل قد ضعف أصلاً كالصفة[1] والمصدر ، أو ضعف عرضاً كالفعل إذا تأخر عن مفعوله . لكن تقدّمه هذا ليس لازما لاطراد صحة إسقاطه بلا قيد ، فأنت تقول :

( إني فاعل لما تريد ) و ( إني فاعل ماتريد ) بإثبات اللام في المفعول وحذفها ، خلافاً للحرف المعدّي مع الفعل القاصر . فأنت إذا قلت : ( سرت بفلان ) فكأنك قد قلت : ( أسرته ) . فلا يستقيم لك فيه حذف ( الباء ) كما جاز لك ثمة حذف ( لام التقوية ) . لأن عمل الفعل قد قام ها هنا بالباء كما قام في ( أسرته ) بالهمزة ، وفي (سيّرته) بالتشديد، وليس هذا شأن اللام المذكورة . فعلى ماذكرناه لك تقول :

١ً : ( أنا فاعل ماتشاء وفعّال ماتشاء ) ، كما تقول : ( أنا فاعل لما تشاء وفعّال لما تشاء ) على تقوية عمل الصفة .

٢ً : و ( ليس غريباً فعلي ماتشاء ) ، كما تقول : ( ليس غريبا فعلي لما تشاء ) على تقوية عمل المصدر .

٣ً : و ( أفعل ماتشاء ) ، كما تقول : ( لما تشاء أفعل ) على تقوية عمل الفعل المتأخر . لكنك لاتقول : ( أفعل لما تشاء ) ، لأن الفعل لايحتاج إلى تقوية مالم يضعف بتأخره .

---

(١) أي كاسم الفاعل وصيغ المبالغة .

وانظر إلى قوله تعالى :

« وكنا لحكمهم شاهدين[1] » وقوله : « مصدقاً لما معهم[2] »

وقوله : « حافظات للغيب[3] » وقوله : « والذين هم لأماناتهم وعهدهم راعون[4] » وقوله : « فمنهم ظالم لنفسه[5] »

وإلى قوله تعالى :

« مناعٍ للخير[6] » وقوله : « سماعون للكذبِ ، أكالون للسحتِ[7] »

وقوله : « فعّال لما يريد[8] » وقوله : « نزّاعةً للشوى[9] » وقوله : « لوّاحة للبشر[10] » ...

فهذه لام التقوية مع الصفات .

وإلى قوله تعالى :

« الذين هم لربهم يرهبون[11] » وقوله : « إن كنتم للرؤيا تعبرون[12] » .

فهذه لام التقوية مع الأفعال المتأخرة .

ومجيء هذه اللام مع الصفات أكثر مايكون :

فانظر إلى قول عمرو بن كلثوم :

ونحن التاركون لِما سخطنا ... ونحن الآخذون لِما رضينا

وقوله :

وأنا المانعون لِما أردنا ... وأنا النازلون بحيث شينا

---

(١) الأنبياء . (٢) البقرة . (٣) النساء . (٤) المؤمنون . (٥) فاطر .
(٦) ق . (٧) المائدة . (٨) البروج . (٩) المعارج . (١٠) المدثر .
(١١) الأعراف . (١٢) يوسف .

وقول زهير بن أبي سلمى :

وكائنْ ترى من صامت لك معجِبٍ زيادتُه أو نقصُه في التكلم

وقول الأعشى :

لقد زعمتم بأنا لانقاتلكم إنا لأمثالكم ياقومنا قتُلُ (١)

وقول لبيد :

ومقسِمٌ يعطي العشيرة حقها ومُغَذْمِرٌ لحقوقها هضامُها

وقول الحطيئة :

فجئتك معتذراً راجياً لعفوك أرهب منك النكالا

وقوله :

مَطاعينُ في الهيجا مكاشيفُ للدُّجى بنى لهم آباؤهم وبنى الجَدُّ

وقول الطِرِمّاح :

نُصُرٌ للذليل في ندوة الحي مَرَائيب للثَّأى (٢) المنهاضِ

وقول أبي تمام :

وطول مقام المرء في الحي مُخْلِقٌ لديباجتيه فاغترب تتجدد

فكل ماتراه على تقوية عمل الصفات بلام التقوية .

وعلى ذلك تقول :

١ : ( المرؤوس تابع رئيسه ) و ( تابع لرئيسه ) . وبعضهم يحسب

---

(١) قُتُل : جمع قتول وهو الكثير القتل .

(٢) المرائب : جمع مِرْأب وهو المصلح ، والثأى : الفساد .

هذا خطأً على توهم أن وجه اسم الفاعل أن يتعدى تعدية فعله ، وفعله لايتعدى باللام ! . كأن اللام هاهنا للتعدية !!...

٢ً : و ( خوفك الحربَ ومنها ولها ) ، كله عربيٌ جيد . ومنهم من يأبى ( خوفك لها ) بدليل عدم ورود ( خاف له ) . مع أن الأصل لو فطن إليه ( خافها ) واللام فيه للتقوية .

٣ً : و ( نظرك الأمرَ وفيه وإليه وله ) . وبعضهم يحسب الصلة باللام خطأ لأن ( نظر له ) معناه : ( أغاثه ورثي له ) ، وهو غير مايقصدون . والصواب جوازه على أن اللام فيه للتقوية .

٤ً : و ( أمكنهم الأمرُ ) . وتقول من ذلك : ( الأمر ممكنٌ لهم ) على أن اللام للتقوية . ولا تقول منه : ( الأمر يمكن لهم ) على هذا الحد . لأن لام التقوية لامحل لها في المفعول إذا لم يتقدمه الفعل .

٥ً : و ( أعطيت فلاناً راتبه ) ، ولا تقول : ( أعطيت لفلان راتبه وقد أعطي له الراتب ) كما هو الشائع . لأن ( أعطى ) تتعدى بنفسها إلى مفعولين ولا تدخل لام التقوية على أحدهما مالم يتقدم على فعله كما فصلناه (١) .

---

(١) وهو تحقيق ابن هشام ( المغني ج ١ ، ص ١٧٧ و ١٧٨ .. ) !
وغريب على هذا قول الأستاذ داغر في ( تذكرة الكاتب ) : « ويقولون : أعطاه إلى إحدى بنتيه ، ولا يخفى أن الفعل أعطى ممـا ينصب مفعولين . وقد يعدّى أولها باللام عند مخالفة الترتيب وتقديم الثاني عليه كما في المثال . فالصواب أن يقال : أعطاه إحدى بنتيه ، أو لاحدى بنتيه . » !
فلست أدري كيف يقول : « وقد يعدى أولها باللام عند مخالفة الترتيب » ـ

هـذا وكتاب الدواوين يختارون الدلالة على المفعول بـِ ( اللام ) تارة و ( إلى ) أخرى ، ولو باين اختيارهم هذا وجه الصواب . يقصدون بذلك الإستغناء عن الشَّكل . يقولون مثلاً : ( تمنح الرخصة لفلان ) أو ( إلى فلان ) . ولا يُعدّون الفعل في ذلك بنفسه البتة ، إرادة توكيد معنى المفعولية في خواطرهم ، ودفعاً لاحتمال خطئهم في تمييز المفعول من نائب الفاعل أو سواه ، لو بقي المعوّل على الشَّكل . وفي ذلك من سقم العبارة ماتراه !!...

أما تعويلهم على لام التقوية قصدَ تمييز ( المفعول ) فوجيه ما اتسعت له اللغة ، لاسيما في الجمل الطويلة . ألا تراك لو قلت : ( انتقاد المعلم الجاهل مضحك ) احتمل ( الجاهل ) الجرَّ عَلَى الوصفية للمعلم ، والنصبَ

---

ـومن أين أتى به ؟ ! .. فالمشهور أن هذا من خطأ المصنفين ، وأن ابن مالك قد أنكر دخول اللام على أحد المفعولين هاهنا البتة ، وأن ابن هشام قد عارضه فقال : « إلاّ أن يتقدم أحدهما عَلَى الفعل » . ولم يقل أحد بجواز ذلك في السعة إذا خولف الترتيب كما ادّعاة الأستاذ . حتى إنهم خرجوا على الشذوذ قول ليلى :

أحجّاج لا تعطي العصاة مناهمُ . ولا الله يعطي للعصاة مناها

قال ابن هشام : «وهو شاذ لقوة العامل» وروى صاحب الهمع عن الفارسي مثل ذلك . والذين انتحلوا لخطأ المصنفين وجهاً قال بعضهم : اللام فيه زائدة ، كما قاله المبرد في قوله تعالى : « رَدِفَ لكم » ، وقال بعضهم : اللام على إشراب ( أعطى ) معنى فعل يتعدى باللام ، كما قاله ابن هشام في قوله تعالى أيضا « رَدِفَ لكم » ، وقال آخرون : بل اللام هاهنا لشبه التمليك ! لكن الأكثرين على أن الظاهر ترك اللام لأن مدخولها مفعولٌ لـِ ( أعطى ) وهو يتعدى بنفسه .

على المفعولية للمصدر ؟ . فإذا أدخلت اللام فقلت : ( انتقاد المعلم للجاهل مضحك ) دُفعَ اللبس وفهم المقصود بغير شَكل .

وجماع القول في ذلك : أن لام التقوية لا تدخل على مفعول فعل يتعدّى بنفسه مالم يتأخر الفعل عن مفعوله هذا . وأنّ اللام إذا أعقبت المصادر والصفات كأسماء الفاعلين وصيغ المبالغة فدخلت على مفعولاتها ، لم يلزم عن ذلك تعدية أفعالها باللام ، لأنها قد تكون لام التقوية فتعدى الأفعال بنفسها وأنه يُستحب دخول هذه اللام ما اتسعت له اللغة لا سيما في الجمل الديوانية الطويلة ، دفعاً لإشكال المعنى .



٩

# (٦) حمل (لو) على: إنْ

قد منع الأستاذ أسعد خليل داغر إنزال (لو) منزلة (إن) فأبى قول القائل: (وليعلموا أني لا أرهب جانبهم ولو كنت وحدي) وقال: (والصواب: وإن كنت). والعجب للأستاذ كيف يدفع مانصّت عليه أمهات كتب اللغة والنحو، وما ورد في التنزيل وكلام العرب موردًا صريحًا متعالمًا. قال أبو العباس المبرد في كتابه (الكامل)[١] عند شرحه قول الأخطل:

قومٌ إذا حاربوا شدّوا مآزِرَهم    دون النساء ولو باتت بأطهارِ

«وقوله ولو باتت بأطهار، فلو أصلها في الكلام أن تدلّ على وقوع الشيءُ لوقوع غيره. تقول: لو جئتني لأعطيتك، ولو كان زيد هناك لضربتهُ. ثم تتسع فتصير في معنى إن الواقعة للجزاء. تقول: أنت لاتُكْرِمُني ولو أكرمتُك، تريد وإن أكرمتك. قال الله عز وجل: وما أنت بمُؤْمنٍ لنا ولو كُنّا صادقين[٢] فأمّا قوله عزّ وجلّ: فَلَنْ يُقْبَلَ مِن أحَدِهِم مِلْءُ الأرض ذَهَبًا ولو افتَدَى به[٣]، فإنّ تأويله عند أهل اللغة: لايُقْبَلُ به أن يتبرّأ وهو مقيم على الكفر ولا يُقْبَلُ إن افتَدَى به، فلو في معنى إنْ».[٤] وفصّل صاحب المغني

---

(١) ج ١، ص ١٦٢.

(٢) يوسف.

(٣) آل عمران.

(٤) قال أبو منصور الثعالبي في فقه اللغة (ص ٥٣٦): «قال الفراء: لو، تقوم مقام إنْ الخفيفة كما قال عزّ وجلّ: لِيُظْهِرَهُ على الدِّين كلِّهِ

وجوه ( لو ) ومحّص أقوال النحاة فيها ثم قال : « والحاصل أن الشرط متى كان مستقبلاً ، محتملاً ، وليس المقصود فرضه الآن أو فيما مضى فهي – أي لو – بمعنى إنْ ، ومتى كان ماضياً أو حالاً أو مستقبلاً ، ولكنه قصد فرضه الآن أو فيما مضى ، فهي الامتناعية » .

فمقالة الكتّاب على هذا صحيحة فصحيحة لاغبار عليها ، واعتراض الأستاذ مدفوع بإجماع النصوص كما رأيت .

---

– ولو كَرِه المشركون . ولولا أنها بمعنى إنْ لاقتضت جواباً ، لأن لو لابد لها من جواب ظاهر أو مضمون مضمر كقوله تعالى : ولو نزّلنا عليك كتاباً في قِرْطاس فلَمَسوه بأيديهم لَقالَ الذين كفروا إنْ هذا إلاّ سِحْرٌ مبين » .

# (٥) كلا وكلتا

يجريان مجرى المثنى إذا أُضيفا إلى الضمير ، فتقول : رأيت الرجلين كليهما والمرأتين كلتيهما . ويعربان بالحركة إذا أُضيفا إلى الظاهر ، فتقول : مررت بكلا الرجلين وكلتا المرأتين .

ومن كتابنا من يُجريهما مع الظاهر مُجراهما مع الضمير ، فيقول : مررت بكلَيِ الرجلين وكلتَيِ المرأتين ، بالياء كتابةً ولفظاً ، كما تقوله بنو كنانة . ومنهم من يجريهما مع الضمير مُجراهما مع الظاهر ، فيقول : مررت بهما كلاهما وكلتاهما ، كما تقوله بنو الحارث .

وهذا وذاك وَهْمٌ على اللغة الجارية المشهورة .

ذلك ، ويقع الإخبار عن ( كلا و كلتا ) بالإفراد والتثنية ، والأول هو الأجرى والأشهر . قال صاحب المصباح : « وأمّا كِلاَ بالكسر والقصر فاسمٌ لفظه مفرد ومعناه مُثَنًّى ويلزم إضافته إلى مثنى، فيقال : قام كلا الرجلين ورأيت كليهما . وإذا عاد عليه ضمير فالأصح الإفراد نحو : كلاهما قام . قال تعالى : كلتا الجنّتين آتتْ أُكُلَها[1] . والمعنى : كل واحدة منهما آتت أُكُلَها . ويجوز التثنية فيقال : قاما »

---

(١) قال الزمخشري في الكشاف : « وآتت ، حمل على اللفظ . لأن كلتا لفظه لفظ مفرد . ولو قيل : آتتا ، على المعنى لجاز » ( الكهف ) .

# (٦) حروف التعدية

يشكل على كثرة الكتاب وجه تصريف حروف التعدية . وليس هو عند التحقيق بالمطلب اليسير ؛ فإنه يحتاج إلى مراجعة وتفقه واستقراء . وقد أبلى صغار المترجمين في هذا الباب ، بتورية وجه الصواب وإبهامه وتعميته على الكتاب ، بلاءً مذكوراً . فهم يحرّفون الكلم عن منازله ليطابقوا به الأصل الفرنسي . فإذا الأفعال اللازمة في العربية متعدية في كلامهم ، وإذا المتعدية منها لازمة في عرفهم ، وإذا المتعدي بنفسه يتعدى بالحرف ؛ إلى غير ذلك من وجوه التشويه التي أشاعوها وأذاعوا بها في غير تورّع أو احتياط .

من ذلك أنهم يقولون :

١ً : (احتاطوا المدينةَ) كما يقولون : Ils ont entouré la ville

وصوابه : (احتاطوا بها) أو (أحدقوا بها) ...

٢ً : و (احتفَل العيد) كما يقولون : La fête est solennisée

وصوابه : (احتُفِل به) لأنه لازم .

٣ً : و (يقتضي له كذا ..) كما يقولون : Il lui faut qc.

وصوابه : (هو يقتضي كذا) أو (يلزمه كذا) لأن الفعل متعدٍ .

٤ً : و (ينتج منه) كما يقولون : Il en résulte

وصوابه : (يُنتَج منه [1]) على المجهول . لأن (نتج) متعدٍ

---

(١) مجازاً لأن الأصل أن يقال : نتجها وَلَداً بمعنى وَلَّدها ولداً (المصباح) .

خلافا للفعل الفرنسي فإنه لازم [1] . ويمكن أن يقال هنا (ينجم عنه) على المعلوم لأنه فعل لازم .

وربما قالوا (ناتج) [2] ترجمة لِ résultat وهو خطأ . إذ الناتج بمعنى المُنتج ، لأن (نتج) متعدٍ كَـ (أنتج) . فالصواب أن يقال : نتيجة) أو منتوج) .

٥ً : و (أنت مفوض بعمل ...) كقولهم :

tu es autorisé de faire qc.

وصوابه : (هذا العمل مفوّض إليك) لأنه من (فوّض إليه العمل) . وشبيه بذلك قولهم : (أذنته بكذا) ، وصوابه : (أذنت له فيه) .

٦ً : و (أعطيت إليه كذا ..) كقولهم : je lui ai donné qc. أو je lui ai versé qc. . وصوابه : (أعطيته إياه) .

فالفعل يتعدّى في الفرنسية إلى الآخذ بالحرف ويتعدى في العربية إلى الآخذ والمأخوذ بنفسه .

٧ً : و (منحت إليه كذا ..) كقولهم : je lui ai accordé qc. أو je lui ai attribué qc. . وصوابه : (منحته كذا) . ومثله

---

(١) لا يأتي نتج لازماً إلا بمعنى حمل . قال صاحب المصباح : «وقد يقال نتجت الناقة ولداً بالبناء للفاعل على معنى وَلَدت أو حَمَلت . قال السَّرَقُسطي : نتج الرجلُ الحاملَ وضعت عنده ونتجت هي أيضاً حملت ، لغة قليلة» .

(٢) بحث هذه المادة الأستاذ العوامري في مجلة مجمع اللغة العربية الملكي (ج ٢ ، ص ٢٦٤) .

قولهم : ( خولت الأمر إليه ) ، وصوابه : ( خوّلته الأمر ) .

٨ : و ( استقلَّ السيارةَ أو القطار ) كقولهم : Il a pris l'auto, le train ، واستقلَّ الشيءَ في العربية حمله كقلّه وأَقلّه . فالصواب إذاً أن يقال : ( استقلته السيارةُ أو قلّته أو أقلّته ) !!...

٩ : و ( ضحّى راحته وشرفَه .. ) كقولهم : Il a sacrifié son repos, son honneur . وصوابه : ( ضحّى براحته وشرفِه .. ) . فالفعل لا يتعدى لما قصدوه بغير ( الباء ) !!...

ومثل ذلك كثير يستوقف الناظر المتأمّل كلما ألقى له البال !!...

...

ومن مشاكل هذا الباب أنه يلتبس عليهم تعدية الفعل بغير الحروف المنصوص عليها في مادّته . وبعضهم يحسب أنه إذا نص المعجم على تعدية الفعل بحرف من الحروف الجارّة التزم الفعل هذا الحرف ولم يجاوزه إلى ما سواه البتة . والمعروف بالاستقراء أن نص المعجم على حرف معناه استعمال الفعل به في الوجهة التي عينها . فإذا احتاج الفعل إلى متعلِّقات أخرى اتسع لها معناه ، فلا بد من استعمال الحروف الموصلة إلى هذه المتعلِّقات ، على ما فصلته كتب النحو وأمّهات كتب اللغة . وقد يكون من هذه الحروف المفصّلة معانيها ما ينحو بالفعل النحو الذي يفضي به إليه الحرف المنصوص عليه في المعاجم . فيتعدى الفعل بحرفين سماعي وقياسي لقصدين متماثلين .

وقد كنا أبنّا ذلك في كلامنا على تعدية ( أجاب ) ، فقلنا : ( تقول

قد أجبت في الكتاب وبالكتاب ، وقد أجبت عنك وعلى ورقة بيضاء ، وقد أجبت لأمر مهم وعن الأسئلة من أوّلها إلى آخرها ) ، وقلنا : ( تقول وإنّما أجبتكم على ما جاء في كتابكم ) استغناء بما في الكتاب من موضوعية ترتب الجواب التي تقتضي ( على ) ، إذا اردت أن ينصرف الذهن إليه .

فلا يغني الكاتب على هذا مراجعة مادة الفعل في المعجم التماسا للوقوف على الحروف التي توصله إلى متعلِّقاته سماعاً . إذ لا بد له من الوقوع علَى وجوه تصريف الحروف الجارّة في كتب النحو اطّرداً وقياساً .

فانظر إلى قول الرسول عليه السلام : « تُقطَعُ يدُ السارق في ربع دينار » ، وقوله : « دَخَلت امرأةٌ النارَ في هرّة ربطتها ، فلم تُطعِمها ولم تَدَعْها تأكلُ من خَشاش الأرض » ، وما جاء في حديث ( سبعةٌ يُظِلُّهمُ اللهُ في ظِلّه ) قال : « ورجلان تحابّا في الله اجتمعا عليه وتفرّقا عليه » ، وقول عليّ كرم الله وجهه : « يهلِكُ فيَّ رَجُلان ، محِبٌّ مفرِطٌ وباهتٌ مفترٍ »(١) . فإنك تعلم من كتب النحو أن ( في ) ها هنا قد أتت للتعليل ، ولن تقع بحالٍ علَى تعدية الأفعال المذكورة بهذا الحرف ، لمثل هذا القصد ، لو عمدت إلى نص المعجم عنها .

وغريبٌ على هذا أن يمنع الأستاذ داغر قول القائل : ( يعاونهم في إنشائها ويساعدهم في إدارة شؤونها ) . قال : وتعدية هذين الفعلين بِـ في

---

(١) النهج ( ج ٣ ، ص ٢٦٤ ) .

خطأ صوابه بِـ على ) . أقول : يُعدّى الفعلان المذكوران بِـ ( على ) سماعاً وغيرها من الحروف الجارّة قياساً ، إذا اقتضى الحال ، واتسع معنى الفعلين . فـ ( في ) ها هنا للظرفية المجازية [1] . وتخريج الكلام أن ( المعاونة ) كانت ( في الإنشاء ) كما كانت ( المساعدة ) في ( الإدارة ) . أما المعاوَن عليه في الأول ، والمساعَد عليه في الثاني ، فهو المشقة التي تعترض ( الإنشاء والإدارة ) مثلاً . وإنما اكتُفي من ذكر ( المشقة ) بذكر متعلِّق يغني عنها لظهور الغرض به . والذي ذكرناه في الكلام كثير . فانظر إلى قول الرسول في حديث ( سبعةٌ يُظِلُّهمُ اللهُ في ظلِّه ) : « إمام عدْلٌ وشاب نشأ في عبادة الله » ، وفي حديث المبايعة : « ولا تعصوني في معروف » ، بل في قوله : « كلُّ سُلامى عليه صدَقةٌ ، كلَّ يوم يعين الرجلَ في دابته يحامله عليها ويرفع عليها متاعَه ، صدقةٌ » . فكلُّه على الظرفية المجازية . والأخير شبيه بما اعترض عليه الأستاذ . قال الشيخ العدوي الحمزاوي في شرح صحيح البخاري : « قوله يحامله بالحاء المهملة أي يساعده في الركوب » [2] !! . . .

ونحو ذلك قوله في حديث الأضحية : « كُلُوا وأطعِموا وادَّخِروا

---

( ١ ) وقد خرّج الجمهور الأمثلة السابقة على الظرفية المجازية أيضاً . وجاء في تقييد هذه الظرفية أنه لا يكون فيها للظرف احتواء أو للمظروف تحيز . فالأول كقولك : زيد في الصلاة . والثاني كقولك : العلم في الصدر . ويجتمع الشرطان في قولك : النجاة في الصدق ، فليس فيه للظرف احتواء ولا للمظروف تحيّز .

( ٢ ) صحيح البخاري ( ج ٤ ، ص ٢٧٦ ) .

فإن ذلك العام كان بالناس جهد فأردتُ أن تُعينوا فيها » ، فقد قيل إنّ الضمير في ( فيها ) عائد إلى المشقة المفهومة من الجَهْد . فيكون تحرير القول : ( فأردت أن تُعينوا الفقراء في المشقة ) !!..

وانظر إلى قول عليّ رضي الله عنه : « ألا فاعملوا في الرَّغبة كما تعملون في الرَّهبة » [1] ، وقوله : « اتقوا الله في عباده » [2] ، وقوله : « فمن صدّق بهذا فقد كذّب القرآن واستغنى عن الإعانة بالله في نيل المحبوب ودفع المكروه » [3] . بل انظر إلى قوله من خطبته في الاستسقاء : « اللهمّ قد انصاحت جبالُنا ، واغبرّت أرضُنا ، وهامت دوابُّنا ، وتحيّرت في مرابضها ، وعجّت عجيجَ الثكلى على أولادها ، وملّت التردد في مراتعها ، والحنين إلى مواردها . » [4] فقد عدّى ( التردد ) بِـ ( في ) على الظرفية قياساً ، وهو يتعدى بِـ ( إلى ) على ما هو نص المعجمات سماعاً ، فتقول : ( وملّت التردد إلى مراتعها ) !!..

وانظر آخر الأمر إلى قوله عزوجلّ : « وإن استنصروكم في الدين فعليكم النصر إلاّ على قوم بينكم وبينهم ميثاق والله بما تعملون بصير » [5] ، فهو على الظرفية المجازية . والمستنصر عليه هاهنا اعداء الدين وقد حذف لظهور الغرض بما ذكر .

وغريب على هذا أيضاً أن يمنع الأستاذ داغر قول القائل : ( لمته

(١) نهج البلاغة ( ج ١ ، ص ٦٧ ) . (٢) نهج البلاغة ( ج ٢ ، ص ٩٨ ) . (٣) النهج ( ج ١ ، ص ١٢٤ ) . (٤) النهج ( ج ١ ، ص ٢٢٥ ) . (٥) سورة الأنفال .

لما فعل ) لعدم النص على تعدية الفعل بـ ( اللام ) ، وهو قياس لا شأن للسماع فيه . فأنت تقول : ( علامَ لمته ؟ ولِمَ لمته ؟ وفيمَ لمته ؟ وبم لمته ؟ ) كله صحيح . كما تقول : ( قد لمته على ما فعل ، ولِما فعل ، وفيما فعل ، وبما فعل ) . فاللام في ذلك للتعليل . وقد يكون ( الملوم له ) هو ( الملوم عليه ) ، وقد يكون غير ذلك . فأنت تقول : ( لمتك على فعلتك لتكررها منك ) و ( لمتك على ما كان لتحذيري إياك من الوقوع فيه ) . فالملوم من أجله في كلا القولين غير الملوم عليه كما ترى . وأنت تقول : ( لمتك لما بدر منك ) فيكون الملوم عليه مفهوماً من ذكر الملوم بسببه ، بل يكون إياه كذلك . لكن في اعتماد اللام منحى يُتوجه إليه ، هو القصد إلى بيان سبب اللوم وإرادة هذه الجهة على التخصيص !!

وأغرب من هذا وذاك اعتراض الأستاذ على قول القائل : ( ويبذل عنايته في طبعها ) ، قال : ( والعناية إنما تكون بالشيء لا فيه ) . ونحن لا نعارض الأستاذ في أن تعدية الفعل إنما تكون بالباء ، لكننا ننازعه في تعليق الحكم بصحة القول على ثبوت صحة التعدية .

فقد يكون تحرير القول : ( ويبذل في طبعها عنايته ) فيكون تعلق الظرف بفعل ( البذل ) لا بـ ( العناية ) . وهو على حدّ قول علي رضي الله عنه من خطبة في الملاحم : « ولم يستعظموا بذل أنفسهم في الحق »[1] !!...

---

(١) النهج ( ج ٢ ، ص ٤٨ ) .

وخلاصة القول : انه لا بد في الحكم على تعدية الأفعال بالصحة والفساد من مراجعة كتب اللغة لاستقراء وجوه استعمال الحروف الجارة في المعاني المطّردة قياساً ، ومن اعتماد نصوص المعاجم وما شابهها للوقوف منها على ما خُصّ به كلٌّ فعل من هذه الحروف سماعاً . ولا يمنع استعمال الفعل بحرفه السماعي المنصوص عليه ، في وجهة معينة ، أن يجيء بالحرف القياسي في منحى يشابه الوجهة المذكورة أو يلابسها . وكل ذلك يحتاج إلى تروية وتدقيق .

## الفصل الحادى عشر:

### (١) وإلا لكان كذا

تسمّح به كثير من الأئمة الحذاق في مصنفاتهم . فأدخلوا اللام في جواب (إن) المقرونة بـ (لا) حملاً لها على (لو) لأنها أختها ، خلافاً لما اعتمده الجمهور في ذلك .

وقد صرّح بجواز دخول اللام في هذا الموضع بعض أيمة العربية كابن الأنباري [١] والدماميني [٢] . وفصّل ذلك الخفاجي ، قال في شفاء الغليل (ص ١٧٦) في كلامه على (لو) : « إدخال اللام في جوابها ظاهر وأما في جواب إن ، فقيل إنه من خطأ المصنفين وليس كذلك . لانها تخرّج عَلَى أنها جواب لو مقدر والتقدير في قولهم : وإن لا لكان كذا ، فلو كان لكان كذا ، ترقياً من مرتبة الشك إلى الجزم » . ومهما يكن من الأمر فعندي أنه على الجواز لا بأس به ولو لم يناهز حد القول المشهور .

---

(١) رواه الأزهري في شرحه على قواعد الإعراب قال : « ومنع الجمهور دخول اللام في جواب إن وأجازه ابن الانباري » ( ص ١١ ) .

(٢) رواه محمد الأمير في شرحه على مغني اللبيب إذ عرض لقول الشاعر :

أما والذي لو شاء لم يخلق النوى ... لئن غبت عن عيني لما غبت عن قلبي

قال : « قوله لما غبت ، قال الدماميني يمكن أنه جواب إن والجملة جواب القسم ؛ فيكون مستنداً لنحو قولهم : وإلا لكان كذا » . ( ج ١ ، ص ٢١٠ ) .

والغريب أن الأستاذ أسعد خليل داغر قد جرى في كتابه تذكرة الكاتب (ص ٧٤) على تخطئة قول القائل: (وإلاّ لنحج)، اعتماداً منه لمذهب الجمهور. ثم عاد فأثبته في ملحق كتابه المذكور (ص ٧) حين أخذ على الكتّاب قولهم: (إذا دققت النظر لرجعت إلى كلامي)، قال: « والصواب بدون اللام. نعم إنهم أجروا إن الشرطية مجرى لو في إدخال اللام على جوابها كقولهم: وإلاّ لكان كذا، ولكنهم لم يجروا إذا هذا المجرى » فتأمل !!..

## (٢) لا أعلم ما إذا كان

يتألف حول هذا التركيب النافر صور متشابهة من الأساليب النابية ؛ ساقتها إلى لغتنا جماعة المترجمين . فقد ذهبوا في توفية حق الترجمة مذهباً غلَوا فيه حتى جروا منه مجرى الضد . تراهم يجارون في النقل عن الفرنسية أوضاع هذه اللغة ورسومها ؛ وينظمون الكلام العربي ويؤلفونه على نهج اللغة الأجنبية وأساليبها .

فهم قد رأوا مثلاً أنّ ( si ) في الفرنسية تجري مجرى ( إذا ) و( إن ) في العربية . فحسبوا أن ضبط المعنى يقتضي إثبات أحد هذين اللفظين كلما عرضت تلك بلا تأمل أو نظر . والأصل لو يغاير ما ذهبوا إليه كل المغايرة . فإذا صادف معنى كلمة في لغة ، معنى كلمة في لغة سواها، فإنما تقع المصادفة والترادف بينهما في وضع خاص لا على الإطلاق . ولا يلزم من توافيهما حيناً أن تجري الكلمة مجرى أختها حيثما عرضت وعلى أيّ حال ركبت . إذ قلّما يتفق أن تساير كلمة في لغة ، سواها في لغة أخرى ، في كل ما تندفع إليه من المواضع وما يتفرع عليهما من المعاني . وسترى أن هذا الوهم قد أفضى بهم إلى مسخ المعاني وتحريف أوضاع اللغة ، واستدرجهم إلى صور من القول لا تمت إلى العربية بغير مفرداتها حيناً وبغير حروفها حيناً آخر !!

فهم يقولون : ( لا أعلم إذا كان فلان قد نجح ، وإن كان هو في القرية أو في المدينة ، وما إذا كان يرضى بذلك ، وأعلمونا عما إذا كان

يرغب في ذلك ، وفيما إذا كان يريد البقاء ، وانظر إذا كان فلان قد أتى ...). ويجري كل ذلك في الوهم والشطط مجرى الصورة الواحدة. وحظه من الشيوع بحيث لا يخلو منه مقال أو كتاب أو حاشية أو تعليقة. وقد نبه عليه كثيرون.

فما الذي عناه كتابنا حين قالوا: (لا أعلم إذا كان فلان قد نجح، وإن كان هو في القرية أو في المدينة ...) ونحو ذلك من الصور ؟!.

وفي جوابه نقول: إنهم عنوا مدلول العبارة الفرنسية الذي يؤديه مثل هذا التركيب. لأن الجمل قد ألفت كما ذكرنا على نظام هذه اللغة. ومدلول العبارة الفرنسية في الجملة الأولى: (أن علم المتكلم لا يثبت النجاح لفلان ولا ينفيه أيضاً) ومدلولها في الثانية: (أن معرفته قد استوت في الحكمين المذكورين لا يدري أيهما ثبت لفلان).

وسبيل التعبير عن هذين الغرضين في العربية هو الاستفهام. تقول: (لا أعلم أنجح فلان ؟أو هل نجح ؟، ولا أعلم أكان في القرية أم المدينة؟) تقول هذا ولو أن مرادك محض الإخبار بعدم العلم لا تبتغي الاستفهام، كما تعنيه العبارة الفرنسية المترجمة (١) !!

---

(١) فكأن الإخبار هاهنا لما تردد به الذهن بين أمرين: كثبوت النجاح لفلان وانتفائه عنه، وككون فلان في القرية وكونه في المدينة، شابه الاستفهام فيما يعرب عنه من تردد الفكر، فغلبت صورته عليه. وفي باب الاستفهام من ذلك نظائر كثيرة. ألا ترى أن هذا المعنى لا يؤديه نحو قولك على جهة الإخبار: (لا أعلم أن فلاناً قد نجح، ولا أعلم أنه في القرية ولا أنه في المدينة)!!..

وعلى هذا النحو تقول في بقية الجمل التي أوردناها لك : ( لا أعلم أيرضى بذلك ، أو هل يرضى به ؟ وأعلمونا أيرغب في ذلك ؟ وأعلمونا أو يريد البقاء ؟ أو هل يريده ؟ وانظر أأتى فلان ؟ أو هل أتى ؟ ... ) . كله على الاستفهام [١] وعلى حذف ( كان ) لأن المراد لا يقتضيها البتة .

أما مفهوم قولهم : ( لا أعلم إذا كان فلان قد نجح ، وإن كان هو في القرية ، أو في المدينة ) ونحوه كقولهم : ( أنظر إذا كان فلان قد أتى ) ، لو ذهبتَ تخرجه على النهج العربي ، فخلاف المقصود من العبارة الفرنسية البتة .

لان مؤدّاه الصحيح كمؤدّى قولك على الشرط : ( إذا نجح فلان فانا لا أعلم ، وإن كان هو في القرية أو في المدينة فأنا لا أعلم ، وإذا أتى فلان فانظر ) وليس من فرق بين القولين ( بعد حذف كان ) إلاّ القلب [٢] . ومقتضى الشرط أن تقصد بقولك المذكور : أن عدم علمك بوجه من الوجوه قد ترتب على ثبوت نجاح فلان ( في الجملة الأولى ) ، كما تعلّق على ثبوت

---

(١) والذي قاله النحاة في تخريج إعراب هذه الجمل : إن الفعل كـ ( علم ونظر ) قد عُلق بالاستفهام عن الوصول باللفظ إلى مفعوليه ( كما هو في علم ) أو إلى مفعوله ( كما هو في نظر ) ، فجرى عمله على الجملة الاستفهامية محلاً بحكم طلبه لها من حيث المعنى . فالجملة في موضع نصب على أنها سادّة مسدّ المفعولين في ( علم ) ومسدّ المفعول في ( نظر ) على ما هو المشهور .

(٢) فعبارة الجزاء وهي فيما مرّ : ( فأنا لا أعلم ) و ( فانظر ) قد اظهرت في هذا الأسلوب بعد أن كان يدل عليها في الأسلوب الأول العبارة التي تقدمت جملة الشرط

كون فلان في القرية أو في المدينة( في الثانية ) ، وأنّ صدور النظر منه مشروط بإتيان فلان ( في الثالثة ) !!...

فأين هذا من الأصل الذي ترجم عنه ؟ أفرأيت كيف التوت بهم المسالك حين قصدوا المشاكلة الحرفية بين أسلوب اللغتين ؟!.

وجملة الأمر : أن مدلول العبارة الفرنسية الذي ترجمت عنه هذه الصور المختلفة لايؤديه في العربية غير الاستفهام بعينه . وأنّ وضعهم ( إن وإذا ) موضع ( ) الفرنسية هاهنا يحوّل هذه الصور في الغالب إلى الصيغة الشرطية ، خلافاً للمقصود . وأنّ إضافتهم ( كان ) في كل ذلك من قبيل اللغو .

أمّا نحو قولهم : ( لا أعلم فيما إذا كان وعما إذا كان و ... ) فلا يخرّج على وجه البتة ولا يمت إلى العربية بغير ألفاظه فتأمّل !! .

---

أي : ( لا أعلم ) و ( انظر ) . ذلك كقولك : ( أنت ظالم إن فعلت ) لو جعلته : ( إن فعلت فأنت ظالم ) . قال ابن جني في باب الفرق بين الإعراب والمعنى : « فهذا ربما أوهم أن أنت ظالم ، جواب مقدم ، ومعاذ الله أن يقدم جواب الشرط عليه . وإنما قوله : أنت ظالم ، دالٌ على الجواب وسادٌ مسدّه ، فأما أن يكون هو الجواب فلا » ( الخصائص ج ١، ص ٢٩١ ) .

## (٣) لم يعد قادراً على التعليم أو صالحاً للعمل

تركيب شائع تناقلته أقلام الكتاب عامتهم وخاصتهم ، فهو سائر على أفواههم ، جارٍ على ألسنتهم ، لا يكاد يخلو منه كتاب في ديوان، أو مقال في صحيفة .

وقد نبّه إلى فساده بعضهم لكنه لم يبسط القول في علة هذا الفساد ، ليقع للكاتب التأمل والنظر !..

فجملة الأمر أن الكتّاب حين يقولون هذا النحو من التركيب يعنون أن فلاناً كانت له حال من الأحوال ثم انصرفت عنه . فقولهم : ( فلان لم يعد قادراً أو صالحاً ) مؤدّاه على قصدهم ( أنه كان قادراً وصالحاً ) فيما مضى فعاد ( لايقدر ولا يصلح ) . وسبيل هذا القصد أن يعبر عنـه بنحو قولك : ( عاد لا يقـدر ولا يصلح أو غير قادر أو صالح ) ، فينزع النفي من ( عاد ) ويدخل على خبره . وإلى مثل هذا أشار الأستاذ أسعد خليل داغر في كتابه ( تذكرة الكاتب ) ، فكان الرأي مارآه .

وعلة ذلك أن ( عاد ) هاهنا بمنزلة ( صار ) جملة . فمعنى ( لم يعد قادراً على التعليم أو صالحاً للعمل ) على التحقيق كمعناه جملة لو حلّت فيـه ( صار ) محـلّ ( عاد ) . أي كقولك : ( لم يصر قادراً على التعليم أو صالحاً للعمل ) .

ولا يخفى أن معنى هذه الجملة غير ماعناه الكتاب وقصدوا إليه بالعبارة الأولى . إذ مؤداها أنك كنت ترقب يوماً يكون فيه صاحبك ( قادراً أو

صالحاً ) فلم يغدُ كذلك ، لا أنّه كان ( قادراً أو صالحاً ) فأصبح غير ذلك .
فالأسلوب الذي يؤدي مثل هذا المعنى هو قولك : ( عاد لا يقدر ولا يصلح ) أو : ( عاد غير قادر أو صالح ) . فإذا أنت أنزلت في ذلك ( أصبح ) أو صار مكان ( عاد ) لم تتغير وجهة المعنى .

وغريب أن يبسط الكلام على هذا التعبير الأستاذ عبد القادر المغربي في الجزء الأول [1] من مجلة مجمع اللغة العربية الملكي ويحتج له بالحديث ولا يتنبه إلى موطن الوهم فيه . فقد فرغ الأستاذ من بحثه إلى القول : « ويمكن أن نلخص البحث بقولنا إن استعمال فعل عاد في النفي عربي صحيح ، لكنه قليل الاستعمال في كلام الفصحاء الأقدمين . وإنما كثر استعماله في عصر الترجمة ، فهو إذن ليس أسلوباً إفرنجياً محضاً » .

ونحن لا نخالف الأستاذ في جواز تسليط النفي على ( عاد ) ؛ لأن كتب النحو واللغة لم تمنع منه ، ولو أنه في السماع نادر . لكنه على جوازه يصرف المعنى إلى غير ما أراد الكتاب وعنوه كما بيناه . وهو ما تجب الإشارة اليه !! .
فالأستاذ مع إفصاحه عما قصد إليه الكتاب بهذا التعبير في وضوح وجلاء ؛ قد فاته أن دخول النفي علَى ( عاد ) يفضي بالعبارة إلى غير هذا القصد . فالعبارة فاسدة إذا أُريد بها ما أراده الكتاب ، صحيحة إذا حملت على نحو قولك : ( لم يصر فلان قادراً أو صالحاً ) ؛ وهو لم يخطر للكتاب ببال ! .

أما الحديث الذي احتج به الأستاذ فهو قوله صلى الله عليه وسلم : « أعدتَ فتاناً يامعاذُ ؟» .

---

(١) ص٣٣٦ و٣٣٧ .

قال الأستاذ : «وانظر لو أن معـاذاً أراد أن يجيب النبي عن قوله ، أيقول له : لست فتاناً يارسول الله ، أم يقول : لم أعد فتاناً . وقوله : لم أعد فتاناً ، هو من الأساليب الجديدة نفسها التي تكون فيها عاد بمعني صار ، وزعم المترجمون أنها غير عربية» .

أقول : لو كان جواب معاذ رضي الله عنه : ( لم أعد فتاناً ) ، لم يكن هذا من الأساليب الجديدة في قليل أو كثير . لأن معناه : ( لم أصر فتاناً ) أي لم أصبح كذلك . والكتاب إذا قالوه عنوا به : ( عدت غير فتان ) على ما هو أسلوبهم الجديد ، وشتان ما بين المعنيين . فعدم صيرورتك فتاناً شيء وصيرورتك غير فتان شيء آخر ، كما لا يخفى [1] . فليس ( عاد ) في أسلوب الكتاب بمعنى ( صار ) كما ادعاه الأستاذ البتة ! . .

وانظر إلى قول الأستاذ نفسه : «ودخول فعل العود في هذه التعابير قد حدث في أواسط القرن الماضي منذ شاعت الترجمة عن اللغة الفرنسية . وقد وجدوا فيها للنفي أداتين : Ne pas و Ne plus فجعل المترجمون يترجمون الجملة التي فيها Plus بإلحاق فعل العود فيها . ولا يخفى أن النفي مختلف في الجملتين . فقولنا : ما قدرت أن أرى زيداً ، يفيد مجرد نفي القدرة . أما قولنا :

---

(١) وانما قد بدا الفرق هاهنا بين نفي ( عاد ) ونفي خبرها وهو لايبدو بين نفي ( كان ) وخبرها ، إذ تقول : ( كنت لاأصلح ) فيكون بمنزلة قولك : ( لم أكن أصلح ) جملة . ذلك لأن ( عاد ) من أفعال الانتقال . فنفي بلوغك حالاً من الأحوال كقولك : ( لم أعد ولم أغد صالحا ) ليس بمنزلة إثبات بلوغك خلافه كقولك : ( عدت أو غدوت غير صالح ) أو ( عدت أو غدوت لا أصلح ) !! .

ماعدت أقدر أن أرى زيداً ، فيفيد نفي القدرة مع الإشارة إلى أني كنت أقدر أن أراه قبل ذلك ، أو المعنى : أني لا أقدر أن أراه الآن أما قبل الآن فكنت أقدر أن أراه . وهكذا قولنا : فلان ليس صديقاً لي ؛ وما عاد صديقاً لي . فإن الثانية تفيد نفي صداقته بعد أن كانت حاصلة » .

فالكتاب إذاً لا يستعملون اليوم فعل العود منفياً بمعنى الصيرورة . فمعنى قولك : ( ماعدت أقدر أن أراه ) : أنك اصبحت : ( لا تستطيع العودة إلى رؤيته ) ؛ خلافاً لما شاع عن العرب . قال صاحب الكشاف في قوله تعالى : ﴿إنهم إن يظهروا عليكم يرجموكم أو يعيدوكم في ملتهم﴾ [1] : «أو يعيدوكم، أو يدخلوكم في ملتهم بالإكراه العنيف ويصيروكم إليها . والعود في معنى الصيرورة أكثر شيء في كلامهم ، يقولون : ماعدت أفعل كذا ؛ يريدون ابتداء الفعل » !! .. والكتاب يريدون العودة إلى الفعل لا ابتداءه ! .

**وموجز القول : أن الخلاف في نحو قولك : ( لم يعد كذلك ) ليس في محض دخول النفي على ( عاد ) ، بل في دخوله عليه وإرادة غير المعنى الذي يقتضيه ، كما فصلناه .**

---

(١) الكهف

## (٩) جواب (لمّا)، هل يكون فعلاً مضارعاً؟

يقول كتاب الدواوين: (لمّا كان النظام يجيز ذلك، نوافق على هـذا التدبير) و(لمّا كانت الحاجة ماسّة إلى ذلك، نرجـو منكم)، ويقول مثـله كثير من كتاب الصحف. ووجـه الكلام أن يقال: (وافقنا عَلى هذا التدبير) و (رجونا منكم). فالجمهور على أن جواب (لمّا) لا يكون مضارعاً. امّا قوله تعالى: «فلماّ ذَهَب عن إبراهيمَ الرَّوعُ وجاءَتهُ البُشْرى، يُجادِلُنا في قوم لوطٍ»[١]، فقد قالوا إنه على حـذف الجواب وقدّروه (أقبل يجادلنا)، أو على تأويـله بالماضي وقدّروه (جادلنا).

قال الزمخشري في كشافه[٢]: (وقوله يجادلنا كلام مستأنف دالّ على الجواب، وتقديره: اجترأ على خطابنا، أو: فطن لمجادلتنا، أو: قال كيت كيت ثم ابتدأ فقال: يجادلنا في قوم لوط). وقد ذكر بعد ذلك بعض الأوجه وأوّلها على أن الأصل في الجواب أن يكون ماضياً.

فالوجه إذاً أن يعدل عن المضارع وعليه كلام العرب شعراً ونثراً. وما جاءَ منه خلاف ذلك فهو على حذف الجواب، وحذفه في التنزيل والشعر كثير. فتأمّل!..

---

(١) سورة هود.

(٢) ج ١، ص ٤٤٧ (الطبعة الأولى للمطبعة البهية المصرية)

# الباب الثاني

# الفصل الاول

## حرف الألف

﴿آجر﴾ آجره إذا كان ( أفعله ) فهو مؤجر إيجاراً ، وهو المشهور . وإذا كان ( فاعله ) فهو مؤاجر مؤاجرةً . وخصصه الزمخشري فجعل الأول للدار ، والثاني للأجير كشاهره وعاومه ، وعممه كثيرون .

أمّا قول كتابنا : آجار الدار وتأجيرها ، فهو لحن . إلاّ أن يعنوا بِ ( الآجار ) جمع ( أجر ) سماعاً ، والقياس أُجور ، وقلما يقصدونه. ( المصباح والتاج ) .

﴿إبالة﴾ يقولون : ( جاء هذا ضِغثاً على إبالة ) ، أي بلية فوق بلية . وهم يوردونه بكسر اللام ، يحسبون تاءه ضميراً ، والصواب فتحها . فالإبالة معناها الحزمة من الحشيش والحطب ، وقد جاءت بتخفيف الباء وتشديدها وعلى ( إيبالة ) أيضاً . أما الضِغث بالكسر فقبضة من الحشيش . ( اللسان ) .

﴿الأرّم﴾ يقولون : ( يحرّق على الأرّم ) ، يحكونه على وجوه مختلفة لا يمت أحدها إلى صواب . و ( الأُرَّم ) بضم ففتح مشدّد كـ( رُكّع ) جمع ( أرْم ) ، قيل هي الأضراس أو الأنياب أو الأسنان .[1] وأصل

(١) وقيل أطراف الأصابع وقيل الحجارة .

الكلام : حرق الأُرَّمَ أو حرّقها أو لاكها أو علكها ، إذا سحق بعضها ببعض من الغيظ والغضب . وأكثر الكتاب يقولون : (على الأرّمِ) جاراً ومجروراً . والصحيح أنه ( حرّق عليّ أو عليك أو عليه الأُرَّمَ ) بذكر المغضوب منه و ( الأُرّم) بعده مفعول به . قال الزمخشري : «رأيت حُسّادك العرّم ، يحرقون عليك الأُرّم» . وقال الشاعر :

نُبِّئْتُ أحماء سُليمى أنما ظلّوا غِضاباً يعلكُون الأُرّما

وروي ( يحرقون الأُرّما ) . وقال آخر :

يلوكُ من حَرَدٍ عليّ الأُرّما ...

وشبيه به قوله تعالى في سورة آل عمران : «وإذا لقوكُم قالوا آمنّا ، وإذا خَلَوْا عضّوا عليكم الأناملَ من الغيظ» . ( الأساس واللسان ) .

﴿ الأرش ﴾ لِديَةِ الجراحة كـ (أُكُل) والجمع أروش . قال الفيومي : ( أرش الجراحة ديتها والجمع أروش مثل فَلْس وفلوس ) . ولا يكسر أوّله كما يقوله بعضهم .

﴿ أزّر ﴾ قال الزمخشري في الأساس : «ويُسمّي أهل الديوان ما يكتب في آخر الكتاب من نسخة عمَلٍ أو فصلٍ في بعض المهات الإزارَ ، وأزّرَ الكتاب تأزيراً ، وكتب لي كتاباً مصدّراً بكذا مؤزّراً بكذا» . وهو طريف في الاستعمال .

﴿ الأزمة ﴾ الأزْمة اسم من أزِم الزمان إذا اشتد بالقحط . وهو بسكون الزاي على المشهور ، يجمع على أزماتٍ وإزَمٍ وأزْمٍ . وبعضهم يشدد الميم ويكسر الزاي فيقول : (أزِمّة) ، والأزِمّة جمع زمام كما

لايخفى !!.. وقد جاء في الحديث : اشتدّي أزْمَةُ تنفرِجي » . ( اللسان والتاج ) .

﴿ تأسّس ﴾ مطاوعاً لِ ( أَسّس ) ليس من اللغة . فالوجه أن يقال : أُسِّس ، على البناء للمفعول . وقد نبه إليه كثيرون .

﴿ إطار ﴾ لما يحيط بالشئ جمعه أُطُر بضمتين كَ كتاب و كُتُب ، وإزار وأُزُر ، وفراش وفُرُش ، وجدار وجُدُر . ويجمع في كلام الكتاب ( إطارات ) بالألف والتاء ، وهو لم ينقل وليس بالقياس . ( اللسان والتاج ) .

﴿ تأكّد ﴾ في اللغة لازم كَ توكّدَ وتوثّقَ ، وفي كلامهم متعدٍ كَ تيقّنَ .

﴿ اللهم ﴾ قال الخفاجي في شفاء الغليل : « يستعمل على ثلاثة أنحاء ، الأول : النداء المحض وهو ظاهر ، الثاني : الإيذان بندرة المستثنى كما تقول : اللهم إلا أن يكون كذا ، الثالث : الدلالة على تيقن المجيب للجواب المقترن به وقد وقع في حديث البخاري : اللهم نعم وذكر ذلك شرّاحه ، وليس هذا الاستعمال مولّداً » . وكأنّ الخفاجي قد نقل هاهنا عبارة ابن الأثير في النهاية . والكتاب يشتبه عليهم بعض هذه الوجوه .

﴿ أنِس ﴾ أخذ الأستاذ داغر على الكتاب قولهم : ( يأنسون إلى ذلك الوطن ) وجعل صوابه : ( يأنسون به أو يصبون إليه ) [1] .

---

(١) تذكرة الكاتب ، الملحق ( ص ٥ )

ولست أدري ما وجه التخطئة والتصويب ؟!

فلعلّ الأستاذ لم يقف على حكاية الزمخشري في الأساس . قال : « وأَنِستُ به واستأنَستُ به وأَنِستُ إليه واستأنستُ إليه » واحتج لذلك بقول الطِرِمّاح :

كلُّ مستأنس إلى الموت قد خا ض إليه بالسيف كلَّ مخاض

وقول آخر :

إذا غاب عني بعلُها لم أكن لها زؤوراً ولم تأنس إليَّ كلابها

فإذا قصد الكتاب من ( أنس ) ، حنَّ وصبا ، فوهمهم سواء في الصلتين . وإذا عنوا به خلاف ( الوَحشة ) ، فقد أصابوا على ما رأيت ، وأصاب من قال : ( أنس به ) أيضاً ، وهو الأصل . وكلام الاستاذ على هذا مأتي من وجوه !

﴿ آنية ﴾ جمع إناء كـ ( أردية ) جمع رِداء و ( أخبية ) جمع خِباء و ( أكسية ) جمع كِساء و ( أسقية ) جمع سِقاء . ويظنه بعضهم مفرداً كما هو في قولهم : ( أحضر معك كلَّ آنية تجدها ) ، وقد أشار إليه الخفاجي . أمّا ( الأواني ) على فواعل فهو جمع الجمع . قال الفيومي : « الإناء والآنية الوعاء والأوعية وزناً ومعنى ، والأواني جمع الجمع » . وعليه نصوص المعجمات .

﴿ اونة ﴾ جمع أوان كـ ( أزمنة ) جمع زمان و ( أمكنة ) جمع مكان و ( أطعمة ) جمع طعام و ( اجوزة ) جمع جواز . ويظنه جماعة

مفرداً فيدخلون عليه ( كلاً ) كما حكاه اليازجي في قولهم : ( هذا الامر لايتيسر كل آونة ) ، وهو وهم .

## حرف الباء

《 بحّة 》 يقولون : ( في صوته بَحّة ) بالفتح وهي ( بُحّة ) بالضم . ف ( البَحّة ) الفعلة الواحدة من ( بحّ ) ، و ( البُحّة ) الاسم منه . ويقال : رجل أبحّ وامرأة بَحّة وبحاء . ( اللسان والتاج ) .

《 تبحبح 》 يظنه بعضهم عامياً وليس كذلك . قال صاحب الأساس : «وتبحبح في الأمر توسّع فيه من بحبوحة الدار وهي وَسَطها، وتبحبحت العربُ في لغاتها اتسعت فيها» .

وفي حديث خزيمة : « تفطّر اللِحاء وتبحبح الحياء » ؛ قال صاحب النهاية : « أي اتسع الغيث وتمكن من الأرض » .

ويأتي ( تبحبح ) متعدياً ؛ تقول : ( تبحبح الدارَ وبحبحها ) إذا توسطها وتمكن منها . ( التاج ) .

《 البحبوحة 》 بضم الباء ، وكتابنا يحكونها بالفتح خطأ . وهي من كل شيء وسطه وخياره . ففي الحديث : « من سرّه أن يسكن بُحبوحة الجنة فليلزم الجماعة » . وقال البحتري يصف قصر المعتز :

مَلّيتَهُ وعَمَرْتَ في بُحبوحةٍ  من دار مُلكك ألفَ حولٍ كاملِ

( اللسان ) .

﴿ برطيل ﴾ بكسر الباء وفتحها لحن . أشير إلى ذلك في (فروق حقي) وغيره . قال سيبويه بعد حكاية ماجاء علَى (فِعْليل) كَ (بِرطيل)، و(فُعْلَيْل) كَـ (غُرْنَيْق) : «ولا نعلم في الكلام فَعليل ولا شيئاً من هذا النحو لم نذكره» . وقال ابن السكيت في الإصلاح [1] : «ما كان على مثال فعيل أو فعليل أو مفعيل فهو مكسور الأوّل لم يأت فيه الفتح» !

﴿ بكرة ﴾ جاؤا على بَكرة أبيهم، إذا أتوا جميعاً، مثل من أمثال العرب . وقد حكوا باءه مفتوحة والكتاب يضمونها دوماً . ففي الحديث : «جاءت هوازن على بَكرة أبيها»، قال صاحب النهاية: «هذه كلمة للعرب يريدون بها الكثرة وتوفير العدد وأنهم جاؤا جميعاً لم يتخلف منهم أحد» !

أمّا (البُكرة) بالضم فهي الغدوة . تقول : أتيته بُكرة أي باكراً . قال تعالى في كتابه العزيز : (وقالوا أساطيرُ الأوّلينَ اكْتتبها فهي تُملَى عليه بُكرةً وأصيلاً) [2] .

﴿ بلّغ وتبلّغ ﴾ تقول : بلّغَهُ الأمرَ أو البلاغَ أو القرارَ وأبلَغَهُ إيّاه، وقد بلِّغ فلانٌ الأمرَ أو البلاغَ أو القرارَ وأبلِغَهُ علَى المجهول . أمّا تبلّغ فلانٌ الأمرَ أو البلاغَ أو القرارَ، على ما هو شائع في الدواوين، فليس بشيء البتة . والصواب أن يقال : بُلّغ أو أبلغ، على المجهول ! . (اللسان والتاج) .

---

(١) المزهر (ج ٢، ص ٣١) . (٢) الفرقان .

﴿ بهر ﴾ بهرة يبهره إذا غلبه وفضله كفتح يفتح . وليس من باب نصر ينصر كما يخاله الكتاب . ( اللسان ) .

﴿ بيطار ﴾ بفتح الباء والكتاب يكونه بالكسر خطأ .

﴿ بينا وبينما ﴾ قال صاحب النهاية في حديث ( بينا نحن عند رسول الله ﷺ إذ جاءه رجل ) : « أصل بينا ، بين ، فأشبعت الفتحة فصارت ألفاً . يقال بينا وبينما ، وهما ظرفا زمان بمعنى المفاجأة . ويضافان إلى جملة من فعل وفاعل أو مبتدإ وخبر ، ويحتاجان إلى جواب يتم به المعنى . والأفصح في جوابهما أن لا يكون فيه إذ وإذا ، وقد جاء في الجواب كثيراً . تقول . تقول بينا زيد جالس دخل عليه عمر ، وإذ دخل عليه عمر وإذا دخل عليه عمر » .

فظهر بذلك أنك تقول : ( بينا أو بينما نحن في الدار أقبل فلان ، وإذ أقبل ، وإذا أقبل ) ، كله بمعنى المفاجأة . و ( بينا وبينما ) تلزمان إلى ذلك صدر الكلام في استعمال العرب كما رأيته . قال صاحب القاموس : « وبينا وبينما من حروف الابتداء »[1] . والكتاب يخرجون في استعمالها عما وضعا له البتة . يقولون : ( أنت قد ربحت بينما أنا قد خسرت ) ، و ( هو قد أكرمك بينما أنت لم تُعنَ به ) ، و ( فلان لم يقدم بينما وعد بذلك ) ، وكله لا يمت إلى الأصل الذي ذكرناه . فتأمل ![2] .

---

(١) أراد بالحرف الكلمة كما جاء في الشرح .

(٢) قد بسط الكلام في ذلك الأستاذ العوامري في مجلة مجمع اللغة العربية الملكي بمصر ( ج ١ ، ص ١٤٢ ) .

# الفصل الثانى

## حرف الجيم

﴿ الجُرح ﴾ بالضم لا بالكسر . وهو بالفتح المصدر . أمّا (القرح) فهو بالفتح والضم لغتان . قال تعالى : « إن يَمْسَسْكُمْ قَرْحٌ فقد مسّ القوم قَرحٌ مِثلُهُ ، وتلك الأيامُ نُداوِلها بين الناس » . وقد قرئ بالضم أيضاً .

﴿ جرّس ﴾ جرّسه إذا شهّره وارد ، ويحسبه كثرة الكتاب عامياً . قال الخفاجي في شفاء الغليل : «جرّسه إذا شهّره ، وأصله أنّ من يشهرُ يُجعل في عنقه جرس ويركب على دابّة مقلوباً أي وجهه من جهة ذنبها » . و (المجرّس) إلى ذلك : المجرب المحنّك . ففي حديث ناقة النبي ﷺ : « وكانت ناقة مُجرّسة » . قال صاحب النهاية : «أي مجرّبة مدرّبة في الركوب والسير ، والمجرّس من الناس الذي قد جرّب الأمور وخبرها » !

﴿ جدر والجدري ﴾ تقول : جُدِر وجُدّر على المجهول فيهما إذا ثار به الجُدَري أو الجَدَري . ومن ذلك تقول : هو جدير ومجدور ومجدّر . أمّا قولهم : جدّر بالتشديد والفتح والجدْري بسكون الدال ومجدِّر بالتشديد والكسر ، فلحن شائع . (الأساس واللسان) .



١١

﴿ الجَنان ﴾ للقلب بالفتح لا بالكسر . قال ابن منظور : «والجَنان بالفتح القلب لاستتاره في الصدر ، وقيل لوعيه الأشياء وجمعه لها ، وقيل الجنان رُوع القلب وذلك أذهب في الخفاء ، وربما سمي الروح جناناً لأن الجسم يجنه » أي يواريه .

وجَنان الليل : سواده ، وجَنان الناس : دهماؤهم ، والجَنان : ثوب يواري الجسد . كله بالفتح . (الصحاح) .

﴿ الجواز ﴾ لصك المسافر شائع ، وليس يحتاج أن يضاف إلى (السفر) . قال صاحب الأساس : «وخذ جوازك ، وخذوا أجوزتكم ، وهو صك المسافر لئلا يتعرّض له » . وجمع الجواز أجوزة كما رأيت ، كزمان وأزمنة وأوان وآونة ومكان وأمكنة . وفي استعمال (الجواز) للصك الذي يجوز به المسافر نسبة إلى الأصل ظاهرة .

وقد جاء (للسُّقية) تجوز بها الإبل . قال الراجز :

ياصاحب الماء فدتك نفسي عجّل جوازي وأقلّ حبسي

ومثله (الفَسح) . قال صاحب القاموس : « والفَسح بالفتح شبه الجواز ، فسح له الأمير في السفر كتب له الفَسح » . وكله من التسمية بالمصدر !

﴿ جوعان ﴾ تقول : هو جائع وجَوْعان بفتح الجيم ، وهي جائعة وجَوْعى بفتحها أيضاً . وبنو أسد تقول في (فَعْلان) ، (فَعْلانة) ،

فتكون عندهم جَوْعانة بفتح الجيم أيضاً . اما جُوعان وجوعانة ، بضم الجيم فيها ، فلحن خالص !

## حرف الحاء

﴿ حداه وحدا به ﴾ كثرة اللغويين اليوم على تخطئة من يقول : ( والذي حدا بي إلى كذا ) . إذ يرون وجه الكلام : ( والذي حداني على كذا ) . وقد قال به الشيخ إبراهيم اليازجي وجاراه فيه كثيرون . ولست أرى لهذه التخطئة وجهاً البتة . لأنك تقول : ( حدوت الإبل وحدوت بها ) إذا سقتها ، فتقول من ذلك على المجاز : ( حداني الأمر إلى كذا وحدا بي ) إذا ساقك إلى ما تشير إليه .

وهكذا تقول : ( حداني الأمر على كذا ) إذا بُعثت وحملت على أمر . وفي حديث الدعاء : « تحدوني عليها خَلّةٌ واحدةٌ » . قال صاحب النهاية : « أي تبعثني وتسوقني عليها خصلة واحدة . وهو من حدو الإبل فإنه من اكبر الأشياء على سوقها وبعثها وقد تكرر في الحديث » .

ومن ذلك قولهم : ( أهبتُ به إلى الخير ) أي دعوتُه وأصله : ( أهاب الراعي بالإبل ) إذا صاح بها وقال : هابِ هابِ . ( اللسان والأساس ) .

﴿ التحرير ﴾ : ينزلونه منزلة ( الكتابة ) وليس هو كذلك .
قال صاحب الأساس : « وحرّر الكتاب : حسنه وخلّصه بإقامة حروفه وإصلاح سقطه » . ومثله قول الخوارزمي في مفاتيح العلوم : « والتحرير كأنه الإعتاق وهو نقل الكتاب من سواد النسخة إلى بياض نقي » .
وعلَى هذا ما جاء في تفسير القرطبي حول قوله تعالى : « رب إني نذرت لك ما في بطني محرّراً »[1] . قال : [ قوله تعالى : ( محرراً ) مأخوذ من الحرية التي هي ضد العبودية ؛ من هذا تحرير الكتاب وهو تخليصه من الاضطراب والفساد ] .

وقد أشار إلى هذا اللحن كثيرون .

﴿ الحراك ﴾ للحركة بفتح الحاء ، وجلّهم يكسرها كما هو في قولهم : ( لا حِراك به ) . قال الفيومي : « الحَراك مثل سلَام : الحركة » . وحكى ابن منظور : « وتقول : قد أعيا فما به حَراك ، قال ابن سيده : وما به حَراك أي حركة » . وقال جرير :

يصرعن ذا اللبِّ حتى لا حَراك به وهن أضعفُ خلقِ الله إنسانا

﴿ حرمه ﴾ تقول : حرمه الشيءَ ، تُعديه بنفسه . وأكثر الكتاب يُعديه إلى مفعوله الثاني بِـ ( من ) ، ولم يسمع ! وقد نبه عليه كثيرون .

﴿ التحري ﴾ لقصد الشيء وتعمد طلبه ، يتعدى بنفسه .

---

( ١ ) آل عمران .

وأكثر الكتاب يُعديه بِ (عن) أو (على)، ولم ينقل! وقد نبه عليه الشيخ إبراهيم اليازجي.

﴿المحاضرة والخطبة﴾ أكثر اللغويين على إنكار استعمال (المحاضرة) لما شاعت له. ذلك بأنهم لم يجدوا في أصول معانيها ما يسوّغ أن تستؤدى هذه الدلالة الشائعة. قال الأستاذ داغر: «ويستعملون – حاضر ومحاضرة ومحاضر – بدل – خطب وخطبة وخطيب. وقد عم هذا الإبدال على ما فيه من الخطإ. حتى أنك لتراه دائراً في أفواه المتكلمين وألسنة الخطباء وأقلام الكتاب فكأنهم يتوهمون أن كلمة، محاضرة، أضخم لفظاً وأفخم معنىً من كلمة، خطبة، فيؤثرونها عليها في الاستعمال».

والحق أن كثرة الأدباء على إيثار (المحاضرة) لما أريد بها، يتقاضونها مفهوماً يميزها مما خصّوا به (الخطبة)، التماساً لدقة الأداء. ولهم بعض العذر في هذا الاصطفاء. فهم لم يعدلوا عن (الخطبة) ويستحبوا (المحاضرة) طلباً (لضخامة اللفظ وفخامة المعنى)، كما قاله الأستاذ، بل ليبتغوا من ذلك حدَّ التعبير وإحكام المعنى.

فـ (الخطبة) عندهم: هي الكلام الذي يُخطب به الناس (في شؤونهم العامة)، و (المحاضرة): هي الموضوع الذي يُحاضر به جماعة المتعلمين (في ناحية علمية). فهم يقولون: (ألقى الزعيم خطبته السياسيّة الرائعة في بيان موقف الحكومة)، كما يقولون: (ألقى العالم محاضرته العلمية الطريفة في أثر

المداواة بالأشعة )، أو : ( ألقى الأستاذ محاضرته الأدبية الشائقة في الأدب ) ؛ يريدون بذلك ميز ( المحاضرة ) من ( الخطبة ) !

وفي نصّ اللغة على معاني ( المحاضرة ) ومواطن استعمالها ما يؤيد مقالة الأدباء في الجنوح بها إلى الصفة ( العلمية التعليمية ) . فـ ( المحاضرة ) معناها ( المناظرة )، وهي قد اشتهرت بذا أول الأمر اشتهاراً، فقالوا : ( المحاضرات الشعرية ) . ثم انتقلت إلى مجالس العلماء ففشت بهذا الطابع أيضاً . قال صاحب مفردات الراغب : « وحاضرته محاضرة وحِضاراً إذا حاججته من الحضور، كأن يحضر كل واحدٍ حجته » . وقال الحريري في مقامته القهقرية : « فهزّني لقصدهم هوى المحاضرة واستجلاء جنى المناظرة » . قال الشيخ محمد عبده : « هوى المحاضرة : شوق مجالسة العلماء » . هذا، وقد جاء في أمثال العرب : ( خير العلم ما حوضر به ) . قال أبو العباس المبرّد في الكامل [1] : « ومن أمثال العرب : خير العلم ما حوضر به، يقول : ما حفظ فكان للمذاكرة » . وإذا أردت أن تجعل في هذا المثل ما يقوم مقام ( حوضر به ) قلت بلا ريب : ( خير العلم ما نوظر به أو نوقش أو ذوكر ) . ومتى انتهى معنى ( المحاضرة ) إلى ما رأيت غدا انحرافه إلى المعنى الشائع قريباً ميسوراً . وليكن إطلاق ( المحاضرة ) على ( الخطبة العلمية التعليمية ) مجازاً من مجالسة العلماء ومحاججتهم باعتبار الاتصال والمجاورة !

فنحن لا نقول : إن ( حاضر ) قد قيل قديماً لما يقال له اليوم، وإنما نقرر أن إشرابه هذا المعنى يستلزم انحرافاً ليس بدعاً في تنقل معاني الكلم وتجددها

---

(١) ج ٢ ص ١٧٦ .

مع الزمن . ولو كانت تؤلف في لغتنا المعاجم الدورية على ما تؤلف عليه في لغات الغرب ، للمست من تجدد المعاني وتقلبها بالتدريج ما يؤيد قولنا هـذا ويسيغ ما ذهبنا إليه .

وصفوة القول : إن الأدباء قد ابتغت بإيثار ( المحاضرة ) على ( الخطبة ) دقة المؤدّى كما بيناه . وأنه لا بأس باستعمال ( المحاضرة ) لِـ ( الخطبة العلمية التعليمية ) ولا غضاضة في قول الكتاب : ( حاضر فلان بموضوع كذا ) ، لأن لهذا وذاك نسبة ظاهرة إلى المعنى الأصلي . ونحن نقول ذلك على جهة الاقتراح وللمجمع أن يقول كلمته فيه .

﴿ حصب ﴾ حَصِبَ وحُصِبَ وحَصِّبَ جلده ، فهو محصوب ومحصَّب ، بفتح الصاد ، إذا أصابتـه الحَصبة ، بسكون الصاد وفتحها وكسرها . أما قولهم : محصِّب بكسر الصاد وتشديدها فهو لحن لأنه يقتضي : حصَّب على المعلوم ، ولم ينقل . ففي حديث مسروق : « أتينا عبد الله في مجدَّرين ومحصَّبين » على البناء للمفعول ! ( اللسان ) .

﴿ الحصبة ﴾ الشائع فيها ضم الحاء وهو لحن ، والصواب كسرها .

﴿ مستحكم الحلقات ﴾ يبنونه للمفعول فيفتحون الكاف . وهو للفاعل كافُه مكسورة . لأنه من : استحكم الشيء ، لازماً ، إذا تمكّن وصار محكماً !

﴿ الحمارة والصبارة ﴾ حَمَارَّةُ القيظ وصَبَارَّةُ القر بتشديد الراء وتخفيف الميم والباء ، وفي ظن الكتاب أنهما على العكس . على أنه قد تخفف الراء في لغة ، لكن تشديد الميم والباء لم ينقل البتة . وقد أشار إلى ذلك الأستاذ

داغر . قال السيوطي في المزهر ( ج ٢ ، ص ٧٠ ) : [ وقال ( ابن مكتوم ) أيضاً : جاءت أربعة أحرف على ( فعالّة ) لم يأت غيرها فيما ذكره الأصمعي ، وهي : غبارّة الشتاء حتى تكون الأرض غبراء لا شيء فيها ، وحمارّة القيظ وصبارّة البرد : شدتها ، وألقى فلان على فلان عبالّته : أي ثقله . قلت : زاد في الصحاح ، الزعارّة بتشديد الراء : شراسة الخلق ] . ومن خطبة لعلي كرم الله وجهه : ( فإذا أمرتكم بالسير إليهم في أيام الصيف قلتم : هذه حمارّةُ القيظ أمهلنا يسبَّخْ عنا الحرُّ ، وإذا أمرتكم بالسير إليهم في الشتاء قلتم : هذه صبارّةُ القرِّ أمهلنا ينسلخْ عنا البرد ... ) وعلى ذلك نصوص المعاجم !

﴿ الحنكة ﴾ الحُنكة والحُنك ، بضم الحاء ، والحِنك ، بكسرها ، للتجربة والبصر بالأمور . والكتاب يحكون ( الحِنكة ) بكسر الحاء لحناً ! وتقول من ذلك : رجل حنيك وحُنُك ومحتِنك ومحنوك ومُحَنَّك ومُحنَك ومُحتَنَك . ( اللسان والتاج ) .

﴿ أحار ﴾ تقول : لم يُحِر جواباً ، من الرباعي ، أي لم ينبس . والكتاب يحكونه بهذا المعنى من الثلاثي فيقولون : ( لم يَحُرْ ) بضم الحاء ، وهو وهم . قال ابن سيده في المخصص : « حار إلى الشيء وعنه رَجَع ، وكلُّ شيء تغير من حال إلى حال فقد حار ، وحارت الغصّة انحدرت وأحارها صاحبها ، وأحرت عليه جوابه رددته » . قال الحارث بن حِلّزَة اليشكري :

لا أرى من عهدت فيها فأبكي ... اليوم دلهاً وما يحير البكاء

وقال الأخطل :

هلاّ رَبعتَ فتسألَ الأطلالا ولقد سألتُ فما أحَرْن سؤالا

﴿ التحوير ﴾ في كلام الكتاب ( للتعديل والتبديل والتنقيح )، وفي اللغة ( للتبييض والتدوير ) . وقد أشار إليه اليازجي . قال الفيومي : «وحوّرت الثياب تحويراً بيضتها ، وقيل لأصحاب عيسى عليه السلام حواريون لأنهم كانوا يحورون الثياب أي يبيضونها ، وقيل الحواريّ الناصر ، وقيل غير ذلك . واحورّ الشيء ابيض وزناً ومعنىً » . وقال الزمخشري : «في عينها حوَر ، واحورّت عينها ... أي ابيضّت ، وجفنة مُحْوَرّة : مبيضّة بالسديف .... ، ودقيق وخبز حُوّارى .. وامرأة حواريّة ، ونساء حواريات : بيض ...... وحوّر القرص دوّره بالمحور» . وعلى ذلك نصوص المعاجم . وغالب حروف المادة راجع إلى البياض كما رأيت !

﴿ الحارة ﴾ للمحلّة تدنو منازلها : عربيّة ، ويوهم بعضهم فيحسبها عاميّة !

﴿ حاز ﴾ المنقول منه : حاز الشيء حوزاً وحيازة إذا ملكه وقبضه ، وحازه إليه واحتازه إليه كضمّه . أمّا تعديه بـ ( على ) كما يستعمله كتاب الدواوين في نحو قولهم : ( حائز على الشهادات ) ، فلم يسمع البتة . ( اللسان ) .

﴿ أحاطه علماً ﴾ لحن أشار إليه كثيرون . قال صاحب الأساس : «ومن المجاز أحاط به علماً : أتى على أقصى معرفته ، كقولك : قتلته علماً ، وعلمه علم إحاطة إذا علمه من جميع وجوهه لم يفُته شيء منها» . فهو

لا يستعمل كما رأيتـه إلاّ لازماً ، وهو إلى ذلك ليس لمحض العلم كما يحسبون ، وإنما هو للإحاطة والتقصّي . وقد جاء في شرح القاموس : « ومن المجاز كل من بلغ أقصى شيء وأحصى علمه فقد أحاط به علمه وعلماً » !

﴿ حار ﴾ مصدره : الحَيْرة والحَيْر والحَيَران ، كله بفتح الحاء . والدائر على الألسنة ( الحِيرة ) بالكسر وهو لحن . فالحِيرة بلد بقرب الكوفة يذكر اللغويون أن النسبة إليه حاري على غير قياس وحيري على القياس !! . ( اللسان ) .

﴿ احتار ﴾ تقول : حرت وتحيرت واستحرت ، أمّا احترت فغير منقول . وبعضهم يتسمح به على ذلك . قال الشيخ مصطفى الغلاييني في كتابه ( نظرات في اللغة والأدب ) :

« وهل يقال : اقتبل وافتهم واختشى واحتار ، بمعنى : قبل وفهم وخشي وحار ؟! أقول قد اشتهرت هذه الألفاظ اشتهاراً يحملنا على قبولها لجريانها على القياس الصحيح » . ونحن نقول في الجواب عن هـذا إن الشهرة عمن لا يحتج بكلامه لا وزن لها ها هنا . ولو كان المقام في ذلك وضع لفظ بالاشتقاق لحاجة إليه في التعبير أو طرد قياس بالاستقراء بغية التسهيل ، لتوجّه للأستاذ كل العذر . أمّا قوله إن هـذه الحروف قد جرت على القياس الصحيح فليس بشيء . وقد بسطنا في نهج الكتاب مفهوم القياس وما ينبغي أن يُحدّ به .

وجملة الأمر عندنا : إمّا أن يضبط لِـ ( افتعل ) قياس توضح شرائطه فيستنّ به ويجرى عليه ، وإمّا أن يقتصر على ما نقل منـه في الاثبات .

وإذا خرجنا عن هـذا فقد عبثنا باللغة في غير احتياط ، وأشعنا الخلل في أقيستها المعروفة بغير حساب .

أمّا ( تطوّر ) فله شأن آخر . فهو من قبيل وضع اللفظ بالاشتقاق الصحيح لمعنى علمي جديد تفتقر إليه اللغة . ويأباه بعضهم كالأستاذ داغر لأن في اللغة ما يقوم مقامه كـ ( تحول وتبدل وتغير وتجدد ) . والصحيح أن هـذه الألفاظ من الشمول بحيث لا تفي بالمعنى الذي يُستأداه ( تطور ) ، اللهم إلاّ أن تُخصّص وتخرج من عمومها بالاصطلاح . وإذا لم يكن بد من التخصيص فاشتقاق لفظ كـ ( تطوّر ) من ( طور ) ، على نحو ما اشتقته العرب ، آدى للمعنى العلمي وأجلى ، وأقرب إلى أساليب اللغة وأصول التأدية !

﴿ مُحْيٍ ومميت ﴾ قال صاحب الأساس : « وناقة مُحْيٍ ومحيية : لا يموت لها ولد ، خلاف مميت ومميتة » . وقد يحتاج إليهما الكتاب للدلالة على هذين المعنيين .

## حرف الخاء

﴿ الختم ﴾ بالكسر غير منقول . وإنما المحكي : الختم بفتحتين أو فتح فسكون ! ( اللسان والتاج ) .

﴿ انخذل ﴾ في كلامهم كثير . وهو غير منقول !

﴿ الخراج ﴾ لما يخرج في البدن من القروح ؛ المشهور فيه بين كتابنا ضم الخاء أو فتحها مع تشديد الراء ، وصوابه بالضم والتخفيف وزان : غُراب ! . وجمعه : أخرجة وخِرجان بالكسر ، والواحدة : خُراجة . ( اللسان والتاج ) .

﴿الخرق﴾ إذا كان للحمق بضم فسكون، والكتاب يحسبونه بفتح فسكون، وهو إذ ذاك للثقب! ففي الحديث: «الرفق يمن والخُرق شؤم». قال صاحب النهاية: «الخُرق بالضم الجهل والحمق، وقد خرِق يخرق خرَقاً فهو أخرق والاسم: الخرق بالضم». وقال صاحب الأساس: «وقد خرِق في عمله، وفيه خُرْقٌ، وهو أخرق، وهي خرقاء» ومن كلام علي عليه السلام: «من الخُرْق المعاجلة قبل الإمكان، والأناة بعد الفرصة»!

﴿الخصلة﴾ بالفتح للخلة، وجمعه: خِصال وخَصلات. وبالضم للشعر المجتمع غالباً ولغيره كالعنقود والعود عليه الشوك، وجمعه: خُصَل. وبعضهم يضمه للمعنى الأول، وبعضهم يكسره، وبعضهم يجمعه على خصائل، وكله لحن. والخصائل جمع خصيلة، وهي كل قطعة من لحم، أو خصلة من شعر. (اللسان).

﴿الخطرة﴾ استعمالها بمعنى الحين صحيح فصيح، ويحسبه أكثرهم لحناً. قال صاحب الأساس: «وما لقيته إلا خطرة وما ذكرته إلا خطرة بعد خطرة، تريد الأحيان». وعليه نص التاج.

﴿الإخطار﴾ الإخطار لم يرد بمعنى الإنذار أو تشديد الأمر كما شاع في استعمالهم. وإنما يقال: أخطره بباله وفي باله وعلى باله، إذا أذكره به. ويأتي لمعان بعيدة عن ذاك أيضاً. يقال أخطره فلان فأُخطر له إذا صار قرينه أي مثله في الخطر، وأخطر المالَ جعله رهناً،

وأخطره عرّضه للهلاك ، وغير ذلك ..

﴿ خطف ﴾ خطف يخطف من باب فرح يفرح ، وبعضهم من باب ضرب يضرب وقيل هو ضعيف . وقد قرئ بهما قوله تعالى: « يكاد البرق يخطَف أبصارهم » . قال صاحب الكشاف : « وقرأ مجاهد يخطِف بكسر الطاء ، والفتح أفصح وأعلى » . أمّا كتابنا فيحكونه كنصر ينصُر ، وليس بشيء . ( الصحاح والتهذيب ) .

﴿ الخُطّاف ﴾ للوطواط بضم الخاء . وقد شاع على الألسنة بالفتح كما رواه معجم ( المنجد ) ، وليس بشيء . والخُطاف إلى ذلك جمع خاطف ، ككُتّاب و كاتب ، وهو الحديدة المعوجّة ومخلب السبع أيضاً . قالت أم الهيثم في وصف جمل :

كأنّ صوت نابِهِ بنابِهِ صريرُ خُطّاف على كلاّبِهِ

وجاء في حديث علي رضي الله عنه : « نفقتك رياء وسمعة للخطّاف ». قال صاحب النهاية : « هو بالفتح والتّشديد للشيطان لأنه يخطف السمع ، وقيل هو بضم الخاء على أنه جمع خاطف أو تشبيهاً بالخُطاف وهو الحديدة المعوجة كالكلاب يُختطف بها الشيء ويجمع على خطاطيف » ! ( الصحاح واللسان ) .

﴿ الخلسة ﴾ بضم الخاء : الاسم من اختلس ، وبفتحها : المرّة من خلس ، وبكسرها غير منقول ! فقول الكتاب : ( أخذ ذلك خِلسةً ) بالكسر لحن ، صوابه بالضم . ففي الحديث : « ليس في النهبة ولا في الخليسة قطعٌ » . قال صاحب النهاية : « وفي رواية

ولا في الخُلسة ، أي ما يؤخذ سلباً ومكابرة » . ( الصحاح والمصباح ) .

《 الخَلة 》 للخصلة بالفتح ، والكتاب يحكونه بالكسر خطأ ! أمّا قول التهذيب : « وإنه لكريم الخِلّ والخِلّة » بكسرهما ، فإنه للمصادقة والإخاء والموادّة . ( التاج ) .

《 خلا على الشيء 》 قال صاحب الأساس : « وخلوت على اللبن وعلى اللحم إذا أكلته وحده ليس معه غيره من تمر أو خبز » . وقال ابن منظور : « وقال اللحياني : تميم تقول خلا فلان على اللبن وعلى اللحم إذا لم يأكل معه شيئاً ولا خلطه به ، قال : وكنانة وقيس يقولون أخلى فلان على اللبن واللحم » . وهو طريف في الاستعمال يحتاج إليه الكتاب .

《 اختلى به 》 شائع كثير يحسبونه كـ ( خلا به ) ، وهو غريب ليس من اللغة ، أشار إليه الأستاذ داغر . فالمنقول : اختلى البقلَ واختلى به إذا احتشه ؛ فهو من الخَلَى ( النبات الرقيق الرطب ) كاحتاشَ من الحشيش . وتقول منه على المجاز : فلان يختلي الرؤوس أي يقطعها ، كما جاء في حديث عمرو بن مُرّة : « إذا اختُليت في الحرب هام الأكابر » . قال صاحب الأساس : « وهذا سيف يختلي الأيدي والأرجلَ . قال :

كأنّ اختلاء المشرفيّ رؤوسهم هُوِيُّ جنوب في يبيس مُحَرّقِ »

ومن ذلك قول عمرو بن كلثوم :

بسمرٍ من قنا الخَطّيِّ لُدْنٍ ذوابلَ أو ببيضٍ يختلينا
نشق بها رؤوس القومِ شقاً ونختلبُ[1] الرقابَ فتختلينا

﴿ تخمر ﴾ كاختمر من الخمر لم ينقل . قال المُطَرِّزي في المُغرِب : «وأمّا خمرّت العصير فتخمر فمما لم أجده» وقد نقله الرصافي في ( دفع الهجنة ) ونبه عليه . فتخمّر بالخِمار إذا لبسه ، وتخمّر بالخمر إذا تكسر به . أمّا اختمر ، فهو مطاوع لخمّره من الخمر وخمّره من الخمار . فتأمّل ! . ( اللسان ) .

(١) الاختلاب : قطع الشيء بالمخلب وهو المنجل الذي لا أسنان له .

# الفصل الثالث

## حرف الدال

﴿ اندحر ﴾ في كلامهم كثير . وهو غير منقول !

﴿ تدخل وداخل وتداخل ﴾ تقول : تدخّل فلان فيما لا يعنيه إذا تكلّف الدخول ، وداخل فلاناً فيما لا يعنيه إذا عارضه ، وداخل فلاناً في أموره إذا باطنه فيها ، فإذا اختص به فقد أصبح دخيله ودُخلله . وتقول : داخله الأمرُ دِخالا ومداخلة إذا دخل فيه .

أمّا التداخل فليس على شيء مما شاع عن كثرة الكتاب ، إذ هو دخول الشيء بعضه في بعض . ومنه رجل متداخل إذا غاظ فدخل بعضه في بعض . ومنه تداخل الأمور : تشابهها والتباسها ودخول بعضها في بعض . وتقول : تداخلني منه شيء ، كما تقول : داخلني وخامرني ! ( اللسان والتاج ) .

﴿ دعك ﴾ دعكت الثوب إذا ألنته ، ومعكت الأديم وعركته ودلكته إذا لينته . ومنهم من يحسب هذا أو بعضه لحنا .

﴿ الدعامة ﴾ في كلامهم بفتح الدال . وفي اللغة بكسرها . ففي الحديث : « لكل شيء دعامة » . قال صاحب النهاية : « الدعامة بالكسر عماد البيت الذي يقوم عليه ، وبه سمي السيد دعامة » .

وقال صاحب الأساس : « ومن المجاز : هو دِعامة قومه : لسيدهم وسندهم . قال الأعشى : كلا أبوينا كان فرعا دِعامة » .

﴿الدّعاوة والدِعاية﴾ الدّعاوة ( بالكسر والفتح أجود ) للادّعاء ! ففي المصباح : « يقال هو دِعي بيّن الدِعوة بالكسر إذا كان يدّعي غير أبيه أو يدعيه غير أبيه ، فهو بمعنى فاعل من الأول ومفعول من الثاني . والدّعوى والدّعاوة والادّعاء مثل ذلك » .

والدّعاية بالكسر للدعوة . ففي كتابه ﷺ إلى هرقل : « أدعوك بدعاية الإسلام » . قال صاحب النهاية : « أي بدعوته ، وهي كلمة الشهادة التي يدعى إليها أهل الملل الكافرة ، وفي رواية بداعية الإسلام وهي مصدر بمعنى الدعوة كالعافية والعاقبة » . وليس قوله : « وفي رواية بداعية الإسلام » بنافٍ نسبة الصحة عن « دعاية » لحكايتها في الروايات الصحاح .

فإذا كانت الدعاية كالدعوة ، والدعوة هاهنا كالدعاء ، والدعاء إلى الشيء كالاستدعاء في الأصل وكالحث والترغيب مجازاً ، كان استعمال الدعاية للمعنى الشائع المتعارف أصح وأجود مما تعلّق به كثرة النقاد وهو الدّعاوة ! ومن هنا : الداعي والداعية أيضاً . قال ابن منظور : « والدّعاة قوم يدعون إلى بيعة هدى أو ضلالة ، وأحدهم داعٍ ورجل داعية إذا كان يدعو الناس إلى بدعة أو دين ، أُدخلت الهاء فيه للمبالغة » . وقد حكى عن التهذيب : « المؤذن داعي الله والنبي ﷺ داعي الأمة

إلى توحيد الله وطاعته » . فهذا مما يؤكد المعنى !

فليس إنكار كثرة النقدة لِ ( الدعابة ) للمعنى الشائع المشهور بشيء البتة .

﴿ تداعى ﴾ قال الأستاذ أسعد خليل داغر في ( تذكرة الكتب ) . « ويقولون ويسقط منها ما كان متداعياً للسقوط ، ولا يخفى أن كلمة «للسقوط» يجب إسقاطها إذ هي حشو لاحاجة إليه ومعناها مستفاد من كلمة : تداعى » أقول الذي منعه الأستاذ وارد في الإثبات . قال ابن منظور : « تداعى البناء والحائط للخراب إذا تكسر وآذن بانهدام » وهو صريح ، وعليه نص التاج ! ..

﴿ تدلل ﴾ تدلل على فلان إذا كان عليه دالّة ، عربي فصيح ، كأدل عليه إذا وثق بحبته فأفرط . وبعضهم يحسبه عامياً ! ..

﴿ أدمن ﴾ أجمع النقاد على أن ( أدمن عليه ) لحن ، صوابه : ( أدمنه ) . وفي الأساس : « أدمن الأمرَ وأدمن عليه : واظب » وفي مقدمة الأدب للزمخشري أيضاً : « وأدمن الأمر وأدمن على الأمر دِمنة » . فتأمّل !!

﴿ دنت وأدنت ﴾ دنت لازماً كاستدنت ، ودنته متعدياً كأدنته وديّنته . فأنا دائن من الأول أي مَدين ، ومَدين أو مديون من الثاني ، ومُدان من أدان . ومن هنا قال ابن منظور : « رجل

دائن ومَدين ومديون ومُدان : عليه الدين » . وقلما يستعمل ( الدائن ) كـ ( المدين ) لموضع اللبس فيه . ومنهم من يأبى ( مُداناً ) يحسبه لحناً كالأستاذ إبراهيم المنذر ، وليس بشيء كما أشار إليه الأستاذ الغلاييني . وهو يكون لحناً إذا كان بمعنى : ( مجزيّ ) لأنه ليس فيه إلا ( دنته أدينه ) ، فلا يكون منه إلا ( مَدين ) . فتأمل !!..

# الفصل الرابع

## حرف الراء

﴿ الرآسة والرئاسة ﴾ أنكر الأستاذ أسعد خليل داغر قول القائل : ( وافتتحت الحفلة برئاسة فلان ) لأنك تقول : « رأس القومَ يرأسهم رآسة » بالفتح ولا تقول : « رئاسة » بالكسر . ونحن نقول في الجواب عن هذا إن بعضهم قد أورد ( الرئاسة ) المورد المذكور . قال صاحب الصحاح : ورأس فلان القومَ يرأس بالفتح رياسة ، وهو رئيسهم » .

وقال صاحب النهاية في حديث القيامة (أَلَمْ أَذَرْكَ ترأسُ وتربَع): « رأس القومَ يرأسهم رئاسة ، إذا صار رئيسهم ومقدمهم » .

هذا ولا أرى قول الأستاذ وجيهاً ولو لم تثبت ( الرئاسة ) مصدراً (لرأس يرأس ) لأنك إذا قلت : « وافتتحت الحفلة برآسة فلان » كان التقدير على وجهٍ ( وهو يرأسها ) ، وإذا قلت « برئاسة فلان » كان التقدير على هذا الوجه (وهو رئيسها ) ، ولا محل للتخطئة البتة !

﴿ رأيَ عيني ﴾ فعل فلان ذلك رأيَ عيني ، وقاله سمعَ أذني ، بالنصب على المصدرية ، تقول مثله العامة كثيراً ، وقلما يقوله كتابنا ! وهو صحيح ذكره سيبويه في ( باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الفعل ) وأوردته المعاجم . قال ابن منظور : « وقالوا :

رأي عيني زيد فعل ذلك ، وهو من نادر المصادر عند سيبويه ، ونظيره : سمعَ أذني ، ولا نظير لهما في المتعديات » . وقال في سمع : « قالوا ذلك سمعَ أذني وسِمعَها وسَماعَها وسَماعتَها ، أي : إسماعها » !..

﴿ ربّحه ﴾ ربحه كأربحه ليس من اللغة ، وهو كثير في كلامهم ! قال الفيومي : « وأربحت الرجل إرباحاً : أعطيته ربحاً ، وأما ربّحته بالتثقيل بمعنى أعطيته ربحاً فغير منقول » . وقال صاحب التاج : « وربّح تربيحاً : اتخذ الرُباح أي القرد في منزله » وهو لازم !..

﴿ الراتب والمرتّب ﴾ للأجر الشهري أو السنوي ، تسمية لابأس بها . وقد أقرها الشيخ مصطفى الغلاييني وبسط القول فيها . فالراتب معناه : الثابت الدائم ، كأنّ أصله الأجر الراتب ، قامت الصفة فيه مقام الموصوف واشتهرت بالاسمية . فأغنى الراتب عن الأجر الراتب والرواتب عن الأجور الرواتب ، كما نابت البواتر والمواضي والمرهفات والبيض عن السيوف البواتر والمواضي والمرهفات والبيض ! وهو كثير . ومن ذلك الصافنات والسابغات والسوابق والجوائب والكوارث وغيرها .

أما المرتّب ، فمعناه : المثبت . فالأجر الشهري أجر مرتب ، والأجور الشهرية أجور مرتبات .

وفي نحو ذلك قال صاحب التاج في (رزق) : «والمرتزقة أصحاب الجرايات والرواتب الموظفة » كما ذكره الغلاييني ، وقال الخوارزمي في

مواضعات ديوان الخراج : « النفقات الراتبة والنفقات العارضة » . فالأولى التي لابد منها ، والثانية : التي تحدث .

وهاهنا المعاش أيضاً . وهو إما مصدر وإما اسم . وقد جاء اسماً لما يعاش به كالمعيش والمعيشة . فإطلاقه على ( الراتب ) لا غبار عليه ، ولا يحتاج إلى تخريج أو تأويل كما يظن بعضهم . قال ابن منظور : « والمعاش والمعيش والمعيشة ما يعاش به » . فلا وجه إذن لإنكار بعضهم له ! بل لا وجه لقول الشاعر معروف الرصافي : « ولو استعملوا بدله المعيشة لكان أقرب إلى العربية » لأنه قد ورد مورد ( المعيشة ) في كلام ابن منظور كما رأيت !..

﴿ رحوم ﴾ كـ ( رحيم ) منقول في اللغة . وقد أنكره الشيخ إبراهيم اليازجي والأستاذ أسعد خليل داغر وليس بشيء ! وأثبته الشيخ مصطفى الغلاييني فيما أخذه على الشيخ إبراهيم المنذر قال : ( قال في لسان العرب : رحيم فعيل بمعنى فاعل ، كما قالوا : سميع بمعنى سامع وقدير بمعنى قادر وكذلك رجل رحوم وامرأة رحوم . وقال في مستدرك التاج : رجل رحوم وامرأة رحوم ، أي رحيم ) ! وهو ظاهر كل الظهور . وقال ابن جني في ( الخصائص ) فيما تلاقى على فعول وفعيل : « أثيم وأثوم ، ورحيم ورحوم ، ومَشِيّ ومَشُوّ ، ونَهِيّ عن الشيء ونَهُوّ » .

هذا ورحوم بمعنى آخر أيضاً ! تقول : رَحُمت المرأة رحامة ككرم ، ورَحِمت رَحَماً كفرح ، ورَحَمت رَحْماً كقتل ، ورُحِمت كعُنِيَ ، إذا

اشتكت رَحِمَها بعد الولادة فهي رحوم ورَحِمَةٌ ورحماء . ( اللسان والتاج ) .

﴿ الاسترحام ﴾ كالاستعطاف . ولم ينقل تعديه إلى غير المسترحَم المستعطَف ، خلافاً لما جرى عليه كتاب الدواوين في مثل قولهم : ( يسترحم فلان تعيينَه ونقلَه وإنصافَه ... ) ! ولو قالوا : ( يلتمس فلان أو يسأل .. ) ونحو ذلك لسلم كلامهم .

﴿ الرزمة ﴾ لما يشد من الثياب ، بالكسر لا بالضم كما تحكيه الكتاب . ويجمع تكسيراً على رِزَم ، كسِدْرة وسِدَر . والفعل منه رَزِم فلان الشيءُ يرزِمه ويرزُمه ، ورزَّمه بالتشديد أيضاً ! ( اللسان ) .

﴿ الاسترسال ﴾ قطع الأستاذ العوامري في مجلة مجمع اللغة العربية الملكي[1] بأن الكتاب يستعملون ( الاسترسال ) في غير ما جعل له ، وأنهم يريدون به جملة ( الانطلاق والمضي ) وهو لا يمت إليهما بصلة .

أقول : إن في معاني ( الاسترسال ) إذا محصت ما يدفع قول الأستاذ ويؤيد مقالة الكتاب ويقع من الناظر موقع الإقناع . ففي اللسان : « استرسل الشيءُ سلِس » . وإذا كان ( الاسترسال ) كـ ( السلاسة ) فالسلاسة اللين والانقياد وهي خلاف الامتناع والاستمساك . فلا يبعد ما عناه الكتاب ها هنا عما جاء في نصوص اللغة البتة . قال ابن منظور : « شيءٌ سلِس : لين سهل ، ورجل سلِس : لين منقاد بين السلَس والسلاسة ... » ثم قال : « سلس المهر إذا انقاد .. » ! وقال الفيومي : « وسلَس البول استرساله وعدم استمساكه » .

---

( ١ ) ( ج ٢ ، ص ٢٦٧ ) .

وقال الزمخشري : « استرسل الشيءُ إذا تسلسل ، ورجل رَسْل فيه لين واسترسال » . فليس بدعاً أن يوضع ( الاسترسال ) موضع ( المؤاتاة ولين المقادة وخفة العنان ) . وإذا كان الأمر على هذا فهو بلا ريب مسبب ( المضي والانطلاق ) ! فإذا قلت : ( استرسل فلان في الضلال والجهالة والغي ) فمؤداه أنه : ( انقاد فيها فلم يمتنع ولم يستعص على مستدرجه ) . وهو بحكم ذلك ( سيمضي وينطلق ) ..!

قال الأستاذ العوامري : ( ويستعملونها دائماً في الشر فلم أر من قال : استرسل فلان في الإحسان أو في المعروف أو في طلب العلم أو نحو ذلك . وليت شعري كيف وصل هذا المعنى إليهم ؟.. ) والجواب عن ذلك سائغ ميسور . فـ ( الاسترسال ) كما بيناه خلاف ( الامتناع ) . فهو كثير في الشر لأن ( الامتناع والاستمساك وعدم الانقياد ) إنما ترجى في القبيح لا في الحسن . وللمكلم فوق ذلك خصائص دقيقة . فإذا كان ( الاسترسال ) نسيب ( المضي والانطلاق ) في الشر والقبيح فلا يلزم عنه أن يكون كذلك في الخير والجميل ! وإذا كانت ( سلاسة القياد ) عيباً في الهوى والضلال فليست مما يكثر قوله في الصلاح امتداحاً !!..

هذا ، وليس الاستعمال المذكور حديثاً كما يفهم من كلام الأستاذ . فانظر إلى قول ابن جني في ( الخصائص ) : ( فهل هذا إلا أدلّ شيء على تأملهم مواقعَ الكلام ، وإعطائهم إياه في كل موضع حقه وحصته من الإعراب ، عن ميزة وعلى بصيرة ، وأنه ليس استرسالاً ولا ترجيماً )[1] وقوله : ( ألا

---

(١) ( ج ١ ، ص ٧٨ ) .

ترى أنهم إذا استرسلوا في وصف العلة وتحديدها قالوا : إن علة شدّ ومدّ ونحو ذلك في الإدغام إنما هي اجتماع حرفين متحركين من جنس واحد )[1] فلا تراه يقصد به إلى ماعناه كتابنا بالاستعمال المشار إليه ؟...

وقد قالوا إلى هذا : « الاسترسال إلى الإنسان كالاستئناس والطمأنينة ». فعلى ذلك تقول : ( استرسل فلان في الجهالة ) إذا استجاب فسلست مقادته ولم ينبُ ، و ( استرسل فلان إلى الشر ) إذا اطمأن وانبسط إليه . كله صحيح في الاستعمال !..

﴿ رضخ ﴾ شائع عند الكتاب بمعنى ( خضع ) و ( أذعن ) وليس هو في اللغة لمثل ذلك . فرضخ النوى أو الحصى أو العظم ... رضخاً ، إذا كسره كالرضح بالحاء . ومنه المرضخة والمرضاخ للحجر يرضخ به الشيء اليابس . ورضخ له من ماله رضخاً إذا أعطاه . ومنه الرضيخة لليسير من العطاء . ففي حديث عمر :« وقد أمرنا له برضخ فاقسمه بينهم » ، قال صاحب النهاية : « الرضخ : العطية القليلة » . وفي حديث علي رضي الله عنه : « ويرضخ له على ترك الدين رضيخة » ، قال : « هي فعيلة من الرضخ أي عطية » . وقد أشار إلى وهم الكتاب في استعماله كثيرون .

﴿ الترضية ﴾ أنكرها الأستاذ أسعد خليل داغر في كتابه ( تذكرة الكاتب ) . قال : « ويقولون : وهو باذل جهده في ترضيته ، أي في طلب رضاه . فيستعملون مصدّر رضّى ، وهو لم يسمع عن العرب أو سمع قليلاً جداً . والمنقول عنهم في هذا المعنى علَى وزن تفعل واستفعل . يقال :

---

( ١ ) ( ج ١ ، ص ١٦٧ ) .

ترضّاه واسترضاه ، أي طلب رضاه » . وقوله : ( فيستعملون مصدر رضّى ، وهو لم يسمع عن العرب ... ) ليس بشيءٍ البتة . فقد حكى الصحاح والأساس واللسان ( رضّى ) بالتشديد . ومصدر ( فعّل ) الناقص ( تفعلة ) بلا خلاف . وليس القول بـ ( الترضية ) موقوفاً على السماع البتة . وعدم السماع ( إذا صح ) لا يقتضي عدم الإطّراد مع وجود القياس ، كما قاله صاحب المصباح في مادة ( خلف ) . وما رأي الأستاذ في قول صاحب التاج : « ورضّاه ترضية أرضاه » وهو مما استدركه على القاموس !!...

﴿ رطب ﴾ الصفة من : رطُب ككرم بالضم يرطُب رُطوبةً ورطابةً ورَطِب كسمع بالكسر يرطَب رطباً ، رَطْبٌ ورطيب ، لا راطب كما يقوله بعضهم !.. ( اللسان ) .

﴿ أرعب ﴾ أنكره الصحاح واللسان وأثبته المصباح والتاج وسكت عنه القاموس ، قال شارحه : « ولا تقل أرعبه وجوزه بعضهم .. » ! وقد قال به على هذا بعضهم وأباه بعضهم . والذي أراه اثباته للنص على السماع ولو قابله المنع . فحجة الإثبات في التعادل أرجح من المنع ها هنا . فأنت تقول : ( رعبه وأرعبه ورعّبه ) فهو ( مرعوب ومرعب ومرعّب ) !.

﴿ بالرغم وعلى الرغم ، فعلت ذلك رغم العقبات وعلى رغم المكائد ﴾ كثرة الكتاب من اللغويين ينكرون هذا التعبير ويستصوبون أن يقال في مكانه : ( فعلت ذلك مع وجود العقبات وعلى وجود المكائد ) . وحجتهم في ذلك أنهم لم يسمعوا عن العرب وقوع ( الرغم ) هذا الموقع . لأن ( الرغم ) مثلث الراء معناه الكره . والمنقول في استعماله عن

العرب : ( فعله على رغم أنفه وعلى رغمه وعلى الرغم منه وبرغم أنفه وبرغمه وبالرغم منه ، وفعله رغم أنفه ورغماً ، ولأنفه الرغم والمرغمة ) لا يخاطبون به غير الإنسان ! والذي أراه أن التعبير صحيح فصيح ولو لم ينقل . لأن المجاز لا يحدّه سماع ما دام جارياً على السنن المألوف . بل لا يضيره أن ينقل عن اللغات الأجنبية . فأنت تقول : ذلّلت الرجل على الأصل ، وذلّلت الطريق والمصاعب على المجاز . وتقول من ذلك : رغمت العدو إذا قهرته على الأصل ، ورغمت العقبة إذا ذلّلتها على المجاز ؛ كأن العقبة إذ حالت بينك وبين هدفك قد غالبتك مغالبة العدو !..

فإذا قلت : ( فعلت ذلك رغم فلان وعلى رغمه ) وقصدت بذلك أنك فعلته على غير ما يريد قهراً له وكرها ، فعلام لا تقول : ( فعلته رغم العقبات وعلى رغم المكائد ) وأنت تريد أنك فعلت ما فعلت قهراً لها أيضاً ؟ كأنك انتحلت لها إرادة المغالبة على وجه من المجاز !..

فها هنا عندي ثلاثة أوجه : فأنت إذا قلت : ( فعلته مع وجود العقبات والمكائد ) فقد أردت به الإشارة إلى مصاحبة العقبات والمكائد لفعلك . وإذا قلت : ( فعلته على وجودها ) فقد قصدت به تمكين المصاحبة والإشارة إلى حيلولتها دون بغيتك . وإذا قلت : ( فعلته رغمها وعلى رغمها ) فقد عنيت به تصوير ما نالك من الجهد في دفع هذه العقبات والمكائد . وكل ذلك صحيح فصيح إذا أريد به المعنى الذي يقتضيه . فتأمل !...

﴿ بالرفاء والبنين ﴾ بكسر الراء ، والكتاب يقولونه ( بالرّفاه والبنين ) خطأ ! وهو دعاء يقال للمتزوج ، يقدرونه : ( أعرست

بالرِفاء والبنين ) أي : بالالتئام والاتفاق والهدوء . لأنه من رفأت الثوب إذا ضممت بعضه إلى بعض ولأمت بينهما ، وقيل من رافيته ورافأته رِفاءً إذا وافقته ، وقيل من رفوت الرجل إذا سكّنته .

هذا ، ورفّاه ترفية ورفّأه ترفئة دعا له بذلك . قال الحريري في المقامة الواسطية : « وعقد العقد على الخمس المئين وقال لي بالرِفاء والبنين » . ( اللسان ) .

﴿ الرُفات ﴾ يحسبونه جمعاً كـَ ( قضاة ) فيكتبونه كما يكتب ويؤنثونه . وربما كتبوه كـَ ( فتات ) وأنثوه أيضاً ، وهو وهم . وقد أشار إلى ذلك كثيرون .

فالرُفات لما بلي وتكسر كالفُتات . وفُعال هذا مفرد مذكر بمعنى المفعول . فالحطام كالمحطوم ، والرذال كالمرذول ، والجذاذ كالمجذوذ ، والكسار كالمكسور ، والنفاض كالمنفوض ، والنثار كالمنثور ، والنسال كالمنسول ، واللّفاظ كالملفوظ ، و كذا الرُفات والفتات كالمرفوت والمفتوت . ويكثر هذا الوزن فيما يرفض وينبذ . ( أدب الكاتب ) .

﴿ أرفق ورفق ورَفق ﴾ الشائع بين كتاب الدواوين قولهم : ( أرفقت الوثائق بهذا الكتاب ورفّقتها ورفقتها به ) وقولهم : ( نبعث إليكم بالمرفقات والمرفّقات والمرفوقات ) ، وليس هما في شيء مما نقل عن العرب . فالمحكي من مادة ( الرفقة ) ما ذكره صاحب الأساس ، قال : « ورافقته في السفر وارتفقنا وترافقنا » . وقد أشار إلى ذلك اليازجي .

أمّا قول الزمخشري « واسترفقته فأرفقني بكذا : نفعني ، وارتفقت به : انتفعت ، ومالي فيه مَرفَق ومِرفَق ومرفَق .. » وقوله : « هذا الأمر رافق بك

وعليك ورفيق : نافع ، وهذا أرفق بك ، وأرفقني هذا الأمر ، ورفق بي : نفعني » فلا صلة لهما بـ ( الرفقة ) كما ترى ! .

فالصواب أن يقال مكان ( أرفقت الوثائق بهذا الكتاب ٠٠٠ ) : ( أصحبت الكتاب هـذه الوثائق ) على المجاز . فتكون ( الوثائق ) مصحبات ( الكتاب ) ، كما تكون : مصطحباته مثلاً ، من قولك : ( اصطحبها ) على المجاز أيضاً . ولك أن تقول : ( الملحقات ) كذلك كما قاله الأستاذ داغر ، وهو شائع . أو تقول : ( المربوطات ) ، ويقوله بعضهم أيضاً .

﴿ الرفاه ﴾ ليس من اللغـة ، كما أشار إليـه اليازجي . قال في ( لغة الجرائد ) : « ويقولون : هو في رفاه من العيش ، ولم ينقـل عنهم لفظ الرفاه . وإنما يقال رفاهة ورفاهية بتخفيف الياء » . أقول : الرفاهة والرفاهية والرُفَهْنِيَة للعيش : لينه ورغده ، من رَفُه ككرم ، فالعيش رافه ورفيه . والرَّفْه والرِّفه والرُفُوه للرجل : طيب عيشه ، وللإبل على الأصل : ورودها الماء متى شاءت ، من رَفَه كمنع أو رَفِه كسمع ، فالرجل رافه ورفهان والإبل رافهة . ( اللسان والتاج ) .

﴿ الرقم ﴾ للعدد اصطلاحاً بسكون القاف ، والكتاب يحكونه بالفتح خطأً . فالرقَم بالفتح كالرُقْمة لون الأرقم . والأرقم الحية الرقشاء فيهـا سواد وبياض . ( اللسان ) .

﴿ الترقين ﴾ في الأصل كالترقيم والترقيش . وقـد جعل لخط الخط في السجل إشارة إلى قصد . قال صاحب الصحاح : « والترقين في كتاب الحسبانات تسويد المواضع لئلا يتوهم أنه بيض كي لا يقع فيه حساب »

وقال الخوارزمي في ( مفاتيح العلوم ) : « الترقين خط يخط في التأريخ أو العريضة إذا خلا باب من السطر لكي يكون الترتيب محفوظاً به . وهو بمنزلة الصفر في حساب الهند وحساب الجمل . واشتقاقه من ، رقان ، وهو بالنبطية : الفارغ » .

فليس يبعد على هذا معناه في الدواوين . فالترقين عند الكتاب خط يخط ليعلم به ورود الجواب أو صدوره . ويقال إلى هذا : رقن الاسم ، إذا أشير إلى إسقاطه . وكله يمت إلى الأصل الذي ذكرناه .

**تراوح** نبه علَى لحن الكتّاب فيه الشيخ اليازجي وأفاض في تمحيصه الأستاذ العوامري في مجلة مجمع اللغة العربية الملكي .

ووجه الوهم في استعماله أن فاعله لا يكون فرداً . تقول : تراوح الرجلان هذا العمل ، إذا فعلاه هذا مرة وهذا مرة ، وتراوحه الرجال ، إذا تعاقبوه . ولا تقول : تراوحه الرجلُ البتة . فالكتاب يقولون : ( تراوح السعر بين كذا و كذا ) إذا تردد بينهما ، فيجعلون فاعله واحداً ويوردونه مورداً ليس في شيء مما حكوه عن العرب . فالفعل الذي يكون فاعله فرداً هو ( راوح ) . فالعرب تقول : راوح الرجل بين عملين ، إذا فعل ذا مرة وذا مرة ، كالماشي يراوح بين رجليه . فليس يبعد على هذا أن يقال على المجاز : ( راوح السعر بين الخمسين والستين ) إذا كان خمسين مرة وستين مرة ، كما أشار إليه الأستاذ . ويمكن أن يراد به على التجوز أنه تردد بين هذين الحدين فتناول ما بينهما على ما يقصده الكتاب .

وثمة ( تردد ) و ( تذبذب ) و ( ناس ) يحسن استعمالها هاهنا ولا تحتاج إلى تأويل .

﴿ الرُوع والرَوع ﴾ الرُوع ، للقلب والخاطر والعقل ، بضم الراء . والكتاب يحكونه بالفتح خطأ . قال صاحب الأساس : « ووقع ذلك في رُوعي : في خلدي ، وثاب إليه رُوعه : إذا ذهب إلى شيء ثم عاد إليه » . وفي الحديث : « إن رُوح القُدُس نَفَثَ في رُوعي : أي نفسي وخلدي ، وروح القدس جبريل » .

أمّا الرَّوْع بالفتح فمعناه الفزع ، من راعه الشيء إذا أفزعه . قال تعالى « : فلمّا ذهب عن إبراهيم الرَوْعُ وجاءته البشرى يُجادلنا في قوم لُوطٍ (١) » ، وقال ابن منظور : « والرُوع موضع الرَوْع وهو القلب » ! .

(١) سورة هود .

## الفصل الخامس

### حرف الزاي

﴿الزبون﴾ بفتح الزاي للمشتري، كلمة مولدة تجمع على (زُبُن)، والكتّاب يجمعونها على (زبائن) وهماً. فالزبائن جمع زبينة؛ وقد أشار ذلك كثيرون.

وقيل في أصل الكلمة إن زبوناً فعولٌ بمعنى فاعل، من زَبَنْت الشيءَ زبناً إذا دفعته. فالناقة زبون إذا دَفَعَتْ حالبها برجلها، والحرب زبون إذا دفعت الأبطال عن الإقدام خوف الموت، والمشتري زبون إذا دفع غيره عن أخذ المبيع. ومن ذلك الزبانية أيضاً لأنهم يدفعون أهل النار إليها! (المصباح).

﴿تزعّم﴾ إذا أصبح زعيماً، ليس من اللغة. ويحسبه الكتاب كتأمّر وترأس. فالتزعم التكذّب. قال صاحب الأساس: «وتزعّم فلان تكذّب»، وقال صاحب الصحاح واللسان والقاموس: «والتزعّم: التكذّب».

فالصواب أن يقال: (زَعُم فلان عَلَى الناس زعامة) ككرُم، أو: (زَعَم يزعُم زعامة) كما أورده المصباح!

﴿الزهوّ﴾ بتشديد الآخر، يحسبه بعضهم للكبر والتيه، والفخر، وليس كذلك. وإنما الكبر (الزهْو) بالتخفيف! تقول: زُهي

فلان زهواً ، على المجهول ، إذا تكبّر فهو مزهوّ . كما تقول : زها على المعلوم ، قليلاً . قال أبو العتاهية :

هذا زمان ألحّ الناسُ فيه على زهوِ الملوك وأخلاقِ المساكين

وقال الحريري في مقامته الصنعانية : ( حتّامَ ؟ تتناهى في زَهْوك ولا تنتهي عن لهوك ) !

## حرف السين

**( التسرب والانسراب والسَّرَب والسروب )** ينكر بعضهم تعدية فعل ( التسرب ) بِ ( إلى ) . وليس إنكارهم هذا بالوجه ! فقد أبى الأستاذ أسعد خليل داغر قول القائل : ( الأموال التي تسربت إلى جيوبهم ) ؛ قال : « وفي كتب اللغة تسرب الوحش في جحره وانسرب دخل . فالصواب أن يقال : تسرّبت في جيوبهم » !

ووافقه الأستاذ العوامري بعض الشيء في مجلة مجمع اللغة العربية الملكي . إذ انتهى من تمحيصه إلى منع التعدية بِ ( إلى ) ، إلاّ أن يكون فعل ( التسرب ) مطاوعاً لفعل ( التسريب ) من قولهم : ( سرّب الأشياء إليه أو عليه إذا أرسلها وبعثها متتابعة أو جملة ) . وإلا فلا بد من تعديته بِ ( في ) !

أقول لا محل لإنكار الأستاذين وذهابهما المذهب الذي تراه . فالاحتجاج لصحة التعدية المردودة وسداد القول المدفوع ميسور كل اليسر .

فقد جاء عنهم بلا ريب : (تسرب الوحش في حجره وانسرب ، إذا دخل) . لكن فعل (التسرب والانسراب) هذين ليسا أصيلين في الدلالة على معنى (الدخول) ، كما سينكشف لك . والكتاب إذا قالوا : (تسرب) لم يقصدوا هذا المعنى مباشرة وإنما يذهبون فيه أحد مذهبين ؛ فإما أن يجعلوه (للخروج والإفلات) كقولهم : (تسربت الأخبار من مصادرها) ، وإمّا أن يعنوا بها (الجري والانتهاء) كقولهم : (تسربت الأوهام إلى الأذهان والأموال إلى الجيوب) . وكله صحيح لا غبار عليه ثابت على النظر !

ووجه تصحيحه أن (تسرّب) في كلامهم هذا بمنزلة (جرى) أو في معناه جملة . وقد ورد الفعل لهذا المعنى في لسان العرب إذ جعل للماء بمنزلة (سَرَب وسَرِب) ! فسَرَب الماء سُروباً إذا جرى ، وسَرِب سَرَباً إذا سال وذهب في حدور ، وانسرب على الانفعال مثله .

قال صاحب اللسان : « السَّرَب بالتحريك الماء السائل ، ومنهم من خصّ فقال السائل من المزادة ونحوها ، سَرِب سَرِباً إذا سال فهو سَرِب ، وانسرب وأسربه وسَرَّبه » . وقد قرن اللحياني (السروب) بـ (السَّرَب) ، على ما حكاه ابن منظور ، وجعلها في وجه كـ (التسرب) ؛ قال : « سَرِبت العين سَرَباً وسَرَبت تسرُب سُرُوباً وتسرّبت : سالت » !!..

وإذا كنت تقول : (سَرِب الماء من السقاء أو القربة وتسرب) إذا سال ، فأي بأس في أن تقول : (تسرّب الخبر مني) إذا أفلت ، وفي المجاز صورة قريبة سائغة ؟!..

ومثل ذلك قولك : ( تسرّبت الأوهام إلى الأذهان والأموال إلى الجيوب ) إذا جرت وانتهت إليها ، تشبيهاً لها بالماء . ووجه ظاهر غير بعيد ؟ ! ..

أمّا ما رووه : ( انسرب الوحش في سَرَبه وتسرّب ، إذا دخل ) فليس أصيلاً في معناه ، كما أشرنا إليه ، بل هو صورة من المجاز أيضاً .

فـَ ( الانسراب ) في الأصل كالسَرَب والسروب ، وهو للماء ونحوه بمعنى الانحدار والجري ، ومثله ( التسرب ) كما بيناه ! فانظر لذلك ماقاله ابو العباس المبرّد في الكامل في حديث ( من كان آمنا في سَرْبه ، معافى في بدنه ، عنده قوت يومه ، كان كمن حيزت له الدنيا بحذافيرها ) : « يقال : خلِّ سَرْبه أي طريقه حتى يذهب حيث شاء ، ويقال ذلك للإبل لأنها تنسرب في الطرقات .. » ! فلو كان ( الانسراب في الأصل بمعنى ( الدخول ) لما صح قوله : « تنسرب في الطرقات » ؟

ومثله قول صاحب المصباح عن ( المسربة ) وهي ( المخرج ) : « سميت كذلك لانسراب الخارج منها » !

وانظر إلى قول الراغب في مفرداته : « السَرَب الذهاب في حدور ، والسَرَب المكان المنحدر ، قال : في البحر سَرَباً [1] ، وسروباً : نحو مرّ مراً ومروراً ، وانسرب انسراباً كذلك . لكن سرب يقال على تصور الفعل من فاعله وانسرب على تصور الانفعال منه . وسرب الدمع :

(١) الآية في سورة الكهف : ( فاتخذ سبيله في البحر سرباً ) .

سال ، وانسربت الحية في جحرها ، وسرب الماء ..» !..

فقولك : انسرب الوحش في سَرَبه ، وهو بيته في الأرض أو نسرب فيه ، بمنزلة قولك : انحدر . ووجه الانحدار هاهنا ظاهر وصورة المجاز قريبة ، لاسيما في قول الراغب : ( وانسربت الحية في جحرها ) ! وليس قولهم : ( انسرب الوحش ونسرب ، إذا دخل ) إلاّ على إجمال المعنى !!

وإذا اشتهر الانسراب لدخول الوحش في سَربه فقيل : انسرب الوحشيّ ، إذا دخل في كناسه ، كما قيل : الانسرابُ الدخولُ في السَرَب ، فليس ذلك بدعاً في تدرج معاني الكلم !

ولنعد إلى قولهم : ( سرّبت إليه الأشياء ) فهو من قولك : (سرّبت إليه المياه ) إذا أسلتها وأجريتها . وقد يقصد بالتسريب التتابع في الإرسال فيحتمله الفعل ، لأن صورة التتابع لاتخفى في تسرب الماء وجريانه وانسرابه من السقاء مثلاً .

ومثله قولهم : ( سرّبت عليه كذا ) إذا بعثته ووجهته ..

فمما مرّ تنكشف لك الصلة بين معاني هذا الفعل وأوجه استعماله وتقلب المجاز فيه . فإذا توارت هذه الصلة بعض الشيء في مرويات المعاجم فلا نظنه غريباً في بابه !!..

وجملة القول إنك تقول : (أسرب فلان ما استودعه من الأسرار ، وسرّبه ، فسربت منه الأسرار وسربت وانسربت وتسربت إلى حيث

ذاعت وشاعت)! وهو ما يقوله كتابنا بالضبط . فتأمل !!..

《مُسِرّ》 رأينا أن يجعل مكان (سكرتير) الفرنسية، ومؤنثه (مُسِرَّة). وهو فاعل من أَسَرّ الحديث إذا كتمه، أو أسرّ به إذا حدّث به سراً.

ويرى بعضهم أن يدعوه (الناموس)، وناموس الرجل صاحب سرّه الذي يطلعه على باطن أمره ويخصه بما يستره عن غيره، فهو على ذلك لا بأس به. وقد ورد ذكره في حديث الوحي. لكن (المسر) أولى منه وأخف، لاسيما حيث يحتاج إلى تأنيثه بغية التمييز.

أمّا قولهم: (كاتم السر أو كاتبه أو أمينه) فهو صحيح أيضاً. لكنه مركب إضافي لا يعدل اللفظ المفرد إذا تهيأ. وكلامنا هاهنا على جهة الاقتراح فلينظر أيهن أجدر بالذيوع والاستعمال!.

《الإسراع والتسريع》 جاء الإسراع في كلام العرب متعدياً ولازماً. وقد ردّ أكثرهم اللازم إلى المتعدي فقال: «أسرع إليه أي أسرع المضيّ إليه، وأسرع في المشي أي أسرع الحركة في المشي». وقال الجوهري: «وأسرع في السير، وهو في الأصل متعدٍ».

أما التسريع فقد جاء لازماً، وكتاب الدواوين يعدونه فيوهمون! وقد أنكر سماعه الأستاذ معروف الرصافي في كتابه (دفع الهجنة)، ولا وجه لإنكاره على التحقيق. فقد ذكره ابن منظور واستشهد لسماعه بقول ابن الأحمر:

ألا لا أرى هذا المسرِّعَ سابقاً ولا أحداً يرجو البقية باقيا

وهو مما استدركه صاحب التاج على القاموس !..

﴿ السُّعلة ﴾ بضم السين للسُّعال ، والكتاب يقولونه بالفتح خطأ .

قال صاحب الأساس : « وإنه ليسعل سُعلة منكرة » !

أما السَعلة بالفتح فللفعلة الواحدة على القياس .

﴿ السُّفرة ﴾ بالضم لما يحمل به الطعام ويؤكل عليه صحيح ، ويحسبه بعضهم عامياً . قال صاحب المصباح : « والسُّفرة طعام يصنع للمسافر والجمع سفر كغرفة وغرف . وسميت الجلدة التي يوعى فيها الطعام سُفرة مجازاً » . ومثل هذا في شفاء الغليل عن الكرماني ، ونحوه في النهاية في شرح حديث زيد بن حارثة ( ذبحنا شاة فجعلناها سُفرتنا أو في سُفرتنا ) !

﴿ السَّفوف ﴾ لما يُسف من الدواء بفتح الأول ، والكتاب يضمونه خطأ . وفعول بالفتح في الأدوية كثير : كالسَعوط ، واللَعوق ، واللَدود ، واللَصوق ، والوَجور ، والوَشوع ، والنَشوع ، والنَشوغ ، والسَكوب ، والنطول ، والسَنون ، والسهول ، والقيوء ، والمَشو ، والعَتول ، والرَقوء ، والحَكوء ، والأسوَ ، والنَشوق ، والذَرور ، والبَرود ، والغسول ، والقَطور ، و ..

أمّا فُعول بالضم فهو قليل في الكلام ، إلاّ أن يكون مصدراً أو جمعاً . قاله سيبويه !

﴿ الاستلام ﴾ يقولونه ( للتسلم ) وهو للمس الحجر بالقبلة أو اليد . وقد أشار إلى هذا الوهم كثيرون .

وجمهور الأئمة على أن أصل الاستلام من السِلام بالكسر وهي الحجارة . وبعضهم على أنه من السَلام بالفتح وهو التحية . قال صاحب مفاتيح العلوم : « الاستلام هو لمس الحجر الأسود ، اشتق من السَلَمة وهي الحجر كما قيل من الكحل الاكتحال » . وقال صاحب النهاية : « وفي حديث الطواف أنه أتى الحجر فاستلمه : هو افتعل من السلام التحية ، وأهل اليمن يسمون الركن الأسود المحيا ، أي أن الناس يحيونه بالسلام . وقيل : هو افتعل من السِلام وهي الحجارة واحدتها سلِمة . يقال : استلم الحجر ، إذا لمسه وتناوله » .

قال الفرزدق في مدح علي بن الحسين :

يكاد يمسكه عرفانَ راحته ركنُ الحطيم إذا ما جاء يستلم

فالصواب أن يقال إذاً في ( مذكرة الاستلام ) و ( وصول الاستلام ) : ( مذكرة التسلم ) و ( وصول التسلم ) !.

《 السُلامى 》 لعظام الأصابع على فُعالى كسُمانى وحُبارى للطائرين المشهورين . والجمع سُلاميَات كسُمانيات وحُباريات بالتخفيف ، وقلّ من يضبطه من الكتاب . قال الجواليقي في تكملته : « وهي السُلاَميات بفتح الميم وتخفيف الياء ، الواحدة سُلامى ولا تقل : السلاميّات » !! .

《 السند 》 للصك مجازاً واصطلاحاً ، يجمعونه على ( سندات ) وهو على ( أسناد ) ، كالبَدَل يجمعونه على ( بدلات ) وهو على ( أبدال ) !.

﴿ السوغ ﴾ يقال: هذا سَوْغ هذا وسَيْغه وسَوْغته، للذي يليه في الولادة ذكراً أو أنثى. وقد يحتاج إليه الكتاب.

﴿ سيّع وسفّط ﴾ تقول: سيّع البناء وسفّط الحوض وملّط الحائط، إذا طيّنه وملّسه، كل ذلك صحيح. والكتاب يحسبون بعضه لحناً!

# الفصل السادس

## ﴿ حرف الشين ﴾

﴿ الشبيبة والشباب ﴾ يتواردان للحداثة والفتاء ويختلفان ، فيرد ( الشباب ) وحده جمعاً لِـ ( شاب ) كشبان وشَبَبَة . والكتاب يوردون ( الشبيبة ) هذا المورد فيقولون : ( نادي الشبيبة المسيحيين ) . وهو لحن أشار إليه بعضهم !

﴿ الشُرْطة ﴾ بسكون الراء وفتحها قليل ، في الأصل للعلامة . وقد أطلقت على طائفة من الجند من قولهم : أشرط فلان نفسه لأمر كذا ، إذا أعلمها بعلامة وأعدّها له ، وعلى نخبة السلطان من جنده خاصة من قولهم : شرطة الشيء خياره . ويراد بها اليوم حفظة الأمن في المدينة كما لا يخفى .

وجمع الشرطة بسكون الراء وفتحها : شُرَط ، والنسبة إليها : شُرْطِيّ وشُرَطِيّ ، وجمع المنسوب : شُرْطِيون وشُرَطِيون ، على القياس .

أما قولهم : ( شَرِطة ) بفتح فكسر ، و ( شِرْطة ) بكسر فسكون ، فلا وجه له البتة !.

﴿ الشرع والتشريع والاشتراع والتشرع ﴾ قد شاع

استعمال ( الشرع ) و ( التشريع ) و ( الاشتراع ) لسن الشرائع . وبعضهم يمنع ( التشريع ) ويحسبه لحناً ويستصوب ( الاشتراع ) . أما ( التشرع ) فهو عند الكثيرين كـ ( التفقه ) وزناً ومعنىً ، لكنه يأباه بعضهم لعدم النص على سماعه . ولكلٍ قول في اشتقاقات هذه المادّة !

وقد بحث هذا الحرف الشيخ مصطفى الغلاييني ، فأثبت المحكيّ منه وحرص على غير المحكي بحكم حاجة اللغة إليه وصحة اشتقاقه . فكان الرأي ما رآه في أكثر ما ذهب إليه .

فجملة الأمر أن المنقول من هذه المادة مما ذكر ( شرع وشرّع واشترع ) !

أمّا ( شرع ) فلا شبهة فيه لناظر . وقد ورد في التنزيل ، قال عزوجل : « شرع لكم من الدين ما وصّى به نوحاً » . قال صاحب الصحاح : « والشريعة ما شرع الله لعباده وقد شرع لهم يشرع شرعاً ، أي سنّ » !

وأما ( شرّع ) فقد منعه الأستاذ المنذر والأستاذ داغر لما شاع له ، وليس منعهما بشيء . فجمهور الأئمة على أن ( الشرع ) لغةً : ( البيان والإظهار ) ، وعليه الفقهاء . قال صاحب اللسان : « وفي التنزيل : شرع لكم من الدين ما وصّى به نوحاً . قال ابن الأعرابي : شرع أي ظهر . وقال في قوله : شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله . قال : أظهروا لهم ، والشارع : الرباني وهو العالم العامل المعلم ، وشرع فلان إذا أظهر الحق وقمع الباطل . قال الأزهري : معنى شرع بيّن وأوضح » !

وقال صاحب النهاية : « ذُكر الشرع والشريعة في غير موضع ،

وهو ما شرع الله لعباده من الدين أي سنّه لهم وافترضه عليهم . يقال: شرع لهم شرعاً فهو شارع، وقد شرع الله الدين شرعاً إذا أظهره وبيّنه»!

وانظر إلى معنى (سنّ) الذي فسروا به (شرع). قال ابن منظور: «وسنة الله أحكامه وأمره ونهيه، هذه عن اللحياني، وسنّها الله للناس بيّنها، وسنّ الله سنّة أي بين طريقاً قويماً» !!.

فَـ (شرع) و (سنّ) كلاهما بمعنى (بيّن). وقد ورد (التشريع) في كتب اللغة لمثل هذا. قال صاحب القاموس: «وأشرع باباً إلى الطريق فتحه، والطريقَ بيّنه كشرّعه تشريعاً» !..

فظهر بذلك أن (شرع) و (شرّع) قد تواردا بمعنىً هو أصل لما نحن فيه من (سنّ الشرائع). فليس ما يمنع إذاً من استعمال (شرّع) في مثل هذا بمنزلة (شرع) جملة. وقد جرى عليه كثير من علماء الأصول الأئمة كما ذكره الأستاذ الغلاييني.

وأمّا (اشترع) وقد تعلق به أكثر كتّابنا، فقد حكي عنهم ولكن لغير ما شاع استعماله فيه. قال ابن منظور: «ويقال فلان يشترع شِرعته ويفتطر فِطرته ويمتلّ مِلته . كل ذلك من شِرعة الدين وفِطرته ومِلّته» !

فَـ (الاشتراع) افتعال من (الشِرعة) للاتخاذ والاقتفاء. كما تقول: امتلّ مِلّته واستن بها. وليس في الأثبات من حكاه بمعنى (شرع) كما يقوله الكتاب. فإذا أقر استعماله قريباً من (شرع) فعلى أنه استوُدي بالقياس معنى تحتاج إليه اللغة. فيكون (اشترع) على التحقيق غير

(شرع) . كما كان (اكتسب) غير (كسب) ، و (اجتس) غير (جس) ، و (اجتذب) غير (جذب) ، لما فيه من تكلف إجراء الفعل وتعمده ! . وهو ما أشار إليه سيبويه حين قال [1] : «وأمّا كسب فإنه يقول أصاب ، وأمّا اكتسب فهو التصرف والطلب والاجتهاد بمنزلة الاضطراب» !

وأمّا (تشرّع) فغير محكي البتة . لكن اللغة أحوج ما تكون إليه ليكون من (الشرع) بمنزلة (تفقه) من (الفقه) ، فيستدل به على تمكن المعرفة !

فمن شأن المجمع إثبات هذين اللفظين فيما يضطر إلى إثباته من الكلم الشائع ، الذي صح اشتقاقه ، بحكم الحاجة إليه . كما هو حال اللغات وعرفها المشهور .

فيظهر من هنا أن عدول كتاب الدواوين عن قولهم : (المرسوم التشريعي) إلى قولهم : (المرسوم الاشتراعي) ونحوه لا وجه له البتة ! لأن (للتشريع) أصلاً يؤدي الدلالة المطلوبة أكمل الأداء كما بيناه .

﴿ شاغب ﴾ يقولون : (شاغب فلان على فلان) ، وهو لم ينقل . وإنما المحكي : شغبتهم وبهم وفيهم وعليهم ، إذا أثرت فيهم الشر والفتنة ، وشاغبتهم إذا خاصمتهم . من ذلك قول الحريري في مقامته (الرقطاء) : (شاغبته ثم وانبته ليرافعني إلى والي الجرائم لا إلى الحاكم في المظالم) (النهاية والتاج) !

---

(١) الكتاب (ص ٢٤١ ، ج ٢)

﴿شَغاف﴾ شغاف القلب غلافه بالفتح ليس غير. وأكثر الكتاب يقولونه بالكسر، لتوهم أنه وزان غلاف وغشاء وغطاء لوحدة المعنى[1]!

﴿شاد وأشاد وشيّد﴾ منع الأستاذ إبراهيم المنذر (الإشادة) لرفع البيان، وجعل صوابه: (الشيد) من (شاد). كما منعه الأستاذ مصطفى الغلاييني إذ جعل مكانه: (التشييد) من (شيّد). ولا أرى منعهما وتصويبهما وجيهاً البتة!

فقد حكوا (الشيد) و (الإشادة) و (التشييد) جميعاً لرفع البناء. قال صاحب الأساس: (شاد القصر وأشاده وشيّده: رفعه). وإنما جعلت (الإشادة) لرفع الصوت مجازاً كما صرح به الزمخشري. قال: «ومن المجاز: أشاد بذكره رفعه بالثناء عليه... وأشاد صوته وبصوته رفعه»! ونحو ذلك في النهاية. قال ابن الأثير: «يقال: أشاده وأشاد به إذا أشاعه ورفع ذكره، من أشدت البنيان فهو مشاد وشيّدته إذا طوّلته»! فأنت تقول على هذا: (قصر مشيد ومشاد ومشيّد) بمعنى (مرفوع)!

لكن (المَشِيد) قد جاء كثيراً لما يطلى أو يبنى بِـ (الشيد)، وقيل هذا أصل معناه ثم جعل (للمرفوع) لتلازم المعنيين. فتأمل!.

---

(١) قد ورد بالكسر في اللسان في غير مادته وهو خطأ لا محالة!

# الفصل السابع

## حرف الصاد

﴿الصحيفة والصفحة﴾ الصحيفة للورقة، والصفحة لأحد وجهيها . ويضع الكتاب إحداهما موضع الأخرى خطأ! وقد نبه عليه كثيرون .

﴿صادر﴾ يجعله الكتاب بمنزلة (ضبط)، وليس هو في اللغة لمثل لذلك . وقد رأى الأستاذ داغر أن (استصفى) يقوم مقامه، والرأي ما رآه . إلاّ أن ثمة (أصفى) وله في هذا المقام دلالة خاصة . قال صاحب الصحاح : «وأصفى الأمير دار فلان، ويقال : ما أصفيت لك إناء، واستصفى ماله، وهذه صوافي الإمام وهي ما يستصفيه من قرى من استعصى عليه» !

وثمة (ضبط) أيضاً . قال ابن منظور : «الضبط لزوم الشيء وحبسه» ! لذلك تقول : (أصفت الحكومة دار فلان، واستصفت ماله، وضبطت ما في خزائنه)، كل ذلك صحيح في الاستعمال !

﴿صدّق﴾ يستعمل (التصديق) في الدواوين للإقرار والتوثيق والتأييد . وقد منعه الشيخ اليازجي والأستاذ داغر ومثلهما كثيرون . ولست أرى منعهم هذا وجيهاً ! فقد جاء (التصديق) في التنزيل لكل ما فيه (تحقيق وموافقة وتأييد) ونحو ذلك . ولم يقصر على محض نسبة الصدق إلى المخبر .

قال صاحب المفردات : « ويستعمل التصديق في كل ما فيه تحقيق . يقال : صدقني فعله و كتابه . قال : ولما جاءهم كتاب من عند الله مصدق لما معهم ؛ نزل عليك الكتاب بالحق مصدّقاً لما بين يديه ؛ وهذا كتاب مصدق لساناً عربياً : أي مصدق ما تقدم » ! وقد أيد ذلك القرطبي في تفسيره والزمخشري في كشافه في مواضع مختلفة . قال القرطبي في تفسيره قوله تعالى ( نزّل عليك الكتاب بالحق مصدقاً لما بين يديه )[1] : « مُصدِّقاً حال مؤكدة غير منتقلة ؛ لأنه لا يمكن أن يكون غير موافق ، هذا قول الجمهور[2] » !

وانظر إلى قوله تعالى : « وقفّينا على آثارهم بعيسى بن مريم مصدِّقاً لما بين يديه من التوراة ، وآتيناه الإنجيل فيه هدى ونورٌ ومصدقاً لما بين يديه من التوراة وهدى وموعظة للمتقين » ، وقوله : « رسول من الله مصدق لما معهم » ، أليس هذا على معنى التحقيق والتأييد ؟ . وإذا كان الأمر على ما رأيت فليس ما يمنع قول القائل : ( صدّق الرئيسُ الكتابَ أو المرسومَ أو القرارَ بتوقيعه أو إمضائه ) إذا قيل على معنى التأييد والإقرار ! ..

《 صرف 》 شاع عن الكتاب وضعهم هذا الفعل موضع ( أنفق ) ، وقد أباه الأستاذ داغر ، قال : « فيستعملون الفعل ، صرف ، في غير ما وضع له » ! ولا أرى قوله هذا وجيهاً . لأن إنزالهم الفعل هذه المنزلة لا ينبو عن مألوف المجاز !

---

( ١ ) آل عمران : ( ٢ ) ( ج ٤ ، ص ٥ )

قال صاحب المصباح : « وصرفت المال : أنفقته » ! . .

﴿ التصرّف ﴾ يقول كتاب الدواوين : ( وضع فلان تحت تصرف فلان ) ، وهم يقصدون : ( بإمرة فلان ) . والذي جرّهم إلى هذا نقلهم بالحرف عن الفرنسية .

فـ ( التصرف ) في اللغة مطاوع ( التصريف ) . تقول : ( صرّفت الرجل في أمري فتصرف هو فيه ) . فمعناه على هذا شديد ! و ( الإمرة ) أولى منه وأوفى بالمراد . فانظر الى قول علي رضي الله عنه في نهج البلاغة [1] : « وإنّه لا بـد للناس من أمير برّ أو فاجر يعمل في إمرته المؤمن ويستمتع فيها الكافرُ » ، وقوله : « أمّا الإمرة البرّةُ فيعمل فيها التقي ، وأمّا الإمرة الفاجرة فيتمتع فيها الشقي إلى أن تنقطع مدته وتدركه منيّتُه » ! .

﴿ صارم ﴾ قال اليازجي : ( ويقولون : حكم صارم أي عنيف ورجل صارم مثله وفلان من أهل الصرامة أي من أهل الشدة والعنف . وإنما الصرامة بمعنى الشجاعة وفسرها في الأساس بمعنى المضاء في الأمور ، وقد صرُم الرجل بالضم وهو صارم ) !

أقول لا وجه لقصر ( الصرامة ) على ( الشجاعة ) . فانظر إلى ما جاء في اللسان : « الصرم : القطع ... وسيف صارم وصروم بين الصرامة والصرومة قاطع لاينثني ، والصارم : السيف القاطع .. ورجل صارم : أي ماضٍ في كل أمر .. ورجل صارم : جَلْد ماض شجاع ، وقد

---

(١) : ( ج ١ ، ص ٨٧ )

صَرُم بالضم صرامة ، والصرامة المستبد برأيه المنقطع عن المشاورة » !

فهل في قول ابن منظور هذا ما يمنع قول الكتاب ؟!

﴿ الصُّعَداء ﴾ في قولك ( تنفس الصُّعَداء ) ، وهو التنفس الشاق الممدود ، كالفقهاء زنةً . وقلما يضبطه الكتاب . ومثله البُرَحاء (للشدة والأذى ) والخُيَلاء والثُّؤَباء والرُّحَضاء ( للعرق في أثر الحمى ) والعُشَراء ( من النوق كالنُّفَساء من النساء ) .

أما النُّفَساء ففيها النَّفْساء والنَّفَساء ، ثلاث لغات ! ( المخصص ) .

﴿ الصالح ﴾ يجعله الكتاب بمنزلة ( المصلحة ) ! وهو خلاف ( الفاسد ) . فيقولون : ( هذا في صالح الأمة ) ، وصوابه :(في مصلحتها ) ! وقد أشار إلى هذا الوهم كثيرون .

﴿ انصاع ﴾ نبه الشيخ اليازجي على أن الكتاب تستعمل هذا الفعل فيما لا يَمُتُّ إلى معناه بقليل أو كثير ! فيقولون : ( انصاع فلان لمشورته ) إذا انقاد وأطاع ، و ( انصاع ) في اللغة : (انفتل راجعاً مسرعاً ) ، وشتان بينهما !

وقد جارى اليازجيَّ في ذلك الأستاذُ داغر ، وشايعه فيه كثيرون بلا تمحيص واستثبات ، كما فعلوا في نقد حروف كثيرة . فعندي أن ( انصاع ) فيما ينزله الكتاب عربي فصيح ، سائغ تأويله على المجاز . وإليك البيان :

قال ابن منظور : « صاع الشيء يصوعه صوعاً فانصاع » ، وقال: «وصاع الشيء صوعاً ثناه ولواه » ، وأعقب : «وانصاع القوم ذهبوا

سِراعاً ، وانصاع أي انفتل راجعاً ومرّ مسرعاً» ، وأردف : « والمنصاع المعرّد والناكص » ، ثم قال : «وفي حديث الأعرابي : فانصاع مدبراً أي ذهب سريعاً » !

فإذا محّصتَ هذه النصوص ألفيت أن ( انصاع ) تؤدي في جملة معنياتها مؤدى : ( انثنى وعرّد ونكص وأدبر )

أمّا ( انثنى ) فـ ( ارتدوانصرف ) ، وأمّا ( عرّد ) فقد قال فيه الزمخشري: «عرّد عنه إذا انحرف وبعد ، وسمعت في طريق مكة صبياً من العرب وقد انتحى على بعير : ضربته فعرّد عني » ، وأمّا ( نكص ) فـ ( رجع وأحجم ) ، وأما ( أدبر ) فظاهر !

وعلى هذا تقول : ( ردعت فلاناً فانصاع ) إذا أحجم وارتد ، و ( أنبته فانصاع ) إذا انثنى وعرّد ! وليت شعري هل يؤدي ( انفتل ) على المجاز غير ماذكرناه ؟ قال الزمخشري : « ومن المجاز ... وفتلته عن حاجته : صرفته فانفتل ، وانفتل عن الصلاة » !

فما يمنعك أن تقول : ( أشرت عليه بكذا فانصاع ) أي ارتد عن رأيه وانفتل ، و ( انصاع فلان لإشارتي ) أي أحجم لنصيحتي له ، و ( انصاع لمشورتي ) أي من أجلها . ولو أن الكتاب لا يخرجون الكلام على هذا ! فالقرينة ترد السامع إلى المعنى بأدنى روية .

وإذا انصاع فلان لنصيحتك له ، فقد انقاد سلساً وأطاع مسرعاً ناكصاً على عقبيه . ويلتقي الكتاب على فهم ذلك في غير كافة . والكلام قد حمل كما رأينا على مألوف غير منكور !

## حرف الطاء

﴿ طِبق ﴾ قول الكتاب : ( هذا طِبقُ هذا ) و ( هذا طِبقُ الأصل ) صحيح لا مأخذ فيه . قال ابن منظور : « هذا الشيء وَفقُ هذا وَوِفاقُه وطِباقُه وطابَقُه وطِبقُه وطبيقُه ومُطبِقُه وقالَبُه وقالِبُه ، بمعنًى واحد » ، وقال الزمخشري : « وليس هذا بِطبق لذا أي بمطابق له » !

﴿ الطابق ﴾ للطابق معانٍ كثيرة ليست في شيء مما يظنه الكتاب . فهو في عرفهم : جملة البناء على السطح الواحد ، وهو في اللغة : ظرف يطبخ فيه ، أو الآجرّ الكبير ، أو العضو من الإنسان ، أو نصف الشاة ، أو العضو من الشاة ، وهو غير ذلك أيضاً مما لا يمتُّ إلى ظنهم بقليل أو كثير !

وقد رأى بعضهم أن يجعل ( الطبقة ) مكان ( الطابق ) للمعنى الشائع عند الكتاب كالشيخ إبراهيم اليازجي . وأقر ذلك مجمع اللغة العربية الملكي في الجزء الثاني من مجلته ، واحتج له بقول الزمخشري : « والناس على طبقات شتى والناس طبقات : منازل ودرجات بعضها أرفع من بعض » إذ الطبقة فيه : المنزلةُ والمرتبة وهو صحيح . ونحو ذلك ما جاء في النهاية . قال ابن الزبير لمعاوية : « وأيم الله لئن ملك مروان عنان خيل تنقاد له في

عثمان ليركبنّ منك طبقاً تخافه » . وقد فسر ( الطبق ) هاهنا لما شاع له وهو فقار الظهر . وأردف صاحب النهاية . « وقيل أراد بالطبق المنازل والمراتب ، أي ليركبنّ منك منزلة فوق منزلة في العداوة » ! و ( الطبق ) كما لا يخفى جمع ( طابق ) .

فالصواب إذاً أن يقال : ( طبقات البناء أو المنزل ) لا ( طوابقه ) كما يقوله الكتاب !.

﴿ الطموح ﴾ أنكره بعضهم للمعنى الشائع كالمنذر وداغر ! وقالوا الصواب : ( طامح ) . وأثبته آخرون كالغلاييني ، والرأي رأي من قال بالإثبات .

قال ابن منظور : « وأطمح فلان بصره رفعه ، ورجل طمّاح بعيد الطرف وقيل شَرِه ، وطمح بصره إلى الشيء ارتفع ، وفرس طامح الطرف وطامح البصر وطموحه مرتفعه » !

وقال الزمخشري : « وطمح الفرس طموحاً وطماحاً ركب رأسه في عدوه رافعاً بصره ، وهو طمّاح وطموح ، وفيه طماح وجماح » !

فقد رأيت أن ( الطمّاح والطموح ) جملة بمنزلة ( الطامح ) . وليس قولهم : ( فرس طموح ) تخصيصاً لاستعمال الصفة ، وإنما هو على جهة التمثيل . فقد ورد ( الطمّاح ) فيما مرّ صفة للرجل ، ثم أنزل منزلة ( الطموح

والطامح ) صفة للفرس والبصر ! فأي بأس في أن تقول : ( رجل طموح ) كما يقوله الكتاب على المجاز ؟!

﴿ طاف عليهم ﴾ منع الأستاذ داغر تعدية ( طاف ) بـ ( على ) البتة ! قال : ( فيعدون الفعل بعلى . وفي اللغة : طاف حول الشيء وبالشيء وطوّف واستطاف : دار حوله ، وطاف في البلاد وطوّف : جال وسار . أما تعديته بعلى فلم نسمع عن العرب ) !

أقول : لقد سمع عن العرب ما أنكره الأستاذ ، بل قد تردد في التنزيل والحديث ! قال ابن منظور : « وطاف بالقوم وعليهم طوفاً وطوَفاناً ومطافاً استدار وجاء من نواحيه ، وأطاف فلان بالأمر إذا أحاط به ، وفي التنزيل العزيز : يطاف عليهم بآنية من فضة » ! وقال صاحب المصباح : « وطوّاف مبالغة ، وامرأة طوّافة على بيوت جاراتها ، ويتعدى بزيادة حرف فيقال : طفت به على البيت » !

وفي الحديث : « إن الجنة خَيْمة من لؤلؤة مُجوَّفه ، عرضها ستون ميلاً . في كل زاوية منها أهل مايرون الآخرين . يطوف عليهم المؤمنون ... » ! ومثل هذا وذاك كثير ، فما رأي الأستاذ ؟! ..

﴿ الطَوال والطيلة ﴾ وضْع ( الطيلة والطَوال ) موضع ( المَدَى ) صحيح . فقولك : ( مكثت في البلدة طيلة سنتين وطَوال عامين ) لا مأخذ فيه . لأن ( الطيلة ) بمنزلة ( العمر ) ، و ( الطَوال ) نحو ذلك .

قال ابن منظور : « وأطال الله طيلته أي عمره » ، وقال الجوهري : «والطَوال بالفتح من قولك : لا أُكلّمه طَوال الدهر وطول الدهر بمعنًى » !

ومن موارد الوهم ها هنا استعمالهم ( طِوالاً ) بالكسر لمثل ذلك ! وهو وهم خالص . فـ ( الطِوال ) جمع ( طويل ) كعِراض وعريض وسِراع وسريع وكِرام وكريم ، وهو القياس !

اما ( الطُوال ) بالضم والتخفيف كغراب فهو ( الطويل ) ، ومثله : الشُجاع كالشجيع ، والبُعاد كالبعيد ، والخُفاف كالخفيف ، والعُراض كالعريض ، والكُرام كالكريم ، والمُلاح كالمليح ، والكُبار كالكبير ، والقُلال كالقليل ، والصُغار كالصغير ، والكُثار كالكثير ، والجُسام كالجسيم !( المخصص )

وأمّا ( الطُوّال ) بالضم والتشديد كرُمّان فهو ( المفرط الطول ) . وكلاهما لاشأن له في هذا المقام ، وقد ذكرا للاحتراز !

## حرف الظاء

﴿ظهرانَيكم﴾ بفتح النون لا كسرها . وقد نبّه عليه كثيرون !

قال صاحب المصباح : « وهو نازل بين ظهرانَيْهم بفتح النون ، قال ابن فارس : ولا تكسر ، وقال جماعة : الألف والنون زائدتان للتأكيد ، وبين ظهرَيْهم وبين أظهرهم ، كلها بمعنى بينهم » !

وقد جاء في الحديث غير مرة .

# الفصل الثامن

## حرف العين

﴿ العتيد ﴾ يحسبونه ( للمنتظَر والمرقوب ) كما هو في قولهم : ( يوم عتيد ) ، وليس هو اللغة لمثل ذلك . وقد أشار إليه اليازجي . فـ ( العتيد ) المهيأ والحاضر والمُعَدّ . ففي اللسان : « يقال : أعتدت الشيء وأعددته ، فهو معْتَد وعتيد » ، وفي المصباح : « عَتُد الشيءُ بالضم عتاداً بالفتح حضر ، فهو عَتَد بفتحتين وعتيد أيضاً » !

وقد جاء في التنزيل : « هذا مالدي عتيد » أي معْتَد ، ونحو ذلك قوله : « مايلفظ من قول إلاّ لديه رقيب عتيد » !

هذا ، وقد قيل للفرس الحاضر المعَدّ للركوب والعدْو ( عتيد ) من ذلك أيضاً .

أما قصدهم بـِ ( العتيد ) الجسيم العظيم ، فصحيح لاغبار عليه . قال ابن منظور : « عَتُدَ الشيءُ عتاداً فهو عتيد : جَسُم » ، وهو من الظهور بحيث لايحتاج إلى تأويل !..

﴿ العَتَمة ﴾ لثلث الليل الأول وظلمة الليل ! مفتوحة العين والتاء . وقلما يحكيها الكتاب كذلك !

قال صاحب المصباح : « العَتَمة من الليل بعد غيبوبة الشفق إلى آخر

الثالث الأول . وعتمة الليل ظلام أوله عند سقوط نور الشفق . وأعتم دخل في العتمة مثل أصبح دخل في الصباح » ! وعليه نصوص المعجمات .

﴿استعجب﴾ أكثرهم يحسبه لحناً لدورانه عَلَى ألسنة العامة ، وهو صحيح فصيح ! ففي المصباح : « وعجبت من الشيء عَجَبا من باب تعب ، وتعجبت ، واستعجبت » ؛ وفي الأساس : « والاستعجاب : فرط التعجب . قال أوس :

ومستعجب مما يرى من أناتنا ولو زَبَنَتْهُ الحربُ لم يترمرم »!

﴿العجر﴾ العجر في قولك : ( أظهرته على الكتاب بعجره وبجره ) جمع عُجْرة ! فهو كعُقَدٍ جمع عُقْدةٍ وزناً ومعنىً . ومثله البُجَرُ بعده . والكتاب يحسبون هذا وذاك مفرداً فلا يضبطونه البتة . قال صاحب الأساس : « ومن المجاز ألقيت إليه عُجَري وبُجَري إذا أطلعته على معائبك لثقتك به . وأصل العُجَر العروق المتعقدة الناتئة ، والبُجَر ما تعقد منها على البطن خاصة » ! واستعماله مشهور . من ذلك ما قاله علي رضي الله عنه : « إلى الله أشكو عُجَري وبُجَري » يعني همومه وأحزانه وقد قال الحريري في مقامته الوبرية : « وكيف عُجَره وبُجَره » يعني : حاله باطناً وظاهراً !.

﴿استعذر﴾ يحسبونه عامياً ، وهو صحيح فصيح ! قال صاحب الأساس : « واستعذر النبي ﷺ من عبد الله بن أُبي ، أي قال :

عذيري من عبدالله ، وطلب من الناس العذر إن بطش به . ويقال للمفرّط في الإعلام بالأمر : والله مااستعذرت إليّ ، وما استنذرت إليّ ؛ أي لم تقدم الإعذار ولا الإنذار » !

﴿ عرض ﴾ عرضه عليه وله إذا أظهره وأبرزه إليه ، من باب : ضرب يضرب ، مكسور عين المضارع . وعرض لي ، إذا ظهر وانتصب مثله ، وفيه لغة من باب : فهم يفهم . والسائر على الأفواه بالمعنيين مضموم عين المضارع ، وهو لحن ! فعرضه يعرُضه الذي من باب : قتله يقتله ، معناه الشائع : وضعه بالعرض ! ففي الصحاح : « وعرض العودَ على الإناء ، والسيفَ على فخذه ، يعرِضه ويعرُضه أيضاً ، فهذه وحدها بالضم » ! وفي الحديث : « خمّروا آنيتكم ولو بعود تعرُضونه عليه » ، قال صاحب النهاية : أي تضعونه عليه بالعرض » ! ولِـ عرضَ يعرضُ معانٍ أخرى ليست في شيء مما يحسبه الكتاب . ( اللسان والتاج ) .

﴿ استعرض ﴾ الذائع على الألسنة ( استعرض الجيشَ ) إذا أمرّه عليه وتفقد أحواله . و ( استعرض ) في اللغة لغير هذا . وقد نبه عليه اليازجي وغيره . فالذي يجب أن ينزل هذه المنزلة ( عرض ) . ففي الصحاح : « عرضت الجند عرضَ العين ، إذا أمررتهم عليك ونظرت ما حالهم » ، وفي الأساس : « عرضت الجيش عرض عين ، إذا أمررته على بصرك لتعرف من غاب ومن حضر » !

أما ( الاستعراض ) في اللغــة فمعناه القريب ( طلب العرض ) ، وأقرب منه ما قاله صاحب التاج : « واستعرضها أتاها من جانبها عرضاً »! ولم يأت بالمعنى الشائع له .

هذا ، والعرب تقول في نحو ما يريده الكتــاب : ( صفح وتصفح ) ؛

فصفح القومَ إذا عرضهم واحداً واحداً ليرى صفحــات وجوههم ، وصفح ورق الكتاب إذا نظر فيه ورقه ورقة . وفي الصحاح :«وصفحت الإبل على الحوض أمررتها عليها » !

وتصفح القومَ إذا تأمل وجوههم ليتعرف أمرهم ، وتصفح الكتاب إذا تأمله ونظر في صفحاته . وفي الأساس : « وتصفح القومَ نظر في أحوالهم أو نظر في خِلالهم هل يرى فلاناً ؟» !

﴿ تعرّف عليه ﴾ تعبير شائع تتفرع عليــه استعمالات عاميّة شتى لا يساير أكثرها نصوص اللغة . وقد جرّ الكتاب إليها الترجمة الحرفية لفعل ( التعارف ) في اللغة الفرنسية . فجعلنا فيما يلي ما سنح في اللغة من الألفاظ لأداء المعاني التي يرومها الكتاب في هذا الباب . وإليك البيان :

يقولون : **عرّفته على فلان** ؛

وصوابه : **عرّفته بفلان ، أو عرّفته فلاناً** !

ويقولون : **تعرفت على فلان** ؛

وصوابه : تعرّفت به أو تعرفته ، إذا تطلبته حتى عرفته !

ويقولون : عرّفني على نفسه ، أو قدّم إلي نفسه ؛

وصوابه : استعرف إليّ أو اعترف إلي ؟ أو تعرف إليّ ، أو اعترف لي ، أوعرّفني نفسه ، أو عرّفني بنفسه !

ويقولون : تعرّف كل منا على الآخر او قدّم كل منا نفسه إلى الآخر ؛

وصوابه : تعارفنا ، او تعرفّ كل منا صاحبه او بصاحبه !

وكل ما ذكرناه لك منقول لايحتاج إلى مزيد قول . إلاّ (عرّفته به و (تعرّف به) ففيهما كلام لا بد منه !

فالأصل في (عرّفته به) ألاّ تدل دلالة (عرّفته إياه) . فقد أبان سيبويه في الكتاب فرق ما بين (عرّفته زيداً) و (عرّفته بزيد) . فجعل الأول بمنزلة قولك : (جعلته يعرف زيداً) والثاني كقولك : (جعلته معروفاً بزيد وموسوماً به) أي أوضحته به وجعلته اسماً له وعلماً عليه . وشتان ما بينهما كما ترى !

وقد أخذ ابن منظور بمقالة سيبويه هذه فقال : « وعرّفه الأمر أعلمه إياه ، وعرّفه بيته أعلمه بمكانه ، وعرّفه به وسمه » ! وعليه نص التاج . وسكتت سائر المعجمات عن بيان الفرق ولم يأت بها نص على أن (عرّفته به) كأعلمته به . وإنما نصّ أكثرها : (التعريف : الإعلام) أو (التعريف ضد التنكير) لا أكثر ولا أقل !

أما صاحب المصباح فقد صرّح وحده بأن (عرّفته به، كأعلمته به.
قال: «عرفته عِرفة بالكسر وعرفاناً علمته بحاسة من الحواس الخمس، والمعرفة اسم منه. ويتعدى بالتثقيل فيقال: عرّفته به فعرفه»! فجعل (عرّفته) كأعلمته سواء بسواء. فأنت تقول: (عرّفته الشيءَ وبالشيءِ) بمعنىً، كما تقول: (أعلمته الأمرَ وبالأمر) بمعنىً دون فارق أيضاً!.

أما (تعرّف به) فقد قاله للمعنى الشائع المولدون. وقد أشار إلى ذلك اليازجي في (لغة الجرائد)، قال: «فقد ورد مثل هذا في الأغاني في أخبار عبادل ونسبه، وهو قوله: فحركت بعيري لأتعرّف بهن وأنشدهن. ومثله بعد سطر. وفي نفح الطيب في الكلام عن يوسف الدمشقي: وكان من الذين أخفاهم الله لايتعرف به إلاّ من تعرف له، أي أظهر له معرفة نفسه. ومثله في كلام ابن بطوطة وغيره».

فأصل معنى (تعرّف به) في اللغة: أصبح معروفاً أو موصوفاً به. كما كان أصل (عرّفه به): جعله معروفاً أو موصوفاً به! فالمعرفة خلاف الإنكار، والتعريف خلاف التنكير، والتعرف خلاف التنكر فإذا عمم صاحب المصباح وجعل (عرّفه به) كأعلمه به، وكان الأمر على هذا جارياً، فليس مايؤخذ على المولدين في اشتقاق مطاوعه قياساً وصرف مؤداه إلى نحو ما صرف إليه أصله! وليس ما يتوجّه على هذا إلاّ

كما يتوجه على ذاك . واللغة فوق ذلك في حاجة إليه .

فمراد الكتاب من (تعرّف عليه) أن يفهم به حدوث المعرفة بالشخص بعد تعريفه، على أن التعريف قد حصل بحضرة المعرّف وعلمه . ولا يخفى أن (عرّفه) أعم من أن تقصر على هذا المراد . فلا متسع إذاً عن قبول (تعرّف به) مطاوعاً قياسياً لِ (عرّفه به) . والتأمل قاضٍ بإقراره !

«العازب» تقول : رجل عَزَب وامرأة عَزَب وعَزَبة، إذا لم يكن لهما زوج، وهو الأشهر فيه ! وتقول : رجل عازب وامرأة عازبة . وقيل : رجل أعزب وامرأة عزباء، لغة . والاسم من ذلك : العُزْبة والعزوبة . وجمع العَزَب أعزاب، والعازب عُزّاب، والأعزب على القياس عُزْب . (الأساس والمصباح واللسان) !

«الإعزام» في دواوين حلب بمعنى (الإرسال)، وهو ليس من اللغة . ذكره الرصافي في (دفع الهجنة) !

«العَشْر» لثلث الشهر، يذكّرونه وهو مؤنث، لأنه صفة لمؤنث كـ (الثلاث والخمس) . وأصله : (الليالي العَشْر) على حكم عادة العرب في التأريخ بالليالي . لذلك ينبغي أن يقال :

**العشر الاولى أو الأُوَل أو نحوهما، لا العشر الأوّل كما يقوله الكتاب !**

والعشر الثانية أو الوسطى أو الوُسَط أو نحوها ، لا العشر الثاني أو الأوسط !

والعشر الثالثة أو الأخيرة أو الأُخَر أو الاواخر ، لا العشر الثالث أو الأخير !

وقد أشار إلى ذلك صاحب المصباح غير مرّة !

﴿العشاء﴾ أكثر الكتاب لا يميزون (العِشاء) بالكسر للزمن المعروف ، من (العَشاء) بالفتح للطعام الذي يؤكل فيه ، فيقولون مثلاً : (تناولت طعام العَشاء) أي تعشيت ، ووجهه : (تناولت العَشاء) بحذف (الطعام) . لأن (العَشاء) للطعام نفسه لا للزمن !

ومثل ذلك محلاً للتنبيه (العَشي) بالفتح و (العِشي) بالكسر . فالأول للزمن ، والثاني لطعامه . فـَ (العِشي) طعام (العَشي) ، كما كان (العَشاء) طعام (العِشاء) !

وهكذا (الغداء) مورد للوهم . يقولون : (هذا ثمن طعام الغَداء) ، والوجه فيه حذف (الطعام) . فـَ (الغداء) طعام (الغدوة أو الغداة) وقد اشتهر لطعام الظهر ! و (الأغذية) جمعه ، كـ (الأعشية) جمع (العَشاء) !

والعجب أنهم يتجافون عن استعمال (عشّيته وغدّيته) و (تعشّيت وتغدّيت) فينصرفون عنها في محكم كلامهم . كأنهم يحسبون أنها عامية . وهي ، كما لا يخفى ، عربية فصيحة !

« العِضادة » لخشبة الباب من جانبه ، بكسر العين . والكتاب يحسبونها بالفتح . واستعمال ( العضادة ) في المجاز منقول . قال الزمخشري : « وفلان عِضادة فلان ، إذا كان لايفارقه . ويقول الرجل لصاحبيه : كفاني بكما عِضادتين أي معينين . الأصل عِضادتا الباب ، ووقفا كأنهما عِضادتان » !

ومثل ( العِضادة ) ، ( الدِعامة ) . فالكتاب يحكونها بفتح الدال وهي مكسورة !

« العقار » بالفتح للدار والأرض ونحوهما . والكتاب يقولونه بالكسر خطأ !

وبالكسر مصدر ( عاقره ) إذا لازمه . في اللسان : « وعاقر الشئ معاقرة وعِقاراً : لزمه » !

وبالضم لمعانٍ مختلفة ؛ فعُقار الكلأ خيار ما يرعى من نبات الأرض ، كعُقار البيت لخيار متاعه ، وعُقار القصيدة لخيار أبياتها . والعُقار الخمر أيضاً . قيل إنما سميت كذلك لأن أصحابها يعاقرونها ، فهي على ذلك فُعال بمعنى المفعول . وقيل لإنها عاقرت العقل وعاقرت الدنّ أي لزمته ، فتكون فُعالاً بمعنى الفاعل . وقيل لأنها تعقر العقل أي تنحره . وقيل غير ذلك مما لا طائل في استيفائه ! قال الشاعر :

سقَوا بالعُقار الصِرفِ حتى تتابعوا كدَأب ثمودٍ إذ رغا سَقْبُهم ضُحى

﴿ العَماية ﴾ يقولونه بكسر العين ، وهو بفتحها أبداً . قال ابن منظور : « والعمياء والعَماية والعُمِيّة والعَمِيّة ، كله الغَواية واللجاجة في الباطل » !

وقال ابن الأثير : « وفي حديث أم معبد : تسفهوا عَمايتهم . العماية الضلالة ، وهي فَعالة من العمى » !

﴿ عُني وعَنِي وعنى ﴾ عناه الأمر كشغله ، فعُني به كشُغل به على المجهول ، عِناية وعُنِيّاً ، فهو مَعْنِيّ به كمشغول به ! وهو المشهور .

وعَنِيَ فلان في الأمر وبالأمر كتعب عِناية وعُنِيّاً ( وقد منعه بعضهم ) ، فهو عانٍ وعنٍ وعَنِيٌّ !

وعنى فيه وبه عنياً وعناية أيضاً كرمى . وأصل معناه قصد !

﴿ عهد إليه ﴾ رأيت البلغاء يعدّونه بنفسه وبالباء و ( في ) . تقول : ( عهدت إليه أمري وبه وفيه ) . وقد أبى الشيخ إبراهيم اليازجي تعديته بنفسه وشايعه فيه كثيرون . ولا أراه وجيهاً البتة !

فها هنا قولك : ( عهدت إليه في الأمر ) . فهذا لاخلاف فيه ، لأن نصوص المعجمات سائرها عليه .

وقولك : ( عهدت إليه بالأمر ) . ولا كلام فيه أيضاً ، إذ ورد النص به . قال صاحب المصباح : « العهد الوصية ، يقال : عهد إليه ، فعهد من باب تعب إذا أوصاه . وعهدت إليه بالأمر قدّمته » . والتقديم

هنا الأمر والإيعاز . ونحو ذلك ما جاء في نهج البلاغة [1] : « والذي بعثه بالحق واصطفاه على الخلق ما أنطِقُ إلا صادقاً . وقد عهد إليّ بذلك كله ، وبمَهلِكِ من يهلك ، ومنجى من ينجو ، ومآلِ هذا الأمر . وما أبقى شيئاً يمر على رأسي إلا أفرغه في أذنيّ وأفضى به إليّ » . وبعضهم يرتاب في صحته على غير وجه .

فإذا صح هذا وذاك فقد بقي أمر تعدية الفعل بنفسه ، وهو موضوع الخلاف ومظنة الامتراء . وقد راعيته في كتب بعض الحذاق الأقدمين . ولا يحضرني فيه إلا ما جاء في الحديث والنهج واللسان والجامع .

ففي حديث الإسراء : « ثم هبط حتى بلغ موسى فاحتبسه موسى ، فقال يا محمد : ماذا عَهِد إليك ربُّك . قال : عَهِد إليّ خمسين صلاة كل يوم وليلة » !

وفي وصية علي رضي الله عنه لابنه الحسن عليه السلام : « رجوت أن يوفقك الله لرشدك ، وأن يهديك لقصدك ، فعهدت إليك وصيتي هذه » . وهو صريح !

وفي اللسان في مادة عهد حول تفسير حديث الدعاء ( وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت ) ، قال ابن منظور : « وقيل معناه إني متمسك بما عهدته إليّ من أمرك ونهيك ، ومبلي العذرَ في الوفاء به قدر

---

(١) ج ٢ ، ص ١٠٩

الوسع والطاقة ، وإن كنت لا أقدر أن أبلغ كنه الواجب فيه » .

فأوقع تعدية الفعل بنفسه ، وإلا لقال : ( وإني متمسك بما عهدتَ فيه إليّ من أمرك ونهيك ) وهو واضح أيضاً . وابن منظور في تحقيقه من تعلم !

وجاء في الجامع للقرطبي [1] : « قال عمر فور وفاة الرسول : أما بعدُ فإني قلت لكم أمس مقالة وإنها لم تكن كما قلت . وإني والله ما وجدت المقالة التي قلت لكم في كتاب أنزله الله ولا في عهد عَهِده إليّ رسول الله ﷺ . ولكني كنت أرجو أن يعيش رسول الله ﷺ حتى يَدْبُرَنا » !

فإذا تخلف النص عن ذكر هذا ، فليس كل ما ساغ استعماله قد ورد النص به . والذي رويناه لك مظنة للاستشهاد ومحل للاستدلال والتصويب !

فجماع القول إنك تقول : ( عهدت أمري إليك ) كما تقول : ( وكلته ) جملة . ومقالة المنكر مدفوعة ، لا تنهض بما ذكرناه !.

﴿ العهدة ﴾ أبى اليازجي وداغر مقلة الكتاب : ( العُهدة بدل المعاهدة ) . قال الأستاذ داغر : « ومن أوهامهم استعمال العهدة بمعنى المعاهدة ، فيقولون : عهدة برلين وعهدة لوزان . ولا يخفى أن للعهدة

(١) ج ٤ ، ص ٢٢٣

معاني كثيرة كالحملة والتبعة أو الدَرَك وكتاب الحلف وكتاب الشراء والرجعة وغيرها . ولكن ليس بينها ما يسوغ استعمالها مكان معاهدة » !

وهو لايخرج جملة عن كلام الشيخ إبراهيم اليازجي .

والذي نراه أن (العهدة) تنزل منزلة (المعاهدة) على وجه بلا نكير ، ولو لم تكن إحداهما طبق الأخرى . قال صاحب المصباح : «وفي الأمر عُهدة أي مرجع للإصلاح ، فإنه لم يحكم بعد فصاحبه يرجع إليه لإحكامه . وقولهم : عهدته عليه ، من ذلك . لأن المشتري يرجع على البائع بما يدركه . وتسمى وثيقة المتبايعين عُهدة لإنه يرجع إليها عند الالتباس !»

فانظر إليه كيف عاد بمعنى (العُهدة) إلى وثيقة المتبايعين ؟ وكيف أوضح وجه الانتقال بالاصطلاح ؟

وقد تكون (العهدة) فوق ذلك بين سوى المتبايعين لعموم الأصل! قال الراغب ، وقوله أعم وأوعى : «وباعتبار الحفظ قيل للوثيقة بين المتعاقدين عُهدة !»

وهذه حكاية ابن منظور عن أبي الهيثم ، قال في اللسان : «وإنما سمي اليهود والنصارى أهل العهد ، للذمة التي أُعطوها والعُهدةِ المشترطةِ عليهم ولهم . والعَهدُ العُهدة واحد » ! وعلى ذلك نص التاج . بل هذا قول ابن سيده في المخصص : « والعُهدة كتاب العهد والشراء والعقدُ العهدُ والجمع عقود » !

فإذا كان الأمر على هذا جارياً فما عذر المعترض في دفع قول الكتاب ( عهدة برلين ) إذا أريد به الصك أو العهد أو العقد ؟!

﴿ عوّد وتعود واعتاد ﴾ يعدّيها أكثرهم بـ ( على )، وهي تتعدى بنفسها! وقد نبه عليه كثيرون .

قال ابن منظور : «وعوّده الشيء جعله يعتاده »، وقال : « وتعوّد الشيء وعاده وعاوده معاودة وعواداً واعتاده واستعاده وأعاده أي صار عادة له » ! وفي الحديث : « تعوّدوا الخير، فإن الخير عادة والشر لجاجة »! وعلى ذلك نصوص المعجمات .

﴿ استعاد ﴾ استعاد الأمر بمعنى اعتاده، عربي منقول! ويحسبه أكثرهم لحناً لدورانه على ألسنة العامة .

قال ابن منظور : « واعتاده واستعاده وأعاده أي صار عادة له »! وفي الحديث ( إلزموا تقى الله واستعيدوها ) . قال ابن الأثير : « أي اعتادوها» !

﴿ عوّل ﴾ أخذ الأستاذ داغر على الكتاب استعمالهم ( عوّل ) بمنزلة ( عزم ) خلافاً لوجهه . قال : (وفي كتب اللغة عوّل عليه أدلّ وحمل أي اعتمد عليه واستند إليه ) !

أقول لا أرى مذهب الكتاب في هذا الاستعمال بعيداً . قال صاحب الأساس : « ويقال عوّل على السفر إذا وطّن نفسه عليه » ! .

﴿عابه﴾ أخذ الأستاذ داغر على الكتاب قولهم : (عابه على فعله) ، وجعل صوابه : (عاب عليه فعله) . ولا أرى لتخطئته هذه وجهاً . فالثاني هو الأصل والأول مجاز منه ! تقول : عبت الشيءَ إذا جعلت فيه عيباً بفعلك ، وعبت الشيءَ إذا نسبته إلى العيب بقولك . وإذا كنت تقول : عبت الشيء على الأصل لأنه كان موضعاً للعيب ، فأنت تقول : عبت فلاناً إذا كان موضعاً للنقص أيضاً . وفلان هذا يكون محلاً للعيب إذا كان فعله كذلك . كما يكون موطناً للقدح لو كان خلقه كذلك !

قال علي رضي الله عنه [1] : « لايُعاب المرءُ بتأخير حقه ، إنما يُعابُ من أخذ ماليس له » ! وقال ابن جني في الخصائص [2] : « فإذا جاز عيب أرباب اللغة وفصحاء شعرائنا ، كان مثل ذلك في أشعار المولّدين أحرى بالجواز . فإذا كانوا قد عابوا بعض ما جاء به القدماء في غير الشعر بل في حال السَعة وموقف الدّعة ، كان مايَردُ من المولّدين في الشعر ، وهو موقف فسحةٍ وعذرٍ ، أولى بجواز مثله » ! وهذا وذاك واضح صريح .

وهذا قول صاحب الصحاح : « قدحت في نسبه إذا طعنت » ، وقول صاحب المصباح : « وقدح فلان في فلان قدحاً من باب نفع :

(١) نهج البلاغة ( ص ١٩٣ ، ج ٣ ) .

(٢) ( ص ٣٣٣ ، ج ١ ) .

عابه وتنقصه » . فانظر كيف جُعل قدح في فلان بمنزلة ( عابه ) !

وهذا ما ذكره الراغب في المفردات : « العيب والعاب الأمر الذي يصير به الشيءُ عيبة ، أي مقراً للنقص . وعبته جعلته معيباً إما بالفعل كما قال : فأردت أن أعيبها [1] ، وإما بالقول وذلك إذا ذممته نحو قولك : ذممت فلاناً » ! فقد جعل ( عبت فلاناً ) كذممته . وأنت تذم الرجل كما تذم منه القول والفعل .

فعلى هذا تقول : عبت فلاناً بفعله وبقوله وبما فيه ، كما قال الشاعر :

لولا الحياء ولوما الدين عبتكما ببعض ما فيكما إذ عبتما عوري

وتقول إلى ذلك : عبت فلاناً على ما فعله وعلى ما قاله وعلى مافيه . وموضع ( على ) هاهنا لا يخفى !

أمّا ما استظهر به الأُستاذ في دفع قول الكتاب ففيه موضع للقول ومحل للنظر . قال : « وفي كتب اللغة عاب الشيءُ جعله ذا عيب . ومنه في سورة الكهف : أردت أن أعيبها ، يعني السفينة . قال أبو الهيثم في تفسير أعيبها : أي أجعلها ذات عيب » ! فقاس قول الكتاب : ( عابه على فعله ) على قوله تعالى :

---

(١) سورة الكهف .

( أردت أن أعيبها ) . وكلٌّ على التحقيق بمعنى فلا غرو إذا تخلف القياس !

فمراد الكتاب من ( عابه ) : نسبه إلى العيب بالقول ، وتفسير ( أعيبها ) من الآية : جعل فيها عيباً بالفعل ، كما فصّله الراغب . وموضوع الكلام كله فيما كان على المعنى الأول !

وإذا كان مقصود الأستاذ من الاستدلال بالآية التحقيق في التعدية ليس غير ، فقد كان عليه أن ينبه على ذلك وأن يستكمل ما تفرع على الأصل الذي جاء به ليأتي دفعه جامعاً مانعاً .

أمّا استدراكه بتخريج قول الشاعر :

أنا الرجل الذي قد عبتموه  وما فيه لعياب معاب

على تقدير مضاف ، أي عبتم فعله ، فليس عليه دليل . والبيت إلى ذلك أحق أن يستدرك به عليه عند التحقيق !

وقد ذكره الصحاح ولم ينزع إلى شيء مما سنح للأستاذ . وحكاه عنه اللسان فلم يشر ولم يعلّق . بل قد روى أشباهه فلم ينكر ولم يعقب !

وإذا عنّ للأستاذ أن يخرّج هذا الشعر على ما خرّجه عليه ، فلا أظنه يحمل عليه كلّ نص أوردناه . إذ لاينهض به دليل .

فكلام الكتاب على ما رأيت صحيح لامحل فيه لنكير . فتأمل !

﴿العيان﴾ للمواجهة، يقوله الكتاب بفتح العين وهو بالكسر! لأنه من قولك: (عاينه يعاينه معاينةً وعِياناً) كقولك (واجهه يواجهه مواجهةً ووِجاهاً)!

وفي ذلك يقول الحريري في المقامة (النصيبية): (والله ما نطقت ببهتان ولا أخبرتكم إلاّ عن عِيان). ومنه ما جاء في المحكم: (الظن شك ويقين، إلا أنه ليس بيقين عِيان إنما هو يقين تدبّر)!

# الفصل التاسع

## حرف الغين

﴿ الغث والسمين ﴾ الغث للمهزول ، والسمين نقيضه . وبعض الكتاب يحسب ( السمين ) بالثاء ، فيقول : ( لايميز غثاً من ثمين ) وهو خطأ !

ففي حديث ابن عباس أنه قال لابنه ( علي ) : « الحق بابن عمك فغثك خير من سمين غيرك » ! وهو مقول في الأمثال

ومن ذلك قول الشاعر :

سمين قريش مانع منك لحمه     وغث قريش حيث كان سمين

وقول الآخر :

وقريش هي التي تسكن البحـ     ـر بها سميت قريش قريشا [1]

تأكل الغث والسمين ولا تتـ     ـرك يوماً لذي جناحين ريشا

﴿ لاغَرْو ﴾ بعضهم يحسبه بمعنى ( لاشك ) فيضعه موضعه . ومعناه : ( لاعجب ) ! ففي الأساس : « لاغرو من كذا أي لاعجب » ، وفي المصباح : « لاغرو لا عجب » !

﴿ الغش ﴾ هو بالكسر خلاف النصح ، وبالفتح المصدر من

( ١ ) قريش ولد النضر ، في سورة قريش سموا بتصغير القرش وهو دابة عظيمة في البحر تعبث في السفن ولا تطاق إلاّ بالنار ( شواهد الكشاف ) .

( غشّ ) . إمّا بالضم فللغاش نقيض الناصح ، والكتاب ينزلونه منزلة المصدر خطأ . قال ابن منظور : « ورجل غُشّ غاشّ والجمع غُشّون » ! وعليه نص التاج .

﴿ الغضن ﴾ واحدُ ( الغضون ) ، ( الغَضْنُ ) بفتح فسكون ، و ( الغَضَنُ ) بالتحريك ، ليس فيه سواهما ! والكتاب لا يحكمون ضبطه . قال صاحب المصباح : « الغضون مكاسر الجلد ومكاسر كل شيء غضون أيضاً ، الواحد غَضْن وغَضَن ، مثل أسَد وأسود وفَلْس وفلوس » ! وعلى ذلك نص المعاجم .

﴿ الغلاظة ﴾ بكسر الغين والدائر على الألسنة فتحها ، وهو لحن ! أمّا ( الغلظة ) فغينها مثلثة . قال ابن منظور : « فيه غِلظة وغُلظة وغَلظة وغِلاظة أي شدة واستطالة » !

﴿ الغواية ﴾ غينها مفتوحة والدائر كسرها ! قال امرؤ القيس :

فقالت يمين الله مالك حيلةٌ وما إن أرى عنك الغَواية تنجلي

ومنه قول الحريري في المقامة ( القهقرية ) : ( مجلبة الغَواية استغراق الغاية ) ! ( التاج ) .

﴿ غيور ﴾ ( فعول ) بمعنى ( فاعل ) يستوي فيه المذكر والمؤنث ! وما كان هذا شأنه لا يؤنث ولا يجمع جمع سلامة . قال سيبويه في الكتاب [1] : « وأمّا ما كان فعولاً فإنه يكسر على فُعُلٍ

---

(١) ( ج ٢ ، ص ٢٠٨ )

عنيت جميع المؤنث أو جميع المذكر . وذلك قولك : حَبور وحبُرٌ ، وغَدور وغُدُر . وأمّا ما كان منه وصفاً للمؤنث فإنهم قد يجمعونه على فعائل كما جمعوا عليه فعيلة لأنه مؤنث مثله . وذلك عَجوز وعجائز ، وقالوا : عجُز . كما قالوا : صبُرٌ وجَدود وجدائد ، وصَعود وصعائد . وقالوا للواله : عَجول وعُجُل ، كما قالوا : عَجوز وعُجُز ، وسَلوب وسلُب وسلائب ، كما قالوا : عجائز . وكما كسّروا الأسماء وذلك : قَدوم وقدائم وقدُم ، وقَلوص وقلائص وقُلُص . وقد يستغنى ببعض هذا عن بعض . وذلك قولك : صعائد ، ولا يقال : صعُدٌ . ويقال : عُجُل ، ولا يقال : عجائل . وليس شيء من هذا وإن عنيت به الآدميين يجمع بالواو والنون ، كما أن مؤنثه لا يجمع بالتاء ، لأنه ليس فيه علامة التأنيث لأنه مذكر الأصل »!

فقولك : ( غيورة ) في مؤنث ( غيور ) ، و ( غيورون ) في جمعه ، لحن . وصوابه كما مر : ( غَيور ) في المؤنث ، و ( غيُرٌ ) في الجمع . ومثله ( صبور ) أيضاً !

وقد نبه على ذلك كثيرون .

## حرف الفاء

﴿ فتش ﴾ بالتشديد يتعدى بنفسه فتقول : ( فتّشت الشيء ) إذا تصفحته ، ومثله المخفف . وهو يتعدى بـ ( عن ) فتقول : (فتّشت

عنه ) إذا بحثت واستقصيت .

أمّا تعديته بـِ (على) كما هو دائر على الألسن فغير منقول ! وقد نبه عليه كثيرون .

﴿ الفِج ﴾ للنيْ من الفواكه بالكسر ، لا بالفتح كما يخاله الكتاب ! فـَ ( الفَج ) بالفتح للطريق الواسع كما لا يخفى . قال ابن منظور : « وقوله تعالى : من كل فَج عميق ، قال أبو الهيثم : الفج الطريق الواسع في الجبل ، وكل طريق بَعُدَ فهو فَج » ، وقال : « والفِج من كل شيء ما لم ينضج ، وفجاجته نهاءته وقلة نضجه ، وبطيخ فِج إذا كان صلباً غير نضيج » !

﴿ الفداحة ﴾ يقولها كتّابُ الصحف لثقل الأمر فيوهمون ! قال ابن منظور : « الفدحُ إثقال الأمرِ والحملِ صاحبَه ، فَدَحه الأمرُ والحملُ والدينُ يفدَحهُ فَدْحاً أثقله فهو فادح » .

فالصواب أن يقال : ( فدحُ الضرائب ) لا ( فداحتُها ) ، وإليه أشار اليازجي .

﴿ الفذلكة ﴾ لفظ مولّد معناه : مجمل الشيء ومحصوله . وهو منحوت من قولك : ( فذلك كذا ) . وأكثر الكتاب ينزلونه غير هذه المنزلة ويصرفونه عن وجه البتة .

قال الخفاجي في ( الشفاء ) في ترجمة ( الفهرس ) [1] : « ثم إنه

---

(١) : ( ص ١٥٢ ، ١٥٣ ) .

ليس بمعنى الفذلكة . فإن معناها إجمال عدد فصّله قبله . قال المتنبي :

نسقوا لنا نسق الحساب مقدماً    وأتى فذالك إذ أتيت مؤخرا

قال الواحدي : الفذالك جمع فذلكة وهي جملة الحساب ، لقولهم فيها : فذلك كذا ، انتهى . وهذه لفظة منحوتة مولّدة أيضاً .وليست معرّبة . قال في القاموس : فَذْلَكَ حسابه أنهاه وفرغ منه ، مخترعة من قوله إذا أجمل حسابه : فذلك كذا و كذا» . وقال قبل ذلك : «والفهرسة المصدر كالفذلكة . يقال : فذلكتَ الكتابَ ، إذا وقفت على جملته » !

هذا وقد أتى كـ ( الفذلكة ) فيما اشتهر عن العرب نحته :

البسملة : من قولك ( باسم الله )!

والحولقة والحوقلة : 〃 〃 ( لاحول ولا قوة إلاّ بالله العلي العظيم)!

والسبحلة : 〃 〃 ( سبحان الله )!

والحيعلة : 〃 〃 ( حي على الصلاة ، حي على الفلاح)!

والطلبقة : 〃 〃 ( أطال الله بقاك ) !

والدمعزة : 〃 〃 ( أدام الله عزّك )!

والهيللة : 〃 〃 (لا إله إلا الله ) !

والحمدلة : 〃 〃 ( الحمد لله )!

والجعفدة : 〃 〃 (جعلت فداك ) !

والهلممة : 〃 〃 (هَلُمَّ )!

والمشكنة : من قولك (ما شاء الله)!

والحيلة : " " (حيهلا بالشيء)!

والسمعلة : " " (سلام عليكم)!

وتقول في كل ذلك على الفعل: (بسملَ فلان وحوقلَ) إذا قال هذا، كما تقول: (فذلكَ)!

ومن مواضعات المتكلمين (البلكفة) من قولك: (بلا كيف).

قال الزمخشري:

قد شبهوه بخلقة وتخوفوا شنع الورى فتستروا بالبلكفة

قال الشارح [1]: «والبلكفة قولك: بلا كيف. يقرر مذهبه في نفي الرؤية ويقدح في أهل السنة والجماعة الذين يصدقون بأن رؤية الله تعالى حق ويقولون: نرى ربنا يوم القيامة بلا كيف»!

ومن ذلك ما قاله ابن جني في (سر الصناعة) [2]، قال: «وقد اشتقت العرب أفعالاً ومصادر من الحروف. أخبرني أبو علي أن بعضهم قال: سألتك حاجة فلا ليتَ لي، وسألتك حاجة فلو ليتَ لي. أي قلت لي في الأول: لا، وفي الثاني: لولا»!

فاعرف ذلك.

﴿فسح﴾ يقول الكتاب: (أفسحنا له مكاناً). وصوابه:

(١): شواهد الكشاف (ص ٨٦)

(٢): وقد ذكره في الخصائص أيضاً (ج ١، ص ٤٣٣)

( فَسَحْنا) ثلاثياً ، كما أشار إليه اليازجي ! قال صاحب الأساس : « افسحوا لأخيكم في المجلس ، وتفسحوا له » . وكذلك ماجاء منه على المجاز ، قال صاحب المفردات : « ومنه قيل فسحت لفلان أن يفعل كذا ، كقولك وسعت له » ! فلا يقال فيه ( أفسحت ) كما يقوله الكتاب !

﴿ تفشى ﴾ تفشّى الحبر وفشى ، إذا كتب به على كاغد رقيق فتمشّى فيه . وبعضهم يقول : ( فشّى ) بالتشديد ! وهو عامي خالص ( التاج ) .

﴿ تفاصح ﴾ إذا تكلف الفصاحة وتشبه بالفصحاء ، عربي . ويحسبه أكثرهم عامياً ( التاج ) .

﴿ انفك ﴾ قطع الأستاذ داغر بتلحين القائل : ( لا ينفك عن السعي ) ، وجعل صوابه : ( لاينفك ساعياً ) أو ( لا ينفك يسعى ) أو ( لا ينقطع ولا يكف عن السعي ) !

والعجب أن يقع الأستاذ فيما وقع فيه . ولعلّه لو حاول أن يسند دفعه هذا بالدليل لعافه وأعرض عنه ، لتخلّف الدليل . وإلا فما الذي يؤخذ على مقالة الكتاب هذه ؟

فانفك الشي من الشيء : افترق وانفصل بعد ملازمة والتحام . هذا هو الأصل . ولا ينفك يسعى : أي لايزال . وكل من باب وعلى جهة ، ولو ارتدا إلى أصل واحد . ولا يستلزم ثبوتُ الثاني واشتهارُه

في هذا نفيَ الأول بحال من الأحوال !

وإن كان الأستاذ في ريب مما أسلفنا فلينظر إلى قول الفراق في معرض تفسير قوله عز وجل : ( لم يَكُنِ الذين كفروا مِن أهلِ الكتاب والمُشرِكين منْفَكّين حتى تأتِيَهُمُ البيّنة [1] ) . قال : « قد يكون الانفكاك على جهة يزال ، ويكون على الانفكاك الذي نعرفه . فإذا كان على جهة يزال فلا بد لها من فعل وأن يكون معناها جحداً . فتقول : ما انفككت أذكرك تريد مازلت أذكرك . وإذا كانت على غير جهة يزال ، قلت : قد انفككت منك وانفكّ الشيء من الشيء فيكون بلا جحد وبلا فعل » ! وهو من الظهور بحيث لا يحتاج إلى تأويل .

ومثل ذلك مقالة الأزهري ، قال : « وقول الله تعالى :منفكّين، ليس من باب ما انفكّ وما زال ، إنما هو من باب انفكاك الشيء من الشيء إذا انفصل عنه وفارقه ، كما فسّره ابن عرفه والله أعلم » !

وعلى ذلك مجاهد ، قال : « وقوله : منفكّين حتى تأتيهم البينة ، أي لم يكونوا منفكّين من كفرهم : أي منتهين عن كفرهم » والأخفش ، قال : «منفكّين : زائلين عن كفرهم » !

فأنت تقول على هذا : ( ما انفكّ يسعى ولا ينفك يسعى ) على جهة يزال . وتقول إليه : ( لاينفك من السعي أو عن العمل ) على

( ١ ) : سورة البينة

جهة انفك الشيء من الشيء إذا انفصل . وكلٌّ على جهته صحيح بلا ريب ، لامانع يمنع منه !

ونحن نود إلى ذلك كله أن ننقل للأستاذ ما قاله الزمخشري في كشافه في شرح الآية الكريمة ، قال : «ونظيره في الكلام أن يقول الفقير الفاسق لمن يعظه : لست بمنفكٍّ مما أنا فيه حتى يرزقني الله الغنى ، فيزداد فسقاً ، فيقول واعظه : لم تكن منفكاً عن الفسق حتى توسر وما غمست رأسك في الفسق إلاّ بعد اليسار ؛ يذكّره ما كان يقوله توبيخاً وإلزاماً » !

فاتّضح بذلك سداد قول الكتاب . ومنعُ الأستاذ مأتيٌّ من وجوه ! ( اللسان ) .

﴿ الإفلاس و التفليس ﴾ الإفلاس للمعنى الشائع لازم ، والتفليس متعدٍّ . وقد يلبس الكتاب أحدهما بالآخر ! تقول : أفلس الرجل إفلاساً وفلّسهُ غيره تفليساً !

قال ابن منظور : « أفلس الرجل إذا لم يبق له مال ، يُراد أنه صار إلى حال يقال فيها ليس معه فَلْس . كما يقال : أقهر الرجلُ : صار إلى حال يُقهَرُ عليها ، وأذلّ الرجلُ : صار إلى حال يَذِلّ فيها . وقد فلّسه الحاكم تفليساً نادى عليه أنه فلّس » !

﴿ الفهم ﴾ في اللغة بفتح الفاء أبداً ، ولا يكاد يلفظ إلاّ بالكسر !

قال الزمخشري : « من لم يؤتَ من سوء الفَهم أُتي من سوء الإفهام .

وقلّ من أُوتي أن يَفهمَ ويفُهِم » ! وعليه النص .

﴿ فار ﴾ فار عليك فلان إذا اشتد غضبه ، منقول في المجاز . ويتجافى عنه بعضهم لغير وجه . قال الزمخشري : « فار الغضب . وأخاف أن تفور علي ، وقال ذلك في فَوْرة الغضب . ويقال : فلان ثار ثائره وفار فائره ، إذا اشتد غضبه . وبنو فلان تفور علينا قِدرهم . قال :

تفور علينا قِدرهم فنُديمها     ونَفْثُؤها عنا إذا حَمْيُها غلا

﴿ فوّض ﴾ المنقول : ( فوّض الأمر إليه ) إذا جعل له الحكم فيه وصيره إليه . فالأمر مفوّض وصاحب الحكم مفوّض إليه . ففي التنزيل : « وأفوّض أمري إلى الله » . وأكثر الكتاب يصرفونه عن وجهه ، فيقولون : ( فوّضته الأمر وبالأمر وفي الأمر ، وقد فُوِّض الأمر على المجهول ، وهو مفوّض بالأمر وفيه ) وكله لحن ! وقد نبه عليه كثيرون .

# الفصل العاشر

## حرف القاف

﴿ قبل به ﴾ المنقول ( قبله ) لا ( قبل به ) . وقد أشار إلى ذلك المنذر . لكن الغلاييني أقر التعدية بالباء عَلَى أن ( قبل به ) كـ(رضي به )، ولا أراه وجهاً . قال: « لا مانع من تعديته بالباء وهو بمعنى الرضا ، كما تتعدى رضي بنفسها وبالباء ، تقول : رضيت الشيء ورضيت به . وكثيراً ما يعدّون فعلاً تعدية فعل آخر بمعناه ولهذا شواهد كثيرة » !

أقول لو صح قول الأستاذ لاستقام قولك : ( استند عليه ) مثلاً على معنى ( الاعتماد ) ، و ( اعتمد إليه ) على معنى ( الاستناد ) ، و(نوى عليه ) بمعنى ( عزم عليه ) ، وجاز على ذلك أن تأتي على سائر حدود التعدية !

فإذا قصد الأستاذ أن يُشرِبَ ( قبله ) معنى ( الرضا ) فيعدّيه تعديته على حكم (التضمين ) ، فليس بشيءٍ أيضاً . لأن (القبول ) في الأصل معناه ( الأخذ والرضا ) ، فلم تبقَ حاجة للإشراب كما ترى ..

وإذا كان هذا مذهب الأستاذ فما باله يلحّن قول القائل : ( أهدام

الشيء ) ويجعل صوابه : ( أهداه له وأهداه إليه ) ولا يحمل ( أهداه ) على معنى ( أعطاه ) ويُقرّ تعديته ، إلى من يهدى إليه ، بنفسه ؟!

﴿ القحف ﴾ لأعلى الدماغ بكسر القاف ، والكتاب لا تكاد تقوله إلاّ بالفتح ! وهو بالفتح المصدر من ( قَحَفَه ) إذا أصاب قِحفه . قال صاحب المصباح : « القِحفُ أعلى الدماغ ، قاله في مختصر العين . والجمع أقحاف مثل حِمل وأحمال » !

﴿ القراح ﴾ للخالص من الماء بفتح القاف . وكثرة الكتاب على الضم ! قال صاحب الأساس : « وماء قَراح : لا يشوبه شيء من سويق ولا غيره . وأرض قَراح : ما فيها منابت سبخ » ! وعليه نص المعجمات .

﴿ القُشَعْريرة ﴾ للرعشة بضم ففتح فسكون كـ( الطُمَأْنينة ) ، وقلما يُضبط لفظها ! وهما اسمان من ( اقشعررت ) و ( اطمأننت ) . قال ابن سيده في المخصص : « والطُمَأْنينة والقُشَعْريرة ليس واحد منهما بمصدر على اطمأننت واقشعررت . كما أن النبات ليس بمصدر على أنبت . فمنزلة اقشعررتُ من القُشَعْريرة واطمأننتُ من الطُمأْنينة بمنزلة النبات من أنبت » ! على أنهما يوضعان موضع المصدر كما جاء بعد ذلك .

﴿ قاصر ﴾ يقولون : ( الأمر فيه قاصر على ذلك ) فيستعملون ( قصر ) هاهنا استعمال الأفعال اللازمة ، وهو متعدّ كـ ( حبس ) . تقول : ( قصرت الأمر عليه قصراً ) إذا حبسته ولم تتجاوز به إلى سواه . فهو من ذلك : ( مقصور عليه ) لا ( قاصر ) . وقد أشار إلى ذلك اليازجي .

قال صاحب الأساس: «قصرته: حبسته. وهو كالنازع المقصور: الذي قَصَره قيده. وقصرت نفسي على هـذا الأمر إذا لم تطمح إلى غيره ... وقَصَرتُ هذه اللِقْحَةَ على عيالي وعلى فرسي ولهم، إذا جعل درّها لهم»!

على أن (قصر) يأتي لازماً. قال صاحب المصباح: «وقصرت عن الشيء قصوراً، من باب قعد، عجزت عنه. ومنه قَصَر السهمُ عن الهدف قصوراً إذا لم يبلغه وقَصَرت بنا النفقة لم تبلغ بنا مقصدنا. فالباء للتعدية مثل خرجت به»! ومن ذلك: (قاصرات الطَرْف)!

﴿ اقتضى ﴾ شاع في الدواوين لازماً كَ(وجب) وهو متعدٍ كَ (تطلّب). يقولون: (يقتضي دفعُ ألف قرش ويقتضي له الذهاب إلى بيروت)، وليس هو من اللغـة في شيء فَـ (اقتضى) كَ (استوجب) وأصله: (اقتضاه دينَه) إذا طالبه به كَ (تقاضاه واستقضـاه). قال الزمخشري: «وافعل ما يقتضيه كرمك أي يطالبك به»!

﴿ المقتضي ﴾ يكسرون الضاد فيبنونه للفاعل وينزلونه منزلة المفعول، فيقولون: (لإجراء المقتضي)، وهو من سقط الكلام. وصوابه (المقتضى) بالفتح على المفعول أي الأمر الذي يقتضيه الشأن الذي هم فيه!

﴿ المقتضَيَة ﴾ بفتح الضاد لمفعول (اقتضى) من أقبح الأغلاط وأجراها في الدواوين. يقولون: (لاستكمال المعامـلات المقتضَيَة)،

وصوابه : ( المقتضاة ) على حكم الإعلال إذا تحرّكت الياء وانفتح ما قبلها ؟!

﴿ القطار ﴾ القطار في اللغة لما يقطَر من الإبل ، وفي الاصطلاح لما يُقطَر من عربات سكة الحديد . والجمع قُطُر وقُطُرات . وهو لا يجمع على ( قِطارات ) كما ادّعاه الأستاذ داغر ! لكن ( القِطارات ) جمع ( القِطارة ) وهي كـ ( القطار ) . قال ابن منظور : « ومنه حديث عمارة أنه مرّت به قطارة جمال . القِطارة والقطار أن تشدّ الإبل على نسق ، واحداً خلف واحد » !

فلا بأس إذاً إذا أُنزلت ( القِطارات ) منزلة ( القُطُر والقُطُرات ) على ما مرّ .

وقد أجاز الغلاييني استعمال ( القَطْر ) لعربة القطار ، قال : ( ونرى أن القطار راجع إلى القَطْر وهو المطر وجمعه قِطار . سميت بذلك لتتابعها كما يتبع المطر بعضه بعضاً . وعلى ذلك يصح أن يسمّى كل عجلة من عجلات القِطار قَطْراً والجمع قِطار ) !

أقول هذا الذي رآه الأستاذ من ردّ ( قِطار الإبل ) إلى ( قَطر المطر ) قد أومأ إليه الراغب ، قال : ( وتقطَّر وقع على قُطره . ومنه قَطَرَ المطرُ أي سقط ، وسُمي لذلك قَطْراً . وتقاطر القوم جاؤا أرسالاً كالقَطْر ! ومنه قِطار الإبل ) !

إلاّ أن وحدة الأصل إذا صحّت لا نستلزم تلاقي الفروع وتوافيها .

ف ( القطار ) في اللغة جمع ومفرد ؛ فهو جمع لِ ( القَطْر ) إذا كان للمطر أو لما يَقطُرُ عامة كالماء ونحوه ، وهو مفرد لـ ( المقطور من الإبـل ) كالكتاب للمكتوب من الصحائف !

فأنت ترى أنهما قد تباعدا فيما انتهيا إليه . ولو حاولت أن تقارب بين ما التأمت أصوله الأولى في الكلام لأعيتك المحاولة وأعجزك التأويل . والحكم في الأصل نفسه مردود إلى الاجتهاد والتغليب كما تراه !

قال الأستاذ الغلاييني : ( فالقِطار لجماعة المقطورات والقَطْر للواحدة منها . والقَطْر هذا يكون إمّا مفرد القطار وإمّا مصدراً أُريد به معنى المفعول ) .

ونقول في الجواب عنه : إن ( القِطار ) مفرداً لِ ( المقطور من الإبل ) كما مر . فإذا كان جمعاً فلِما ( يقطُرُ من الماء ونحوه ) ليس غيره ، واحده القَطْر ، كالحياض واحدها الحوض . و ( القَطْر ) في الأصل مصدر كما أوضحه الراغب في قوله : « ومنه قَطَرَ المطر أي سقط وسمي لذلك قَطْراً » ! فهو عَلَى وجه بمعنى الفاعل لأنه من ( قطر الماء ) لازماً إذا سال ، وعلى وجه بمعنى المفعول إذا كان من ( قطر الماءَ ) متعدياً إذا أساله . لكنه في الحالين منظور فيه إلى قطر الماء وحده !

ولو جاز للأستاذ كل ذلك لاعترضه شيء آخر . هو أن في ( القطر ) معنى الجمعية لأن واحده ( القطرة ) . فوضعه ( للعربة ) على ما رآه لا

بوائم الأصل . فلا يبقى إلاّ (القطرة) . فهل يرى الأستاذ أن توضع موضع (عربة القطار) ؟!

وجملة القول : ليس كل ما استطيع حمله على وجه ، قياساً على شبيه له ، بسائغ أن يؤخذ به . وقد يتوجه للأستاذ عذر لو قصد في تحقيقه هذا التماس لفظ لمدلول جديد . لكنه قد جرى هاهنا على حكم عادته في التسمح كيف كان الحال . فتأمّل !

《 القطف 》 للعنقود ولما يقطف بكسر القاف . والجمع قِطاف وقطوف . قال ابن منظور : « والقِطف ما قطف من الثمر ، وهو أيضاً العنقود ساعة يقطف . والقطف اسم الثمار المقطوفة والجمع قطوف » !

وقال صاحب النهاية : « وفي الحديث يجتمع النفر على القِطف فيُشبعهم . والقِطف بالكسر اسم لكل ما يقطف كالذِّبح والطِّحن ، ويجمع على قِطاف وقطوف . وأكثر المحدثين يروونه بفتح القاف وإنما هو بالكسر » ! وعليه نص المعاجم . أمّا (القَطف) بفتح القاف فللمصدر !

《 قفقف 》 إذا اصطكّت أسنانه صحبح . ويحسبه بعضهم عامياً ! قال صاحب الأساس : « وقفقفت أسنانه وتقفقفت اصطكّت من البرد والخوف » !

《 التقنين 》 منع الأستاذ داغر (قنّن) لعدم النصّ عليه .

وجعل صوابه ( سنّ ) . والحق أن ( سنّ ) لاتنزل منزلة ( قنن ) إذا قصد إلى دقة المعنى وإحكام الأداء . فـ ( سنّ ) من السنة كـ ( قنّن ) من القانون [1] . وكلٌّ على التحقيق بمعنىً ، لاسيما في الاصطلاح ! فحاجة التعبير إذاً تدعو إليه وتقتضيه اقتضاء . ولا داعي إلى العدول عنه إلى صياغة جديدة لأنه وضع صحيح قد جرى على مألوف العرب في اشتقاقهم ، ولو أن الاشتقاق موقوف على السماع ! وهو قد سار على ألسنة الكتاب منذ القديم . فهذا ابن جني قد أساغه وأخذ باستعماله ، قال [2] : « ألا تعلم عاجلاً إلى أن تصير إلى ذلك آجلاً أن سبب إصلاحها ألفاظها وطردها إياها على المثل والأحذية التي قنّنَتْها لها وقصرتها عليها ، إنما هو لتحصين المعنى وتشريفه ، والإبانة عنه وتصويره » ! وقال [3] : « ومنه ما وجدوه يُتدارك بالقياس وتخف الكلمة في علمه على الناس فقنّنوه وفصّلوه ، إذ قدروا على تداركه من هذا الوجه القريب المغني عن المذهب الحزْن البعيد » !

وقد يؤخذ عليه أنه اشتقاق مما أصله رومي وهو ( القانون ) ! فيعتذر من ذلك باشتهار هذا اللفظ وجريانه مجرى الألفاظ العربية .

---

(١) أصل الكلمة رومي . قال صاحب الشفاء ( ص ١٥٦ ) : « قانون رومي معرّب معناه الأصل والقاعدة . وأصل معناه المسطرة . ثم سمي به آلة من آلات الطرب على التشبيه كأنه مسطّر تحريرات النغم » !

(٢) الخصائص ( ج ١ ، ص ١٥٥ ) .

(٣) « ( ج ١ ، ص ٤٤١ ) .

ونحن نقول ما قلناه على جهة الاقتراح ، وللمجمع أن يقطع فيه باليقين !

《 قاسه 》 منع الأستاذ داغر تعدية هذا الفعل بـ ( إلى ) وخرّج على الشذوذ قول المتنبي :

بمن أضرب الأمثال أم من أقيسه إليك وأهل الدهر دونك والدهر

أقول : أمّا أن هذه التعدية غير أصلية في الفعل فهذا صحيح بلا ريب . إذ صححوا الكلام على تضمين الفعل معنى الضم والجمع ، فأصبح المعنى : ( أم من أضمه إليك في القياس ) !

وأمّا أنها شاذة لايعتدُّ بها فلا أراه وجيهاً . لأن هذا التضمين قد اشتهر أمره وأُنزِل منزلة الأصل الذي لاخلاف فيه . وقد صححه أكثر الحذّاق ولم يدفعوه ، فجاء في استعمال كثير من الأئمة والعلماء المصنفين . وهو قد اتفق لأبي نواس كما اتفق للمتنبي ، قال :

من قاس غيركم بكم قاس الثِماد[1] إلى البحور

فقال الخفاجي[2] : « وأمّا تعديته بـِ إلى هنا وفي قول المتنبي : بمن أضرب الأمثال .. ، فقال الواحديّ : إنما وصل القياس بـِ إلى لأن فيه معنى الضم والجمع ، كأنه قال : من أضمه إليك في الجمع بينكما والموازنة » !

---

(١) الثِماد جمع ثُمْد أو ثَمَد . وهي ماء المطر يتجمع في الحفر الصغيرة وينضب في الصيف . قال الزمخشري : لو كنتم ماء لكنتم ثَمَداً ، أي قليلاً !

(٢) : شفاء الغليل ( ص ١٦١ ) .

وشأن المعجمات فيما اشتهر تضمينه من الأفعال أن تذكر في الغالب تعديته الجديدة وتنزلها في الاستعمال منزلة الأصل الشائع ، وربما فاتها الإفصاح عن وجه التعدية المذكورة اختصاراً . فقد جاء في النصوص : (خلا إليه) كـ (خلا به) . وتعديته إنما صحّت بإشراب الفعل معنى الإفضاء من قوله عز وجل : « وإذا خَلَوْا إلى شياطينهم قالوا إنا معكم[1] ». وكثيرون لم يكشفوا عن ذلك ! وجاء : (سمع إليه) وهو على تضمنه معنى (الإصغاء) ، من قوله تعالى : « لايسمعون إلى الملأ الأعلى[2] ». فجمعوه إلى الأصل كذلك . قال صاحب الأساس : « واستمع إلى حديثه وألقى إليه سمعه » ! ومثل هذا وذاك ما لا يحصى .

فانظر إلى قول الزمخشري : « قاسه وبه وعليه وإليه قيساً وقياساً واقتاسه » كيف أثبت فيه (قاسه إليه) ، وهو محل الخلاف ، وسُكت عن وجه التضمين ! وقد أخذ بذا صاحب التاج وأشار إلى وجه اعتماده !

فلا عذر للأستاذ في دفع قول الكتاب وتخريج قول المتنبي على الشذوذ وهو محجوج بما ذكرناه !

## حرف الكاف

**(تكبّد وكبد)** المكابدة للمعاناة صحيحة . قال صاحب

(١) : سورة البقرة الآية ١٤ ، (٢) : سورة الصافات الآية ٨ .

المصباح : « والكَبَدَ بفتحتين المشقة من المكابدة للشيء وهو تحمل المشاق في فعله » . وقال صاحب الأساس : « وتقول للخصماء إنهم لفي كَبَد من أمرهم وبعضهم يكابد بعضاً ، والمسافر يكابد الليل إذا ركب هوله وصعوبته » !

أمّا ( تكبّد ) كـ ( تحمّل ) ، و كبّده كـ ( حمّله ) فليس بشيء . وقد أشار إلى ذلك الأستاذ داغر .

**﴿ كشف ﴾** يقولون : ( كشف المهندس على الجدار ) إذا عاينه فأبان وجه الخلل فيه وسبيل إصلاحه . وهو بعيد ! فلو قيل ( كشف المهندس عن الجدار ) لاستقامت التعدية وسلم الكلام حملاً على المجاز !

**﴿ الكفء ﴾** ( الكفء ) في اللغة : النظير و ( الكفاءة ) مصدر منه . وقد اشتهر عن الكتاب قولهم : ( هو كفء لهذا المنصب ) و ( هو كفء لهذه الوظيفة ) بمنزلة قولك : ( هو أهل لذلك ) . فأخذه عليهم كثيرون عابوه واستنكروه وجعلوا صوابه : ( هو كافٍ وكفيّ ) !

أقول قد يخرج الكتاب في استعمال ( الكفء ) عما وضع له ويصرفونه عن وجهه البتة . لكن قولهم : ( هو كفء لهذا المنصب ) و ( هو كفء لهذه الوظيفة ) صحيح فصيح لاغبار عليه !

فـ ( الكفء ) للنظير كما مر . لكنه انتهى في مثل ما ذكر إلى نحو ( الجدير والصالح والأهل ) على وجه من المجاز . فقد قالوا في

النكاح : ( فلان كفءٌ لفلانة ) إذا كان مساوياً لها . ثم استدرجوا المعنى وعمّموه ، فقال ابن منظور : « فلان كفءٌ فلانة إذا كان يصلح لها بعلاً » ، فأصبحت ( الكفاءة ) من ذلك : ( صلاح الرجل للمرأة وجدارته بها ) ، وبقي شرط المماثلة بينهما ( للصلاح والجدارة ) مضمراً في الكلام إضماراً .

وإذا قلت فلان ( كفءٌ ) قصدت المدح والإطراء ، ولا تقوله في الذم ! ولو قلت : ( ليس فلان كفئاً لفلانة ) فهم منك أنه دونها بلا ريب ! قال صاحب الأساس : « وهم أكفاء كِرام » !

فهذا وجه . ثم انظر إلى قول أبي نواس :

والخمر قد يشربها معشر ليسوا إذا عُدوا بأكفائها

فهو قد تصور المكافأة بين الخمر وشاربها على وجه من المجاز أصبحت به وجهة المعنى : ( أنهم ليسوا أهلاً لشربها ) !

فأي بأس في أن تقول على الوجه المذكور نفسه : ( قد يفوز بالمنصب من الرجال من ليس كفئاً له ) فيكون مؤداه أنه ( قد يفوز به من لم يكن يصلح له ) ووجهه ظاهر غير بعيد ؟!

وليس ( الكفءُ ) عند التحقيق بمنزلة ( النظير ) في مثل ذلك . فللكلم خصائص تتميز بها من أشباهها وتقلبات تبدو بها سماتها وطوابعها ! والمعاني تتداعى وتتنادى . فليس يخطر بالبال إذا سنح لفظ ( الكفءُ )

ما يخطر به لو عرض لفظ (النظير) . فلكلٍّ صور تقارنــه تنم على ترجمته وتفصح عن قصة حاله . فإذا قيل : ( فلان كفءٌ لهذا المنصب ) فهم منه أنه ( صالح له ) لما أسلفناه من القول . ويشكل كلامك لو قلت: (فلان نظير لهذا المنصب ) !

وإذا كانت ( الكفاءة ) بمنزلة ( التساوي ) و ( المماثلة ) فـلا يستلزم ذلك جواز وضع كل منهما مكانها كيف كان الحال ! فانظر إلى قول ابن المقفع [1] : « قال له دمنة : لاترحمه أيها الملك ؛ فإن العاقل لايرحم من يخافه . وإن الرجل الحازم ربما أبغض الرجل وكرهه ، ثم قرّبه وأدناه لِما يعلم عنده من الغنى والكفاءة » . أفيصح أن تستبدا فيه ( المماثلة ) أو ( التساوي ) بِ( الكفاءة ) ؟! .

ولا عذر للغوي حين يقطع بفساد استعمال وجه إذا أخذ بظاهر النص بلا تأمّل أو نظر ! فقد ينحرف المعنى عن الأصل فيرد إليه حملاً على مألوف غير منكور . ولا يغني البحث في المعاجم إذا لم تتوله روية صادقة ونظر بعيد . وإلاّ كانت التخطئة والتصويب ضرباً من التحذلق ليس وراءه محصول !

﴿ كلّفه ﴾ يتعدى إلى مفعوله الثاني بنفسه ،وهم يعدونه بالباء . وقد جرى الكتاب على ذلك منذ القديم : يقولون : ( كلّفته بالأمر وبالذهاب وبخدمة فلان ) . لايكادون يخرجون عنه .

---

(١) : ( كليلة ودمنة ، آخر باب الأسد والثور ) !

قال أبو جعفر الإسكافي في ردّه على الجاحظ في كتابه ( نقض كتاب العثمانية ) : « ومتى كان الصبي عاقلاً مميزاً كان مكلفاً بالعقليات ، وإن كان تكليفه بالشرعيات موقوفاً على حد آخر وغاية أخرى » ، وقال: « وإنما التكليف لهؤلاء بالجمل وبمبادئ المعارف ، لابدقائقها والغامض منها »[1] !

أقول إذا كان معنى كلّفته كـ( حمّلته ) فلا وجه لتعديته بالباء . قال الفيومي : « وكلِفتُ الأمر من باب تعب حملته على مشقّة . ويتعدى إلى مفعول ثان بالتضعيف فيقال : كلّفته الأمر فتكلّفه مثل حمّلته فتحمّله وزناً ومعنى على مشقة أيضاً » ! قال تعالى في كتابه الكريم : «لايكلّف الله نفساً إلا وسعها»[2] .

أمّا إذا ضُمّن إلى ذلك معنى الأمر صراحة كما هو في اصطلاح الفقهاء فلا أرى بأساً في وصله بالباء ، كما هو الشائع عندهم . وعليه قول أبي جعفر الإسكافي فيما أوردناه . وانظر إلى كلام أبي البركات الحنفي[3] : « وعند الأشعرية إن غفل عن الاعتقاد حتى هلك أو اعتقد الشرك ولم يبلغه الدعوة كان معذوراً . ولا يصح إيمان الصبي العاقل عندهم . وعندنا يصح وإن لم يكن مكلفاً به » ! فسائر علماء الاصول على تعديته هاهنا بالباء . فتأمل !

---

(١) : رسائل الجاحظ ( ص ، ٢٧ ) .

(٢) : سورة البقرة .

(٣) : المنار — فصل الأهلية .

﴿ الكلل ﴾ أنكر الأستاذ داغر استعمال الكتاب ( الكلل ) مصدراً لـِ ( كلّ يكِلّ ) . وجعل صوابه : ( الكلال أو الكلول أو الكلالة ) ! والرأي ما رآه بلا ريب . والذي جرّ الكتاب إلى هذا الوهم سجعة ( الملل ) في قولهم : ( لايعرف الملل ولا الكلل ) ! ولو قالوا : ( لا يعرف الملال ولا الكلال ) لصح كلامهم واستقامت لهم سجعتهم بلا نكير !

قال صاحب الأساس : « مَلِلْتُه ومَلِلْتُ منه ، واستملَلْتُه واستمللْتُ به : تبرمت . وبي مَلَلٌ ومَلالٌ ومَلالة » !

﴿ كيت وكيت ﴾ للكناية عن القصة بفتح الكاف أبداً ، وفتح التاء وقد تكسر وتضم : ثلاث لغات ! والكتاب يكسرون الكاف دوماً . تقول : ( تكلم فلان كَيْتَ و كَيْتَ ، وفعل ذَيْتَ وذَيْتَ ) . وقد تحذف الواو أيضاً !

# الفصل الحادى عشر

## حرف اللام

﴿ اللحق ﴾ حكى ابن منظور عن الأزهري : « واللَّحَق ما يلحق بالكتاب بعد الفراغ منه ، فتلحق به ما سقط عنه وإن خُفف فقيل لَحْق كان جائزاً » . وقد نقلنا ما جاء في الأساس : « ويسمي أهل الديوان مايكتب في آخر الكتاب من نسخة عَمَل أو فصل في بعض المهمّات : الإزار . وأزّر الكتاب تأزيراً . وكتب لي كتاباً مصدراً بكذا مؤزراً بكذا » !

والكتاب لا ينفكون عن استعمال : ( ذيل الكتاب والتذييل ) و ( أدناه ) خلاف ( أعلاه ) . وفيما ذكرناه سعة عن ترديد اللفظ وتكراره !

﴿ الملافاة ﴾ ليس من اللغة ، وصوابه ( التلافي ) كما أشار إليه الأستاذ داغر .

قال صاحب الأساس : « وتلافيت التقصير . وهذا أمر لا يُتلافى . وتقول : جاء بالعمل المتنافي ، ثم لم يتعقبه بالتلافي » !

﴿ لقّبه ﴾ قال صاحب الأساس : « وهو ملقب بكذا ومتلقب ، وقد لُقِّب به وتلقب » !

فلا يصح أن يقال : ( لقّبه كذا ) كـ ( دعاه وسمّاه ) وهو ما اشتهر على ألسنة الكتاب ! وقد نبه عليه الأستاذ داغر .

《 التقيت به 》 تقول : ( لقيته ولاقيته والتقيته ) ! كلها تتعدى بنفسها . قال صاحب الأساس : « ولقيته لِقاء ولِقياً ولُقيّاً ولُقىً بوزن هدىً ولِقياناً ولُقياناً ، ولاقيته والتقيته . قال :

لما التقيت عميراً في كتيبته عاينت كأس المنايا بيننا بِددا »!

أما قول الكتاب : ( التقيت به ) فليس بشيء . وقد نبه عليه الأستاذ داغر .

《 لاب 》 بمعنى ( حام ) عربي فصيح ! وتتجافى عنه كثرة الكتاب لدورانه على ألسنة العامة . قال صاحب الأساس : « الإبل تَلوبُ حول الماء : تحوم عطَشاً » !

《 مُلام 》 بعضهم ينكره كاليازجي والمنذر وداغر ، ويجعل صوابه : ( الملوم ) .ولست أدري ما وجه منعه وابن منظور يقول : « وألامه ولوّمه وألمته بمعنى لمته » ! ويستظهر بقول معقل الهذلي :

حمدت الله أن أمسى ربيع بدار الهون مَلحِيّاً مُلاماً

كما استظهر به أبو عبيدة حين قال : « لمتَ الرجل وألمته بمعنىً واحد » ! وقد حكاه إلى ذلك التاج وذكره المصباح !

فـ ( المُلام ) هاهنا كـَ ( المَلوم ) . فالأول من ( ألام ) ، والثاني من ( لام ) ، وهما يتواردان كما رأيت !

إلاّ أنه يقال إلى ذلك : ( ألام الرجلُ ) لازماً ، إذا استحق اللوم . وليس ثبوت هذا بمانع من صواب ذاك !

## حرف الميم

﴿ أمجاد ﴾ منع الأستاذ داغر أن يوصف بـ ( الأمجاد ) . قال : « فإنهم يأتون به وصفاً ، فيقولون : فخر الفراعنة الأمجاد ، وهو زينة الرجال الأمجاد ولست أدري ولاهم يدرون المراد بأمجاد في مثل هذا المقام . أهي جمع مجد ، مصدر مَجُدَ ؟ ولكن المصدر من غير المرة والنوع لايثنّى ولا يجمع . والوصف بالمصدر كعدلٍ وثقةٍ سماعي خلافاً لمن جعله مقيساً ! أم هي جمع مجيد ؟ فهذا نادر جداً . فأفعالٌ أحد أوزان جمع القلة . وهو يختص بالموصوفات ... » !

ومنعه هذا غريب واستدلاله بما ذكر أغرب منه . وإذا تعجّل الأستاذ فقطع أنه لايدري المراد بـِ ( الأمجاد ) ، فالحقّ أن كثرة الكتاب تدرك ما مؤدّاه ! وهو لو عمد إلى كتب اللغة يستشف نصوصها لوقع فيها على بغيته وفاز منها بحاجته ، وهي على حبل الذراع !

قال الزمخشري : « مَجَدَ الرجل ومَجُد عظم كرمه فهو ماجد ومجيد .

وله شرف ومجد . وقوم أمجاد وأماجد » !

وقال ابن الأثير في حديث علي رضي الله عنه ( أمّا نحن بنو هاشم فأنجاد أمجاد ) : « أي أشراف كرام جمع مجيد أو ماجد ، كأشهاد في شهيد وشاهد » ! وقد حكاه ابن منظور بنصه .

فلو وقف الأستاذ على هذا لكفى نفسه تكلّف الظنون ومحاولة دفعها !

وهذا الشيخ اليازجي ، وقد مرّ الأستاذ على أكثر ما تناوله في نقد لغة الكتاب ، يقول : « المجد : العز والرفعة ونيل الشرف . ولم يسمع له جمع على أمجاد ولا غيره ، لأنه مصدر في الأصل . وأمّا أمجاد فجمع مجيد »[1] !

فمراد الكتاب بِ ( الأمجاد ) : ( الكرام الأشراف الأجلاء ) . وهو ظاهر كل الظهور !

﴿ مدّه بكذا ﴾ قال الأستاذ داغر : « ويقولون : مدّه بمال ، أي أعطاه . ولم يُسمع المدّ بمعنى الإمداد إلا في الشر . ومنه في سورة مريم : ونمدّ له من العذاب مدّاً » !

أقول ليس الأمر على ما قاله الأستاذ ؛ فأنت تقول : مدّه يمُدُّه مدّاً وأمدّه فتمدد وطال . ومدّه به كذلك !

وتقول : مدّه في غيه أي أمهله ، ومدّ له فيه كذلك . ومثله أمدّه فيه ، لغة ، وأمدّ له فيه إذا أنسأه !

---

(١) : مجلة الضياء ( ١ ، ص ٤٥١ ) .

لكنك تقول إلى ذلك : ومَدَدْنا القومَ صرنا لهم أنصاراً ومَدَداً ، وأمددناهم بغيرنا . وحكى اللحياني : أمدَّ الأمير جنده بالخيل والرجال وأعانهم ، وأمدّهم بمالٍ كثير وأغاثهم ، قال وقال بعضهم : أعطاهم ، والأول أكثر . وفي التنزيل العزيز : وأمددناهم بأموال وبنين . والمدَدُ ما مدّهم به أو أمدهم ! ( اللسان ) .

فمراد الكتاب من قولهم ( مدّه بالمال ) أعطاه ، فهو على ذلك من ( المَدَد ) . و ( المدَدُ ) ما مدَدْتَ به وأمددت ، كما مرّ معك ! فكلام الكتاب صحيح لاغبار عليه !

أما قول الأستاذ : « ولم يسمع المدُّ بمعنى الإمداد إلاّ في الشر » . فقد قاله يونس . قال ابن منظور : « وقال يونس : ما كان من الخير فإنك تقول أمددته ، وما كان من الشر فهو مدَدْت » ! ولكن القصد من ( مددت ) : ( مددته في كذا ومددت له ) علَى ما أوردناه لك قبلاً ، لا ( مددته ) الذي معناه ( نصرته وكثّرت مادّته ) من قولك : ( مدّ النهرُ النهرَ ) ، ( ومدّ الرجلُ الدواةَ ) إذا زاد في مائها ! .

فانظر إلى الراغب كيف يقول : « وأكثر ماجاء الإمداد في المحبوب والمدّ في المكروه » ثم يستدرك : « يمدّه من بعده ، من قولهم : مدّه نهر آخر . وليس هو مما ذكرناه من الإمداد والمدّ المحبوب والمكروه . وإنما هو من قولهم : مددت الدواة أمدها » !

فما رأي الأستاذ ؟ !

﴿مرحى وترحى﴾ مرحى لك ، تقوله للرامي عند إصابة السهم تعجباً من جوْدة رميه ، وخلافه : برحى لك ، بالباء تقول عند الإخطاء ! وبعضهم يحسب هـذا بالتاء ، فيقول : ( ترحى ) وليس بشيء . فالمنقول بالتاء : ( الترحة ) نقيض ( الفرحة ) ، و ( الترح ) نقيض ( الفرح ) !

قال صاحب الأساس : « ويقـال للرامي : بَرْحَى أم مَرْحَى . وهي كلمة تقال عند الخطإ ، ومرحى عند الإصابة » !

﴿مرير﴾ قال الأستاذ داغر : « ويقولون : يشكو من تـكاليف هذه الحياة المريرة ، ومرادهم بالمريرة المرّة نقيض الحلوة . فـكأنهم أخذوه من قول الشاعر :

فليتك تحلو والحياة مريرة ... وليتك ترضى والأنام غضابُ

ولم يسمع الوصف من مرّ ضدّ حلا إلا على فعْل . يقال : مرّ الشيءُ مرارة أي صار مُرّاً . ومؤنثه مرّة . أما المريرة فليست بصفة بل هي اسم موصوف معناه الحبل الشديد الفتل ، والعزيمـة وعزة النفس » !

أقول غالب النصوص على ما اعتمده الأستاذ . لكن الأساس قد صرّح فقال : « وشيءٌ مُرٌّ ومَريرٌ ومُمِرٌّ . قال :

إني إذا حذّرني حذورُ ... حلْوٌ على حلاوتي مريرُ
ذو حدّة في حدّتي وقورُ » !

ف ( المُرّ ) ظاهر ، و ( المُمِر ) من ( أمرّ الشيءُ ) لازماً : صار مرّاً ، و ( المرير ) نحو ذلك !

فقول الكتاب : ( الحياة المريرة ) على ما مرّ صحيح لاغبار عليه . فما رأي الأستاذ ؟!

﴿ الاستمزاج ﴾ ليس من اللغة وهو شائع في الدواوين . قال الرصافي في ( دفع الهجنة ) : « يستعملونه بمعنى اختبار الرأي وطلب الموافقة ولا أصل له في العربية » ! وكلامه صحيح .

﴿ المساس ﴾ يقول الكتاب : ( فعلت ذلك لمساس الحاجة إليه ) وصوابه : ( لمسّها أو مسيسها ) !

ف ( مسّت الحاجة إلى كذا ) إذا ألجأت إليه ، من قولك : ( مَسّ مسّاً ومَسيساً ) ! قال صاحب الأساس : « مَسّهُ مَسّاً ومَسيساً ، وماسّه مُماسّة ومِساساً ، وهما يتماسّان ، وأمسّه الشيءَ ، ويقال : لامِساس ولا مَساس ، وتقول العرب للنطِفين المتّهمين : لا مَساسِ [1] ، لاخير في الأوقاس [2] » !

وقد أشار إلى ذلك اليازجي .

﴿ المطرة ﴾ في العرف الشائع للظرف يحمل فيه ماء المسافر . وهو مسموع عن العرب للقِربة ، ووجه النقل ظاهر ! قال ابن منظور :

---

(١) لا مساسِ أي لاتمس . بُني على الكسر لأنه معدول عن المصدر .

(٢) الأوقاس : الأوباش .

« المَطَرة : القِربــة ، مسموع عن العرب » ، وقال الفيروزابادي : « والمَطَرَة محرّكة : القِربة ، ومن الحوض : وسطه » !

وقد أنكر الأستاذ معروف الرصافي أن يكون له أصل ! قال في كتابه ( دفع الهجنة ) : « يستعملونها بمعنى المزادة وهي محرّفة من مطهرة وهي من مصنوعاتهم . فقد اشتقوا مطهرة للمزادة ، وما أدري ما وجه المناسبة في هذا الاشتقاق . ولعلهم سموها مطهرة لاحتوائها على المـاء الطهور » !

أقول لا وجه لهذا الإغراب وتكلّف التخريج . فأصل الكلمة ظاهر كما رأيت !

أمّا ( المزادة ) فلِما يتزود فيه الماء كالراوية والقِربة ، والجمع ( مزايد )! فكلا اللفظين صحيح لا مأخذ فيه البتة . وإن كان الثاني أخص وأسوغ من الأول !

﴿ امتقع ﴾ مبني للمجهول ، ويبنيه الكتاب للمعلوم ! قال ابن منظور : « ويقال : امتُقِعَ لونُه إذا تغير من حزن أو فزع . وكذلك : انتُقِع بالنون ، وابتُقِع بالباء ، والميم أجود » . وعليـه نصوص المعجمات !

ومن ذلك قول الحريري في المقامة ( الرازية ) : « فوجم الوالي لما سمع وامتُقِع لونُه وانتُقِع »!

﴿ الإملاء ﴾ للملء ليس من اللغة ، وهو كثير في كلامهم . قال صاحب الأساس : « مَلأْت الوعاء ومَلأْته ، وهو ملآنُ ، وغِرارة

ملأى ، وأوعية وغرائر مِلاء ، وامتلأ بطنه وتملأ من الطعام والشراب، وأعطني مِلْءَ القدح ومِلأيه وثلاثة أملائه » !

أمّا ( الإمــلاء ) فهو تارة من ( أملى يملي ) وتارة من ( أملأ يملئ ) . ولكلٍ معان لا تمت إلى ( الملْء ) بقليل أو كثير !

﴿ الاستملاك ﴾ في الشائع لطلب الحكومـة تملّكَ عقار لا تملـكه، على الوجه المعروف ، ولم يرد به سماع ! ولا وجـه له إلاّ أن يحمل على أنه طلب للملك قياساً على ما يغلب في ( استفعـل ) ! ففي مجلّة مجمع اللغة العربية الملكي : ( يرى المجمع أن صيغة استفعل قياسية لإفادة الطلب والصيرورة ) ! وقد بسطنا القول في ذلك بسطاً فليراجع .

﴿ امتَنّ ﴾ يقول الكتاب : ( أمتن له ) إذا اعترف له بفضله وشكره له ، و ( الممتن ) لشاكر الجميل ، و ( الامتنـان ) للشكر ! ومن ذلك : ( الممنون والممنونية ) أيضاً . وكله غريب ، ليس من اللغة في قليل أو كثير !

فالمنقول : منّ عليه بكذا إذا أنعم عليه به فعـلاً ، وهو كثير ومنه المنّان . ومنّ عليه به إذا اعتد به على من أعطاه قولاً ، ومنـه قوله عز وجلّ : « يا أيها الذين آمنوا لاتبطلوا صدقاتكم بالمن والأذى[1] » ومنه المثل : « المنة تفسد الصنيعة . وقد جاء ( الامتنان ) فيما نقل بالمعنيين أيضاً !

---

(١) : سورة البقرة.

أما ( الممنون ) فمن ( منّه ) إذا قطعه أو أضعفه أو نقصه ، أو هو من ( منّ عليه به ) إذا اعتدّه عليه ، وأصله : ( ممنون به ) كما أوّل به بعضهم قوله تعالى : « وإن لك لأجراً غير ممنون (١) » !

وكله كما رأيت بعيد عما يعتمده الكتاب من معاني هذا اللفظ !قال الراغب : « ويقال لما يقدر ممنون كما يقال موزون . والمِنة النعمة الثقيلة . ويقال ذلك على وجهين ؛ أحدهما أن يكون ذلك بالفعل فيقال : مَنّ فلان على فلان إذا أثقله بالنعمة. وعلى ذلك قوله : لقد منّ الله عَلى المؤمنين ، وقال: فمَنّ الله عليكم ، ولقد مننا على موسى ، يمنّ عَلى من يشاء ، أن نمنّ عَلى الذين . وذلك عَلى الحقيقة لا يكون إلاّ لله تعالى . والثاني أن يكون ذلك بالقول ، وذلك مستقبح فيما بين الناس إلاّ عند كفران النعمة . ولقبح ذلك قيل : المِنة تهدم الصنيعة ، ولحُسنِ ذكرها عند الكفران قيل : إذا كفرت النعمة حسنت المِنة . وقوله : يمنّون عليك ، قل لاتمنّوا عليّ إسلامكم ، فالمِنة منهم بالقول ، ومِنةّ الله عليهم بالفعل ، وهو هدايته إياهم كما ذكر » !

ثم قال : « وقوله : غير ممنون ، قيل : غير معتد به كما قال : بغير حساب ، وقيل : غير مقطوع ولا منقوص . ومنه قيل المنون : المنية لأنها تنقص العدد وتقطع المدَد . وقيل إن المنة التي بالقول

(١) : سورة القلم .

هي من هذا لأنها تقطع النعمة وتقتضي قطع الشكر » ! وهو ما ذكرناه لك باختصار .

﴿ مُنيت ﴾ ( مُنِيتُ به ) عَلَى التخفيف من ( مناه بالشيء ) إذا ابتلاه به ، و ( مُنِّيتُ به ) عَلَى التشديد من ( منّاه بالشيء ) إذا علّله به ! والكتاب يلبسون هذا بذاك فيقولون : ( وقد مُنِّيت بعذاب شديد ) . وصوابه عَلَى ما رأيت التخفيف . قال صاحب الأساس : « ومُنِي بكذا : بُلِي به ، وهو ممنوّ به ، ولأمنونَّك بما لم تُمنَ بمثله » !

﴿ الميوع ﴾ يضعونه ( للمَيْع ) مصدر ( ماع ) ولم ينقل ! فيقولون : ( الميوع الخلقي ) ، وصوابه ( المَيْع ) . وحكي ( المَوْع ) أيضاً كـ ( الدَوْب ) ، لغة في ( المَيْع ) . قال صاحب المصباح : « ماع مَيْعاً ومَوْعاً من بابي باع وقال : ذاب ، فهو مائع » !

# الفصل الثاني عشر

## حرف النون

﴿ نبّه عليه بكذا ﴾ قال اليازجي : « وقوله : حصل التنبيه على الموظفين بعدم إعطاء الأخبار ، أي أمروا بذلك . ولم ينقل استعمال التنبيه بهذا المعنى ، وإنما هو من كلام العامة » !

والرأي ما رآه . ومثله قولهم : ( نبّهَ على التلاميذ بعدم التكلم ) كأمرهم وأوعز إليهم . فالمحكيّ من هذه المادّة : نَبَّهَهُ من نومه وغفلته فانتبه ، ونبّهَ الرجلَ إذا رفعه من الخمول فجعله نابهاً ، ونَبَّهه على الشيء وإليه فتنبّه هو ، ونبّهت باسمه إذا نوّهت به ! ( الصحاح ) .

﴿ نحيف ﴾ يحسب بعضهم أنه عامي وليس بشيء ! قال صاحب الأساس : «رجل نحيف ، وقد نحُف نحافة ، وأنحفه المرضُ . ومن المجاز : فلان نحيف الدين ونحيف الأمانة . وتقول : من كان حنيفاً ، لم يكن نحيفاً » !

﴿ الند ﴾ النِد للمثل بالكسر والنديد بمعناه . وهو دائر على الألسنة بالفتح ، جمعه أنداد !

﴿ ندّمه ﴾ تقول : ( أندمه وندّمه ) كلاهما صحيح ، خلافاً لبعضهم . قال صاحب الأساس : « ندِم على الأمر ندَماً ونَدامة

وتندّمت وندّمني عليه كذا ، وأنا نادم ومتندّم » ! وقال صاحب المصباح : « نَدِم على ما فعل نَدَماً ونَدامة فهو نادم والمرأة نادمة إذا حزِن أو فعل شيئاً ثم كَرِهه . ورجل ندمان أيضاً وامرأة نَدْمانة والجمع ندامى مثل سكارى بالفتح . ويتعدى بالهمزة فيقال : أندمته » !

﴿ التنسيق ﴾ يستعملونه لوجه من ( العزل والتنحية ) وهو غريب ! ولو قالوا مكانه : ( التسريح ) كما يتفق لبعضهم ، لسلِم كلامهم . فأصل ( التسريح ) من ( سَرَحت الإبل ) لازماً إذا رعت بنفسها ، وهو شائع . و ( سَرَحتها ) متعدياً و ( سَرّحتها ) إذا أطلقتها تفعل ذلك . واستعمال ( التسريح ) للطلاق مستعار منه .

وغريب على هذا إنكار الأستاذ داغر إذ يقول : « ويقولون : وفي اليوم التالي ليوم تسريحه من السجن ، أي لإطلاقِهِ وتخلية سبيله . فكأنهم أخذوه من سرّح الراعي ماشيته أو من سرّح الرجل زوجته إذا طلقها ، و كلاهما غريب . ولماذا لانستعمل الإطلاق من أطلق الأسير إذا خلّي سبيله وهو أوضح وأدلّ على المعنى المراد » !

ولست أدري ماوجه اعتراضه و( التسريح ) على وجه كـ ( الإطلاق ) . قال الراغب : « والتسريح في الطلاق نحو قوله : أو تسريح بإحسان، وقوله : وسرّحوهن سراحاً جميلاً ، مستعار من تسريح الإبل كالطلاق في كونه مستعاراً من إطلاق الإبل » !

فما رأي الأستاذ في ذلك ؟!

﴿ نشب ﴾ ( نَشِبَ ينشَبُ ) من باب ( فرح ) . ولا يقوله الكتاب إلاّ كـ ( نصر ) ! قال صاحب المصباح : « نشِبَ الشيءُ في الشيءِ من باب تعب نشوباً عَلِق فهو ناشب »!

وقال ابن منظور : « نشِبَ الشيءُ بالكسر نَشَباً ونُشوباً ونُشبة لم ينفذ . وأنشبه ونشبه . ومنه لم ينشَب أن فعل كذا أي لم يلبث » !

﴿ الناطور ﴾ صحيح فصيح ، ويتجافى عنه بعضهم لدورانه على ألسنة العامة . قال صاحب الأساس : « فزِعوا منه فزع العصافير ، من أيدي النواطير . قال ابن دريد : هو بالظاء من النظر ولكن النَّبطَ يقلبون الظاء طاءً » !

وقال الخفاجي في الشفاء : « الناطور الحارس عن الأصمعي . والبربر والنبط يجعلون الطاء ظاءً فيقولون ناظور في ناطور » !

﴿ استنظر ﴾ عربي فصيح . ويتجافي عنه كثرة الكتاب لدورانه على ألسنة العامة . قال صاحب الأساس : ونظرته وتنظّرته وانتظرته وأنظرته : أنسأته واستنظرته » !

﴿ نظّر ﴾ بالتشديد عربي فصيح . ويحسبه بعض الكتاب عامياً . قال صاحب الأساس : « وهو ينظّر حوله : يكثر النظر . قال زهير :

فأصبح محبوراً ينظّر حوله بغبطة لو أن ذلك دائمُ » !

﴿ النظرة ﴾ بكسر النون في قولك : ( نظر إليه نِظرة الرحيم ) أو ( نظر إلى الأكل نِظرة النهم ) لأنـه للنوع . وهم يفتحونها فيه دوماً . وبفتحها للفعلة الواحدة . تقول : ( نظر إليه نَظرةً ) وهو قياسه كما لا يخفى ! قال تعالى : « فنظر نَظْرةً في النُّجوم فقال إنّي سقيم [1] » !

ومثله ما قال صاحب المصباح في ( لعب ) : « وهو حَسَنُ اللِّعبة بالكسر للحال والهيئة التي يكون الإنسان عليها . واللَّعبة بالفتح المرّة » !

﴿ نفِد ﴾ ( نفِد )إذا فني وانقطع ، نَفَداً ونفاداً ، بالدال لا بالذال كما يحسبه كثرة كتاب الدواوين . قال تعالى : « لو كان البحر مداداً لكلمات ربي لنفِدَ البحر قبل أن تنفدَ كلمات ربي ولو جئنا بمثله مدَداً [2] » !

﴿ النفاس ﴾ لولادة المرأة بكسر النون أبداً ، وهو في كلامهم بالفتح ! قال ابن منظور : « ونفِست بالكسر نَفساً ونفَاسة ونِفاساً » !

﴿ نفض ﴾ نفض من علّته ، على المجاز ، إذا شفي ، صحيح منقول . قال الزمخشري : « ونَفَضَ من مرضه نفوضاً : برئ منه » ! ويحسبه بعضهم عامياً فيتجافى عن استعماله .

---

(١) : سورة الصافات .

(٢) : سورة الكهف .

﴿ انتقص منه ﴾ أكثر الكتاب تعدّيه بِـ ( من ) وهو يتعدى بنفسه ! قال صاحب الأساس : « نقصه حقه نقصاً وأنقصه ، ونقص بنفسه نُقصاناً وأُنتقص واُستنقص الثمن : اُستحطّه . وانتقصه وتنقّصه : عابه » !

وقد أشار إليه الأستاذ داغر .

﴿ النقاهة ﴾ نقِه من المرض بالكسر ، إذا صحّ ولم يقوَ ، نَقَهاً كتعب تَعَباً . ونقَه بالفتح ، نَقْهاً ونُقوهاً ، مثله كبزغ بزغاً وبزوغاً . وأنقهه الله أيضاً . والكتاب لا يقولون في مصدره إلاّ ( النقاهة ) وليس في اللغة لمثل ذلك ! وإنما تقول : نقِه الكلام بالكسر إذا فهمه نقْهاً ونُقوهاً ونقاهة ونقَهاناً . وقد أشار إلى ذلك اليازجي ! ( القاموس واللسان ) .

﴿ نموذَج ﴾ نموذَج وأُنموذَج لمثال الشيء وصورته ، كلاهما مسموع . خلافاً لمن أنكر الثاني احتجاجاً بما قاله الصاغاني وصاحب القاموس .

قال الخفاجي في الشفاء [1] : « قال في القاموس إنه لحن والصواب نموذج بدون ألِف . وهو مثال الشيء معرب نمودة أو نمودار . وأصل معناه صورة تتخذ عَلى مثال صورة الشيء ليعرف منه حاله ولم يعربه العرب قديماً ولكن عرّبه المحدثون . قال البحتري :

---

(١) : ( ص ١٦ ) .

وأبلق يلقى العيون إذا بدا من كل شيء معجب بنموذج

وما ذكره في القاموس مردود كما يشير إليه قول صاحب المصباح المنير : الأُنموذج بضم الهمزة والنَموذج بفتح النون مثال الشيء معرّب ، وأنكر الصاغاني الأُنموذج لأن المعرّب لا يزاد فيه ! وليس بشيء ألا تراهم عرّبوا هليلة فقالوا إهليلَج وإهليلِج ونظائره كثير » !

﴿ ناهز ﴾ ( ناهز فلان الأربعين ) معناه : قاربها وداناها . وبعضهم يحسب مؤدّاه : ( انتهى إليها ) أو ( عداها ) وليس بشيء البتة . قالوا ناهز الصبي الحُلُمَ وناهز له إذا داناه ، ونهز المولودُ للفطام فهو ناهز وهي ناهزة وناهز له إذا قاربه أيضاً . وإبل نَهزُ مائة ونِهازُ مائة ونُهازُ مائة : أي قَرابَتُها . وكان المال نهز عشرة آلاف : أي قربها ! فتأمل !. ( المصباح واللسان ) .

﴿ ناط ﴾ قال اليازجي [1] : « ومثله قولهم : نوّطته بالأمر وأنطته بالأمر فيغيرون صيغة الفعل وعمله جميعاً . والصواب : نُطت الأمر بفلان أنوطهُ ، وهذا الأمر مَنوطٌ بك . بلفظ الثلاثي لاغير » ! والرأي ماراه . قال ابن منظور : « نطت هذا الأمر به أنوط ، وقد نِيط به فهو منوط » ! وقال صاحب المصباح : « ناطه نَوْطاً من باب قال علّقه . واسم موضع التعليق مناط » !

﴿ النوال ﴾ قال اليازجي [2] : « ويقولون : هو يسعى لنوال

---

(١) : ( مجلة الضياء ، ١ : ٣٥٥ )

(٢) : ( مجلة الضياء ، ١ : ٣٨٥ )

بغيته . وإنما النوال بمعنى العطاء أي الشيء الذي يُعطى وليس بمصدر لنال . والصواب : لنيل بغيته » ! والصواب ما رآه . قال صاحب المصباح : « نوّلته المالَ تنويلاً أعطيته ، والاسم النَّوال . ونُلت له بالعطية أنول له نولاً من باب قال ، ونلتُه العطيةَ أيضاً كذلك » ، وقال : « نال من عدوّه ينال من باب تعب نيلاً بلغ منه مقصوده ونال منه مطلوبه . ويتعدى بالهمزة إلى اثنين فيقال : أنلته مطلوبَه فناله ، فالشيءُ منيل » ! وهو ظاهر .

﴿نوّه به﴾ قال اليازجي [1] : « يقولون : نوّه بالشيء أو عنه أو إليه ، بدل : عرّض به وألمع إليه وأشار إليه . وليس ذلك من استعمال العرب في شيء . إنما يقال : نوّهت بفلان أو باسمه رفعت ذكرَه على جهة المدح والتعظيم وشهرته . ونوّهت بزيد رفعت صوتي فدعوته » !

والوهم في استعمال هـذا الفعل شائع في الدواوين بكثرة . قال ابن منظور : « ونُهت بالشيء نَوْهاً ونوّهت به ونوّهته تنويهاً : رفعته ، ونوهت باسمه : رفعت ذِكرَه » ، وقال : « وفي حديث عمر : أنا أوّل من نوّه بالعرب [2] . يقال : نوّه فلان باسمه ونوّه فلان بفلان إذا رفعه وطيّر به وقواه » ، وقال : « وفي حديث الزبير أنه نوّه به علي أي شهّره وعرّفه » ، وقال : « ونوّه به : دعاه » !

---

(١) : ( مجلة الضياء ، ١ : ٢٢٤ ، ٧ : ٣٢٣ ) .

(٢) : قال صاحب المصباح : « أي رفع ذِكرهم بالديوان والإعطاء » !

﴿النوايا﴾ لا يكاد يجمع الكتاب ( النية ) على غير ( النوايا ) وليس بشيء البتة كما أشار إليه اليازجي . فقياس جمعه ( نِيات ) ولم يسمع سواه ! وعليه الحديث .

# الفصل الثالث عشر

## حرف الهاء

﴿ الهتاف ﴾ للهَتف ، هاؤه بالضم دوماً ، والدائر على الألسنة كسرها ! قال ابن منظور : « الهتف والهُتاف الصوت الجافي العالي وقيل الصوت الشديد . وقد هتف به هُتافاً أي صاح به » ! وقال الزمخشري: « هتفت الحمامة وهي هَتوف وهتّافة ولها هُتاف » ! وعليه سائر النصوص .

﴿ الهُدنة ﴾ للدَعة والسكون بضم الهاء ، وهي في كلامهم بالكسر دوماً ! قال الزمخشري : « ومن المجاز : هادنه صالحه مهادنة. وتهادنوا تصالحوا . وبينهم هُدنة » .وقال الفيومي : « والهُدنة مشتقة من ذلك بسكون الدال والضم للاتباع لغة . وهادنته مهادنة صالحته ، وتهادنوا . وهُدنة على دَخَن أي صلح على فساد » !

وقد جاء المَثَل في الحديث .

﴿ هدّنه ﴾ إذا سكّنه ، قلما يستعمله الكتاب ، ومؤدّاه قريب منهم . قال الزمخشري : « هدّنتُ الرجلَ : سكّنتُه وثبّطتُه فهدن هدوناً . قال الحماسي :

ولا يرعَون أكناف الهوينا إذا حلُّوا ولا روض الهدون[1]

وهدّنت صبيها بكلامها لينام . وهدّنوه بالقول حتى هدن » !

ومثله ( هدن ) قال صاحب المصباح : « وهدنتُ القوم هدناً من باب قتل : سكّنتهم عنك أو عن شيءٌ بكلام أو إعطاء عهد . وهدنتُ الصبيّ سكّنته أيضاً » !

ومثله قول الزمخشري أيضاً : « وأهدأت المرأة ولدها : ضربت بيدها عليه رُوَيداً لينام » !

﴿ هراء ﴾ الهُراء لفاسد القول وسخيفه على ( فُعال ) . قال الزمخشري : « تهرّأ اللحمُ ، وهرّأه الطابخ . ومنطقٌ هُراء . فاسد . قال ذو الرمّة :

لها بشَر مثل الحرير ومنطق رخيم الحواشي لاهُرَاءٌ ولا نَزْرُ

وأهرأ في كلامه : جاء بالهُراء .

ومثله ( الهُذاء ) ، قال : « هو يهذي في كلامه ، وهو هَذّاءٌ : كثير الهَذَيان ، وهذى هُذاءً من القول وهُراءً » !

﴿ أهزله ﴾ أخذ اليازجي على الكتاب قولهم : ( أهزل دابته ) إذا أضعفها . وجعل صوابه ( هزلها ) وهو صحيح . قال الزمخشري : « وهَزُلَتْ حالُ فلان . وتقول : له فضل جزيل وحال هزيل . وهزَلَهُ السفرُ والجدبُ والمرضُ » ! وقال صاحب المصباح : « وهَزَلْتُ الدابةَ أهزِلها من باب ضرب أيضاً هُزلاً مثل قفل أضعفتُها بإساءة القيام عليها .

---

(١) : مصدر هدن .

والاسم المُزَال . وهُزِلت بالبناء للمفعول فهي مهزولة فإن ضَعُفَت من غير فعل الملك قيل أهزَلَ الرجلُ بالألف أي وقع في ماله المُزَال » !

﴿ هزم ﴾ تقول : ( هزَمَهُ فهُزِم ) و ( هزَمَهُ فانهزم ) ، كلاهما صحيح . قال الزمخشري : « هُزِمَ الجيشُ وانهزم . وجيش مهزوم وهزيم » !

ويقيسون عليه ( دَحَرَه ) فيقولون : ( اندحر ) وليس بشيء !

﴿ الهَمَج ﴾ للرَعاع صحيح على وجه من المجاز . ويتجافى عنه بعضهم على توهم أنه عامي .

قال الزمخشري : « أذلُّ من الهَمَج وهو ضرب من البعوض . وقيل : الذُّبابُ الصغير الذي يقع على وجوه الحمير وأعينها وقيل : دُودٌ يتفقّأُ عن ذُباب وبعوض . ومن المجاز : ماهم إلاّ هَمَجٌ ورَعاع » ! وقال صاحب المصباح : « ويقال للرَعاع هَمَج على التشبيه » !

﴿ الهِينَةُ ﴾ نقول : ( مشى فلان على هِينته ) إذا ترفق ، عربي فصيح . قال الزمخشري : « وجاء على هَوْنـه وهِينَتِه . وامشِ على هِينَتِكَ » ، وقال صاحب المصباح : « ومشى على هِينَتِه أي ترفق من غير عجلة » !

﴿ أهاجه ﴾ تقول : ( هاجه وهيّجه ) أما ( أهاجه ) فليس بشيء كما أشار إليه اليازجي [1] .

قال الزمخشري : « هاج به الدمُ والمِرّةُ . وهاج الغبارُ . وهاجه

---

(١) : ( مجلة الضياء ١ : ٣٥٥ )

وهيّجه » ، وقال صاحب المصباح : « وهِجته يتعدّى ولا يتعدّى وهيجته بالتثقيل مبالغة » !

أمّا ( أهاجه ) فلغير ذلك . تقول : ( أهاجت الريحُ النبتَ ) إذا أيبسته !

## حرف الواو

《 المُوجَب 》 مُوجَب الأمر لما يوجبه بضم الأوّل وفتح ما قبل الآخر ، مفعول من الرباعي . وقلما يضبطه كتاب الدواوين !

《 الوجبة 》 الوَجْبَةُ للأَكلَة صحيح . قال الزمخشري : « هو يأكل الوَجْبَةَ : الأَكلة في اليوم والليلة . والأصل أن لا يقع الأكل إلا وَقْعةً واحدة . وقد أوجب وتوجَّبَ . ووجَّب عيالَه وفرسَه توجيباً : عوّدهم الوَجْبَةَ » !

《 الوَحْدة 》 بفتح الواو وجلّهم يكسرها ! قال الفيومي : « وَحَدَ يَحِدُ حِدَةً من باب وعد : انفرد بنفسه ، فهو وَحَدٌ بفتحتين ، وكسر الحاء لغة . ووَحُدَ بالضم وَحادةً ووَحَدةً فهو وحيد كذلك » ! وقد جاء بالضم أيضاً فقيل : ( وُحدة ) ! ( التاج ) .

《 استوحد 》 قال الأستاذ داغر : « ويقولون : أنا من

أولئك المستوحدين ، أي المتوحدين المنفردين . ولم يسمع استفعل من وحد » ! وقوله هذا غريب . فانظر إلى ما قاله الزمخشري في الأساس: «وتوحَّد الله تعالى بالرُّبوبية . وتوحَّد فلان برأيه . وتوحَّد الله بالفضل. وفلان وَحَد ووحِيد : منفرد . واستوحد : انفرد » ! فما رأي الأستاذ في ذلك ؟!

﴿ الوَحشة ﴾ للخلوة ونقيض الانس مفتوح الواو أبداً ! والكتاب على كسرها . قال الفيومي : « وقال الفارابي الوَحشُ جمع وَحشِيّ . ومنه الوَحشة بين الناس وهي الانقطاع وبُعْد القلوب عن المودّات » ! وعليه النصوص .

﴿ الدَّعة ﴾ للراحة وخفض العيش بفتح الدال لا بالكسر كما يحسبه الكتاب ! قال ابن منظور : « ودُع يَوْدُع دَعَةً وَوَداعة » ، وقال : « ويقال : وَدَع الرجل يدَع إذا صار إلى الدَّعة » ! وعليه النصوص .

﴿ وريث ﴾ قال اليازجي [1] : « هو وريث فلان ووريث العهد وهم الورثاء . ولم ينقل عنهم لفظ الوريث إنما هو الوارث والجمع الوَرَثة والورّاث»! والصحيح ماقاله . قال صاحب المصباح : « والفاعل وارث والجمع ورّاث وَوَرَثة مثل كافر و كفّار و كَفَرة » ! وعليه النصوص .

﴿ السَّعة ﴾ الأشهر فيه فتح السين وقد ورد بالكسر أيضاً .

(١) : ( مجلة الضياء ١ : ٣٢٢ ) .

قال الزمخشري « وسع المكانُ وغيره سعة وسِعة، واتّسع وتوسّع واستوسع»
وقال صاحب المصباح : « وسِعَ الإناءُ المتاعَ يَسَعه سَعَة بفتح السين .
وقرأ به السبعة في قوله : ولم يؤت سَعَة من المال . وكسرها لغة وقرأ
به بعض التابعين » !

﴿ وصّله ﴾ كأوصله صحيح فصيح ، يحسبه بعضهم عامياً فيتجافى عنه ! قال ابن منظور : « وصل الشيءُ إلى الشيء وصولاً . وتوصّل إليه انتهى إليه وبلغه .... ووصّله إليه وأوصله أنهاه إليه وأبلغه إياه » !

ومن ذلك قول الحريري في المقامة ( المكية ) : «وسنميطك ما يوصِلك إلى بلدك فما مأرَبَةُ ولدِك » !

﴿ الوُضّاء ﴾ قال اليازجي (١) : « ويقولون : صحيفة وَضّاء وفلان ذو طلعةٍ وَضّاء فيؤنثون لفظ الوضاء ذهاباً إلى أن ألفه للتأنيث على حدّ ألِف غرّاء مثلا . ومقتضاه أن الوَضّاء مؤنث الأَوَضّ مثل غرّاء وأغرّ . وهي مادّة لم ينطقوا بها ولا يعرف لها معنى . وإنما الوضّاء من الوضاءة بمعنى الحسن ، يقال : وَضُوء الرجل وهو وضيء على فعيل ووُضّاء بضم فتشديد مثل كبير وكُبّار وعجيب وعُجّاب . فالهمزة فيه أصلية وهي لام الكلمة . ويقال في مؤنثه : وُضّاءه » !

وكلامه صحيح لا غبار عليه . قال الزمخشري : « رجلٌ وضيءُ الوجهِ : ظاهر الوَضاءة ووُضّاء . قل :

---

(١) ( مجلة الضياء ، ١ : ٣٥٣ ) .

والمرء يُلحقه بفتيان الندى    خلق الكريم وليس بالوُضاء »!

﴿ الوضاحة ﴾ قال اليازجي[1] : « ويقولون : هذا الأمر في غاية الوضاحة والصراحة . يعنون بالوضاحة : الوضوح ، وهو غير مسموع في النقل . ولا وجه له في القياس لأن الفعل من باب ضرب » !

والرأي ما رآه . قال ابن منظور « وَضَحَ الأمر يضِح وضوحاً وضِحة وضَحة وهو واضح ووضّاح » !

وقال صاحب المصباح : « وَضَحَ يضِح من باب وعد وضوحاً انكشف وانجلى واتضح كذلك »!

﴿ الوظيفة ﴾ في اللغة لما يقدر في كل يوم من رزق أو عمل أو غير ذلك . لكنه قد قصر في مواضعات ديوان الخزن قديماً على ما يضرب على العامل حمله من المال . قال الخوارزمي في ( مفاتيح العلوم ): « التوظيف أن يوظف على عامل حَمل مالٍ معلوم إلى أجل مفروض ، فالمال هو الوظيفة » !

وقد أبى بعض الكتاب أن يجعله لغير المال . على ظهور أصله ، واتساعه للمال وغيره . فللوظيفة في الاصطلاح مدلولات كثيرة . فهي للعمل المقدّر في الحكومة خاصة ، وهي لما يفرض على التلميذ كتابته ، وهي لكل ما يلزم به المرء عامة . وكله صحيح فصيح لا يعدو الأصل الذي تفرّع منه .

---

(١) : ( مجلة الضياء ، ١ : ٤٨١ ) .

قال ابن منظور : « وَوَظف الشيءُ على نفسه ووظّفه توظيفاً ألزمها إياه وقد وظّفت له توظيفاً وعلى الصبي كل يوم حفظ آيات من كتاب الله عزّ وجلّ » !

وقال الزمخشري : « له وظيفة من رزق ووظائف ووُظُفٌ . وعليه كل يوم وظيفة من عمل . ووظّف عليه العمل وهو موظّف عليه . ووظّف له الرزق ووظّف لدابته العلف » !

وقال الفيومي : « وضربت عليه خراجاً إذا جعلته وظيفة » !

فالنصوص ناطقة بصحة استعمال ( الوظيفة ) لما شاعت له اليوم . ولا عذر للمانع في دفع أحد مدلولاتها البتة . وقد أشار الأستاذ الغلاييني إلى أن مجيء ( الوظيفة ) للعمل في الحكومة قديم ! واستدل عليه بكلام القلقشندي . والرأي ما رآه فيما ذهب إليه !

﴿ توفّر ﴾ يحسبه الكتاب مطاوع ( وفّره ) إذا كثّره ولم ينقصه . كما هو في قولهم : ( توفّرت فيه شروط التعليم ) و ( توفّرت له أسباب الشهرة ) . ورأيته يكثر في كلام الفقهاء ، وليس هو على التحقيق كذلك !

فالمنقول منه ما ذكره الزمخشري : « وتوفّر على صاحبه إذا رعى حُرُماتِه ، وتوفّر على كذا إذا كان مصروف الهمة إليه »

وقد أشار إلى ذلك الأستاذ داغر . فالذي ينبغي أن يقال :

(وَفَرْته) على التخفيف (فاتّفر) مطاوعاً له ! (اللسان) .

﴿ الوَفق والوِفاق ﴾ تقول : (أمضيت الأمر وِفاقَ النظام ووِفاقاً له بكسر الواو ، ووَفقه ووَفقاً له بفتحها) ! فالوِفاق والوَفق: الموافقة والمطابقة بين الشيئين .

قال الجوهري : « الوِفاق الموافقة والتوافق : الاتفاق والتظاهر ، وأوفقته أي صادفته » ، وقال : « والوَفق من الموافقة بين الشيئين كالالتحام . يقال حَلوبته وفقُ عياله أي لها لبن قدر كفايتهم لا فضل فيه . قال الشاعر :

أما الفقير الذي كانت حَلوبته وَفقَ العيال فلم يُترك له سَبَدُ

ويقال اتيتك لوَفق الأمر وتوفاقه وتيفاقه » !

أما قولك : (مضيت وِفق النظام ووِفقاً له) كما يقوله كتاب الدواوين ، فغريب ! فـ (الوِفق) بالكسر التوفيق والتسديد إلى الخير ! .

﴿ وافاه ﴾ معناه جملة : قدم إليه . ويقول كتاب الدواوين : (أنتظر أن توافيني بالجواب) فلا يقصدون قدوم المجيب بحال من الأحوال . فالصواب أن يقال : (أنتظر أن يوافيني جوابُك) !

قال الزمخشري : « ووافيته في الميعاد : مفاعلة من الوفاء . ووافيته بمكان كذا : أتيته وفاجأته . ووافاني كتابك .

وقال بشر :

كأنّ الأتحمية [1] قام فيها لحسن دلالها رشأٌ موافي

مفاجئٌ . وقال آخر :

وكأنّ ما وافاك يوم لقيتها من وحش وَجرة [2] عاقد [3] مترِّب [4] »!

« تُوُفي » مما تبنيه الكتاب للفاعل وهو للمفعول ، وموارد الوهم في اشباهه كثير !

تقول : تُوُفِّي فلان إذا توفاه الله ، فهو متوفَّى بفتح ما قبل الآخر .

وأُحتُضِرَ إذا حضرته الوفاةُ فهو محتضَر بالفتح أيضاً ومثله : حُضِر .

واستُشهِدَ إذا مات شهيداً .

وجُنّ من الجنون .

وشُفي إذا شفاه الله .

واضطُرّ إذا اضطرّه أمرٌ .

وامتُقِعَ لونُه إذا اصفرّ .

ونُكِسَ إذا عاوده المرض فنكسه .

---

(١) الأتْحميّ : ضرب من البرود .

(٢) حفرة تجعل لصيد الوحش .

(٣) من : عَقَدَ ناصيته إذا تهيأ للشر .

(٤) من : تربّبَ أرض فلان إذا ادعى أنه ربها .

ونُزِف إذا نزفه الدم .

وهو متقسِّم القلب ، متوزَّع البال بالفتح ، إذا تَقَسَّمَتْه الهمومُ وتوزَّعَتْه الفِكَرُ .

أما شغف فقد نقل على الوجهين . تقول : شُغِفْتُ به على المفعول ، وشَغِفْتُ به على الفاعل كعلِقت ، خلافاً لمن أنكره . قال ابن منظور : وشُغِفَ بالشيء على صيغة مالم يسمّ فاعله أُولع به ، وشَغِفَ بالشيء شَغَفاً على صيغة الفاعل قلِق » وقال : « وشَغَفَه الحبُّ يشغَفُه شَغْفاً وشَغَفاً : وصل إلى شَغاف قلبه » !

﴿ وفاة ﴾ تجمع على ( وفَيات ) كـ ( نواة ) على ( نوَيات ) و ( مهاة ) على مهوات أو ( مهيَات ) . والدائر على الألسنة ( وفِيّات ) بكسر الفاء وتشديد الياء ، وهو وهم خالص !

﴿ الوَقود ﴾ مفرد مذكّر ، لاجمع مؤنث كما يحسبه بعضهم . قال اليازجي [1] : « الوَقود أو الوقيد أو الوِقاد ما توقد به النار وهو مفرد مذكر » . والصحيح ما قاله . أما معناه فقد قال فيه صاحب المصباح : « والوقود بالفتح الحطب » . وقال الراغب في مفرداته : « يقال : وقدت تقد وُقوداً أو وَقداً . والوَقود يقال للحطب المجعول للوُقود ولما حصل من اللهيب . قال : وَقودُها الناسُ والحجارة . النارِ ذات الوَقود » !

---

(١) : (مجلة الضياء ، ٧ : ٢٢٦ )

« التوقيع » المنقول عنهم : ( وقّع في الكتاب ) لا ( وقّعه ) ! وعليه نصوص الصحاح والأساس واللسان والقاموس والتاج ، خلافاً لحكاية : ( أقرب الموارد والمنجد ) وقد جرت بها ألسنة الكتاب !

قال الخفاجي في ( الشفاء ) [٢] : « والتوقيع في الكتاب والأمر مولّد . وفي التهذيب قال الليث : التوقيع سَجْحٌ [٣] بأطراف عظام الدابّة من الركوب . وربما تحاصّ عنه الشعر فنبت أبيض . وقيل : إن توقيع الموقّع في الكتاب مأخوذ منه كأنّه تأثير في الأمر الذي كتب فيه وتأكيد له ، والتوقيع أن يُلحِق في الكتاب شيئاً بعد الفراغ » !

وقال أيضاً [٤] : « التوقيع إيقاع شيء على شيء بسيط يخالف لونُه لونَه . ويقال : بعير موقع إذا دبّر ظهره ثم برئ وبقي بموضعه شامة بيضاء ومنه توقيع السلطان ، كذا قاله صدر الأفاضل » !

وقد عدّوا الفعل إلى مفعول ثان بالباء وبنفسه قصدَ الإشارة إلى مضمون التوقيع . فقالوا : ( وقّع السلطان في الكتاب بالإيعاز ) أو ( وقّع السلطان كذا ) ، كما تقول : ( كتب بذلك ) أو ( كتب كذا ) . وهو على جهة التضمين !

---

(٢) : ( ص ، ٢٠٩ ) .

(٣) : السجحُ : تقشر الجلد .

(٤) : ( ص ، ٥٧ ) .

قال الخوارزمي في ( مفاتيح العلوم )[1] : « الصك عمل يعمل لكل طَمَع[2] يجمع في أسامي المستحقين وعِدَّتهم ومبلغ مالهم ، ويوقع السلطان في آخره بإطلاق الرزق لهم . والمؤامرة عمل تجمع فيه الأوامر الخارجة في مدة أيام الطمع ، ويوقع السلطان في آخره بإجازة ذلك »! وهو ظاهر .

وقد جاء في كتاب رواه[3] : « فوقع الكاتب تحت ذلك قد أصبت فصِر إلينا آمناً ظلمه .. »!

وإذا كان ( التوقيع ) في الأصل ( إيقاع شيء على شيء ) فقد عدّوه إلى مفعوله بِـ ( على ) لأنه موضع الاستعلاء ، كما عدّوه بِـ ( في ) إذ كان محل التأثير . قال الخوارزمي في ( مفاتيح العلوم )[4] : « المُوقع الذي يوقّع على الأَسْكُدَار[5] إذا مرّ به بوقت وروده وصدوره »!

وعلى ذلك تقول : ( وقّع في الكتاب ، ووقّع فيه بكذا ، ووقّع فيه كذا ، ووقّع عليه ) كلٌّ بمعنىً !

---

(١) : ( ص ، ٣٨ ) .

(٢) : الطَمَع والجمع أطماع وهو النفقة .

(٣) : ( ص ، ٤٨ ) .

(٤) : ( ص ، ٤٢ ) .

(٥) : اصله فارسي وهو كتاب يدرج فيه عدة الرسائل الواردة والنافذة وأسماء أربابها .



١٩

ومما يستوقف النظر هاهنا قول اليازجي [1] : « ويقولون : أشّر على الصك تأشيراً أي رسم عليه علامة تفيد التوقيع أخذوه من الإشارة على توهم أصالة الهمزة في أوّلها . وهو من كلام العامة . على أن الإشارة لا تفيد ما يريدونه من ذلك . والصواب أن يقال : وقّع على الصك أو أعلم عليه ، إذا لم يُرِد صريح التوقيع »!

والصحيح أن (التأشير) في اللغة (التحزيز) . قال الجوهري : « وتأشير الأسنان تحزيزها وتحديد أطرافها والجُعَل مؤشر العضدين . ويقال : بأسنانه أُشُر وأُشَر مثال شُطُب السيف وشُطَبه » !

فالتحزيز وضع الحزّ أو الشق . فاستعارته لما تراه بعيدة إلاّ أنها لا تخلو من نسبة ؟! وقد انتهى به الاستعمال إلى ما صار إليه (التوقيع)! قال الأستاذ داغر : « ويقولون : أشّر على الحكم أنه نافذ ، وأشّر على أصل وثيقة الزواج بالطلاق ، وأشّر على الصك بالقبول » !

فعلى المجمع أن يقطع بوجوه استعمال هذه الأفعال للمدلولات المذكورة ويحدّ معانيها على وجهٍ من الإحكام لا يلبسها بغيرها !

﴿التَكِيَة﴾ لبيت الزهاد من أهل الطرائق . قال الرصافي في (دفع الهجنة) « أصلها تُكَأَة كهُمَزَة للشيء الذي يتّكأ عليه من عصا وغيرها » !

وهو على الاصطلاح لا بأس به . لأنه من إطلاق الشيء على محله لأنه اسم للمجلس أو المتّكأ . أو هو من تسمية المجلس بمن فيه ،

---

(1) : (مجلة الضياء ، 1 : 612) .

لقولك : رجل تُكَأَة إذا كان كثير الاتكاء أيضاً ، وهذا حال القوم فيه . أما الجمع فتُكَأَات على القياس لا ( تكايا ) . والذي جرّهم إلى هذا الجمع ظنّهم ( تَكِيَّة ) صحيحة على وزن ( فعيلة ) وليس كذلك كما رأيت !

﴿ تولّج ﴾ ولّجته الأمر فتولّجه إذا ولّيته إياه فتولاه أو قلّدته إياه فتقلّده ، غريب ليس في شيء من اللغة . وهو شائع في الدواوين ! وقد نبّه عليه اليازجي ، قال [1] : « ومن ذلك قولهم تولّج فلان الأمر أي تولاه . وما نحسبهم إلاّ أرادوا هذا اللفظ الأخير بعينه أي لفظ تولاه . فأبدلوا من ألفه جيماً وهو من غريب التحريف . وأما تولّج فمعناه دخل مثل ولج المجرّد » !

قال صاحب الأساس : « ولج في البيت ، وتولّج ، وامرأة خرّاجة ولاّجة » !

﴿ الموماً إليه ﴾ المفعول من : ( أومأ إليه يومىء ) ، ( مُومَأ إليه ) . ( ومن : أومى إليه يومي ) ، ( مومىً إليه ) ، وهو منقول والأول أشهر وأسير !

قال صاحب الأساس : « أومأت إليه ، وصلّى بالإيماء ، وفلان مومىً إليه » ! وقد ورد هذا في الحديث .

وقد حكى الإمام السيوطي عن ابن خالويه [2] : « ليس في

---

(١) مجلة الضياء ، ٧ : ٢٢٦ .

(٢) المزهر ، ج ٢ : ص ٥٤ .

كلامهم كلمة فيها أربع لغات لغتان بالهمز ولغتان بغير الهمز إلاّ أربعة أحرف : أومأت إليه وومأت، وأوميت إليه ووميت ...» !

فليس إنكار قول الكتاب : ( المومى إليه ) بشيء ، ولو كان دون ( المومأ إليه ) في الشهرة .

﴿ الوَهْلة ﴾ المنقول : ( لقيته أوّلَ وَهْلةٍ أو وَهَلَةٍ أو واهلة ) أي أوّلَ شيء وأوّلَ ما تراه ، كما حكاه ابن منظور ! والكتاب يدخلون اللام حشواً فيقولون : ( لأوّل وهْلة ) !

قال ابن الأثير : « فلقيته أوّل وهْلة أي أوّل شيء . والوَهْلة المرة من الفزع ، أي لقيته أول فزعة فزعتها بلقاء إنسان » !

## حرف الياء

﴿ اليمين ﴾ اليمين مؤنثة ، وأكثر قول الكتاب : ( اليمين القانوني ) ، وصوابه : ( القانونيـة ) ! ومثل ذلك قولهم : ( السن النظامي ) ، وصوابه : ( النظامية ) ! وكذلك ( البئر ) يذكرونها وهي مؤنثة ! وكذلك ( الساق ) و ( القَدُوم ) !

أمّا ( الألف ) فمذكر . فإذا أنث، فذهاباً إلى الدراهم . ومثله ( الدار ) مؤنثة ولا يذكّر إلاّ على معنى المثوى ، كما هو في قوله تعالى : « ولنعم دار المتقين » !

وأما ( الثدْي والجناح والحانوت والزقاق والسبيل والطريق والسوق والسلْم والصلْح والسلَّم ) فيجوز فيه الوجهان .

# الفصل الرابع عشر

## خطأ وأخطاء

### جمع المصادر

يقطع كثرة الكتاب بفساد جمع ( الخطأ ) على ( أخطاء ) . واعتمادهم في ذلك أن نصوص المعجمات لم ترد بذكره . ويجري مذهبنا حقاً مما اعتمدوه وعوّلوا عليه مجرى الضد . فـَ ( الخطأ ) كـ ( الخطاء ) اسم مصدر . قال ابن منظور : « الخطأ مهموز مقصور اسم من أخطأت خطأً وإخطاءً » ! والتصرّف في أسماء المصادر أيسر من التصرّف بالمصادر وأهون سبيلاً . على أن المصادر إذا خرجت عن جنسيتها وأُنزلت منزلة الأسماء في دلالتها تصرفت تصرفها . وهو ما أخذ به كثير من الأئمة الفحول وما جرى عليه العرب أنفسهم !

قال ابن سيده في المخصص : « وهو الخطأ والخطاء والخطيئة » ! فإذا وضع الخطأ موضع ( ما يُخطأ به ) كالوهم ( لما يُوهم به )، والإثم ( لما يُؤثم به )، والحكم ( لما يُحكم به )، واللفظ ( لما يُلفظ به )، والنقل ( لما يُتنقَّل به )، والرأي ( لما يُرى )، والعلم ( لما يعلم )، والظن ( لما يظن )، انفكّ عن جنسيته وعمومه وانجذب إلى الاسمية [1] فذهب المانع من جمعه . فأنت تقول : ( هذا خطأ من الأخطاء ) كما قالت العرب : ( هذا وهم من الأوهام، وإثم من الآثام، وحكم من الأحكام، ولفظ

(1) لا اسمية المصدر فهذه عامة في دلالتها أيضاً !

من الألفاظ ، ونقل من النقول ، ورأي من الآراء ، وعلم من العلوم ، وظن من الظنون ) حين جذَبت ( الوهم والإثم والحكم واللفظ والنقل والرأي والعلم والظن ) من المصدرية إلى الإسمية !

وإذا عدت إلى نصوص العلماء وجدت أن جمع المصادر موقوف على السماع لأنها تدل على ما يدل عليه الجمع من الكثرة . فإذا كانت للعدد جاز الجمع لتعديد الوحدات أو للنوع قاسه بعضهم أيضاً تمييزاً للأنواع . قال صاحب الهمع : « أمّا النوع ففيه قولان ؛ أحدهما يثني ويجمع وعليه ابن مالك قياساً على ما سمع منه ، كالعقول والألباب والحلوم ، والثاني لا وعليه الشلوبين قياساً للأنواع على الآحاد » !

أما صاحب المصباح فقد قال في ( قصد ) : « وبعض الفقهاء جمع القصد على قصود ، وقال النحاة : المصدر المؤكد لا يُثنّى ولا يجمع لأنه جنس والجنس يدلّ بلفظه عَلَى ما دلّ عليه الجمع . فإن كان المصدر عدداً كالضرَبات أو نوعاً كالعلوم والأعمال جاز ذلك لأنها وَحَدات وأنواع جُمعت . فتقول ضربت ضربين وعلمت علمين فيثنى لاختلاف النوعين ، لأن ضرباً يخالف ضرباً في كثرته وقلته وعلماً يخالف علماً في معلومه ومتعلَّقه كعلم الفقه وعلم النحو ، كما تقول عندي تمور إذا اختلفت الأنواع . وكذلك الظن يجمع على ظنون لاختلاف أنواعه لأن ظناً يكون خيراً وظناً يكون شراً » ! وهكذا فلا تكاد تحسبه يعوِّل على القياس ويدعمه بالدليل ويؤنسه بالنظير حتى يستدرك فيقول : « وقال الجرجاني ولا يجمع المبهم إلاّ إذا أُريد به الفرق بين النوع والجنس وأغلب ما يكون فيما ينجذب إلى الإسمية

نحو العلم والظن ولا يطرد ، ألا تراهم لم يقولوا في قَتْل وسَلْب ونَهْب قُتُول وسُلُوب ونُهُوب (١) . وقال غيره : لا يجمع الوعد لأنه مصدر . فدلّ كلامهم على أن جمع المصدر موقوف على السماع ، فإن سمع الجمع عللوا باختلاف الأنواع وإن لم يسمع عللوا بأنه مصدر أي باقٍ على مصدريته . وعلى هذا فجمع القصد موقوف على السماع » !

والذي عندي أن المصدر جنس للفعل كما قالوا ، والجنس يحتمل القليل والكثير . فإذا حُدَّ المصدر بهذا التعريف فلا سبيل إلى جمعه البتة سماعاً أو قياساً . لكنه إذا عدل به عن هذه الجنسية إلى نوع من التحديد جاز جمعه قياساً على الأسماء . وسترى أن كل ما جمعوه من المصادر وتأولوا له بالسماع واختلاف الأنواع هو من قبيل ما خرجوا به عن هذه الجنسية ، وهذا الوضع العام الذي وضع له في الأصل . فليس جمعه إذاً شذوذاً كما حسبوا . وإنما لما زال عنه عارض المنع وهو الجنسيةّ عاد له حكم الجمع الذي يقتضيه حال الأسماء المتمكنة !

فكلام الأئمة على أن مصدر الوحدة ومصدر الهيئة يثنيان ويجمعان . وأنت إذا قلت ( جلت جَوْلة ومَشيت مِشية الفزع ) لم تر في ( الجَولة والمِشية ) ما يدل على جنس الفعل بعد أن حُدَّ بالوَحدة والهيئة المخصوصة . فلا شذوذ على هذا في اطّراد جمعها .

وكلام الأئمة على أن العقول والألباب والحلوم والعلوم والظنون

---

(١) أقول لو خدّدت العرب أنواعاً متباينة للقتل أو السلب أو النهب لما توقفت عن جمعه البتة . لكنها لم تحتج إليه فيما تناولته من ذلك !

مصادر قد جمعت لاختلاف الأنواع . وهي على التحقيق أسماء لخروجها عن دلالاتها العامة في الأصل . قال صاحب المصباح : « ثم أطلق العقل الذي هو مصدر على الحجا واللب » ، وقال صاحب المفردات : « العقل يقال للقوة المتهيئة لقبول العلم » ، وقال : « اللب العقل الخالص من الشوائب وسمي بذلك لكونه خالص ما في الإنسان من معانيه كاللباب واللّب من الشيء » . وقال ابن منظور : « الحِلْم بالكسر الأناة والعقل وجمعه أحلام وحلوم » !

وهكذا قال الجرجاني فيما حكاه صاحب المصباح : « ولا يجمع المبهم إلاّ إذا أُريد به الفرق بين النوع والجنس وأغلب ما يكون فيما ينجذب إلى الاسمية نحو العلم والظن ولا يطّرد »[1] ! . وروى ابن منظور عن صاحب المحكم أن ( الظنّ ) يكون اسماً ومصدراً ، وأن الذي يجمع على ( الظنون ) هو الاسم لا المصدر !

فهذا ونحوه يؤكّد ان لك أن ما جمع لم يبق على مصدريته البتة . وعليه قول صاحب المصباح : « وإن لم يسمع عللوا بأنه مصدر باقٍ على مصدريته » . وليس قول الأئمة فيه إنه مصدر إلاّ على الاعتداد بالأصل الأول . فانظر إلى ما قاله ابن يعيش في قول الزمخشري من خطبة المفصّل ( ثم إنهم في تضاعيف ذلك يجحدون فضلها ) ، قال : « التضاعيف جمع تضعيف وهو مصدر ضعّفته إذا أردت مثله أو أكثر » وقال : « وإنما

---

(١) فالغلبة التي اعتقدها الجرجاني في انجذاب ما جمع إلى الاسمية هي عندنا اطراد مستمر .

جمع والمصادر لاتثنى ولا تجمع لأنه أراد أنواعاً من التضعيف مختلفة كما يقال العلوم والأشغال » . أفرأيت كيف جعل ( تضعيفاً ) مصدراً فذكر بذلك حاله الأولى ، على شهرته في انفكاكه عنها وغلبة اسم الذات عليه . فـ ( التضاعيف ) ها هنا ( الغضون والأثناء ) كما لا يخفى !

وهكذا ما علّق به على قول الزمخشري من الخطبة « ومن لم يتقِ الله في تنزيله ، فاجترأ على تعاطي تأويله وهو غير معرب ، ركب عمياء وخبط خبط عشواء ) ، قال : « التنزيل مصدر نزّل ينزل مثل كلّم يكلّم تكليماً والمراد به هاهنا المفعول بمعنى منزّله . والمصدر يستعمل بمعنى المفعول كثيراً نحو ضرب الأمير أي مضروبه وخلق الله أي مخلوقه » ! فالتنزيل على ذلك اسم للذات .

وكلام الأئمة عَلَى أن المصدر المؤكد لا يجمع كما قاله صاحب المصباح وهو صحيح على ما انتحيناه أيضاً . فالمصدر في قولك : قمت قياماً وجلست جلوساً ، قد ساوى معنى فعله بلا تحديد ، فهو باقٍ على مصدريته وإبهامه ووضعه العام ، دالٌّ على جنس فعله .

وكلام الأئمة على جواز جمع المصادر المنتهية بالتاء . فقد قال العلامة ( يٰس ) في حاشية التصريح إن المصدر لا يثنى ولا يجمع ما لم يكن بالتاء . وليس فيه إلى ذلك ما ينصرف بنا عما رسمناه . فإن جَمْعَ ما انتهى بالتاء قد جرى حملاً على الاسمية أيضاً . وإذا تأولوا له باختلاف الأنواع آناً فهذا إيذان منهم بأنهم اعتذروا من جمعه بخروجه عن جنسية فعله . قال ابن الأثير :

« التحيات جمع تحية ، قيل أراد بها السلام . يقال : حيّاك الله أي سلّم عليك ، وقيل التحية الملك ، وقيل البقاء . وإنما جَمَعَ التحية لأن ملوك الأرض يحيون بتحيات مختلفة . فيقال لبعضهم : أبيت اللعن ، ولبعضهم : أنعم صباحاً ، ولبعضهم : أسلم كثيراً ، ولبعضهم عش ألف سنة . فقيل للمسلمين قولوا التحيات لله ، أي الألفاظ التي تدل على السلام والملك والبقاء هي لله تعالى » !!

والذي سهّل انجذابه إلى الاسمية هذه التاء التي أفادت فيه معنى التحديد على وجه من الوجوه . فـ ( النية ) التي تجمع على ( النيات ) اسم لا مصدر . قال صاحب المفردات : « والنية تكون مصدراً واسماً من نويت » ، وقال صاحب المصباح : « والنية الأمر والوجه الذي تنويه » !

فالذي نراه أن المصدر لايجمع ما بقي على جنسيته وعمومه . وأنه كلما انفك عن الجنسية فقد انفك عن مقتضاها وهو عدم الجمع . لكن بيت القصيد هاهنا أنه هل يسوغ التصرف في المصدر كلما دعت إليه الحاجة ، فيُخرج به عن جنسية الفعل ويجمع على إرادة الاسمية [1] ، كما أريد بـ ( الخطأ ) حين جمع على ( أخطاء ) وهو اسم مصدر ؟

أكثر نصوص الأئمة على الوقوف بهذه الإرادة عند حد السماع عدا ما انتهى من المصادر بالتاء . فليس لك هذا أن تجمع وتقول

(١) نبغي بذلك الاسمية المجردة لا اسمية المصدر بالطبع !

أردت بالمصدر الإسمية إلاّ أن يكون العرب قد فعلوه من قبل . وهو الحكم الذي يرجع إليه ويقتاس به، ولو أنه يخالف العرف اللغوي من وجوه . على أن بعضهم قد أخذ بالقياس كما أسلفناه جرياً على ما استنّ به العرب أنفسهم حين جمعوا ( العلوم والظنون والحلوم والعقول والأعمال والأشغال .. ) ! وأنّ المانعين من القياس لم يثبتوا على المنع فيما تناولته أقلامهم وذاع في مصنفاتهم ! فقد جمعوا من المصادر مالم يرد بجمعه سماع، وعللوا كذلك باختلاف الأنواع . وجمعهم هذا وتعليلهم دليلان على تعلّقهم بالقياس واشتداد الداعي إلى الأخذ به !

والذي سنورده لك مما جرت عليه أقلام كبار الأئمة يدلّك دلالة سديدة واضحة أن التصرف في المصادر لا يمكن أن يحدّه سماع ، وأن اللغة تقتضيه اقتضاء كلما احتاجت إلى تجديد المعاني وتوليدها ، وتصريفها حيثما اتجه الفكر . وأنّ أصولها إلى ذلك لا تأباه ولا تعافه بحال من الأحوال !

فأنت إذا تقصّيت ما كتبوه واستقريته وجدت أن أحدهم لم يتورع عن جمع المصدر إذا نوى فيه الاسمية ولو لم يرد النص على سماع جمعه . فالعرب قد جمعت من المصادر ما احتاجت إلى إرادة الاسمية فيه، وتصرّفت فيما اضطرّت أن تخرج به عن الجنسية تمييزاً للأنواع بحكم تجدّد مدلولاته . وليس هذا مما يمثل أو يمكن أن يحصره سماع !

قال صاحب المصباح : « واستعمل العيب اسماً وجمع على عيوب » !

وقال : « ثم استعمل النسب وهو المصدر في مطلق الوصلة بالقرابة. فيقال بينهما نسب أي قرابة وجمعه أنساب » !

وقال : « والهوى مقصور مصدر هويته من باب تعب إذا أحببتَه وعلِقتَ به ثم أطلق على ميل النفس وانحرافها نحو الشيء ثم استعمل في ميل مذموم فيقال : اتبع هواه وهو من أهل الأهواء » !

---

وقال : « وفرض الله الأحكام فرضاً أوجبها . فالفرض : المفروض، جمعه فروض مثل فلس وفلوس » !

وقال : « وفرس عُرْيٌ لامَرْج عليه وصف بالمصدر ثم جعل اسماً وجمع فقيل : خيل أعراء ، مثل قفل وأقفال » !

وقال : « ووهمت وهماً وقع في خَلَدي والجمع أوهام » !

وقال : « الغيم السحاب ، الواحدة غيمة . وهو مصدر في الأصل من غامت السماء من باب سار إذا أطبق بها السحاب » !

وقال : « والشق بالفتح انفراج في الشيء وهو مصدر في الأصل والجمع شقوق » !

وقال : « والجمع أيضاً الجماعة تسمية بالمصدر ، ويجمع على جموع مثل فلس وفلوس » !

وقال : « واستعمل المصدر اسماً وجمع على ألفاظ كفرخ وأفراخ »!

وقال : « المكس الجباية وهو مصدر من باب ضرب أيضاً فاعله مكّاس . ثم سمي المأخوذ مكساً تسميه بالمصدر وجمع على مكوس مثل فلس وفلوس » !

وقال : « ثم استعمل البول في العين وجمع على أبوال » !

وقال : « والبعث الجيش تسمية بالمصدر والجمع بعوث » !

وقال : « ووقْف أيضاً تسمية بالمصدر والجمع أوقاف » !

وقال : « ثم أُطلق الرهن عَلَى المرهون وجمعه رهون مثل فلس وفلوس » !

وقال : « وسُمِيَ ما يصاد صيداً ، إمّا فَعْل بمعنى مفعول وإمّا تسمية بالمصدر والجمع صيود » !

وقال ابن منظور : « والفتح افتتاح دار الحرب وجمعه فتوح » !

وقال : « والوضع أيضاً الموضوع سمي بالمصدر وله نظائر منها ما تقدم ومنها ما سيأتي إن شاء الله تعالى ، والجمع أوضاع » !

وقد ورد ( النص ) عنهم مصدراً منقولا إلى الاسمية بمعنى المنصوص فجمع على نصوص . ثم أسمي به الكتاب والسنة ، وأصل معناه : الرفع أو الإظهار !

ونظائر ما ذكرناه لك مما جمعته العرب من المصادر حملاً على الاسمية لايحصيه عد .

أما كثرة الأئمة فقد جروا على جمع ما فوق الثلاثي وتوقفوا عن

الثلاثي وليس بالوجـه . فجمعوا استعمالاً على استعمالات واختراعاً على اختراعات واحتمالاً على احتمالات واعتقـاداً على اعتقادات واحتجاجاً على احتجاجات وتقريباً على تقريبات وإلزامـاً على إلزامات والتزاماً على التزامات وتدقيقاً على تدقيقات وإلحاقاً على إلحاقات واعتماداً على اعتمادات وانتقالاً على انتقالات وتصحيفاً على تصحيفات وتنبيهاً تنبيهات وتنزيلاً على تنزيلات وتصرّفاً على تصرّفات وغير ذلك . كما جمعوا تركيبـاً على تراكيب وتقليبـاً على تقاليب وتعليلاً على تعاليل وتكبيراً على تكابير وتصغيراً على تصاغير وتصنيفاً على تصانيف وتأليفـاً على تآليف وتفعيلاً على تفاعيل وتقسيماً على تقاسيم وتعبيراً على تعابير [1] وشاع ذلك في مؤلفاتهم شيوعا متعالمًا . وكأنهم استسهلوا فيه جمع السلامة ووَحْدة الجمع في صيغة منتهى الجموع . لكن ماجمعته العرب منه على كل حال نادر إذا قيس بما ورد مجموعاً من مصادر الثلاثي .وليس منع المانعين من جمع المصدر مقصوراً على الثلاثي في الأصل . قال ابن منظور : «وقول ابن جني المضاف والمضاف إليه عندهم وفي كثير من تنزيلاتهم كالاسم الواحد . إنما جمع تنزيلاً هنا لأنه أراد للمضاف والمضاف إليه تنزيلات في وجوه كثيرة منزلة الاسم الواحد . فكنّى بالتنزيلات عن الوجوه

(١) : تلاحظ ذلك خاصـة في كلام ابن جني ( الخصائص ) وابن هشام ( المغني ) والسيوطي ( المزهر والهمع ) والصبان ( حاشيته على الأشموني )والأشموني (شرح الألفية ) والزمخشري ( الأساس ) وسواهم من الأئمة الفحول !

المختلفة . ألا ترى أن المصدر لا وجه له إلاّ تشعّب الأنواع وكثرتها ؟ مع أن ابن جني تسمّح بهذا تسمّح تحضر وتحذّق ، فأما على مذهب العرب فلا وجه له إلاّ ماقلناه » ! !

فالوجه عندنا بلا ريب ما انتحاه ابن جني وتحذّق به وعوّل عليه تعويلا ! فقد وقع له من جمع مصادر الثلاثي ما يقتاد النظر إلى إثبات الحكم الذي بسطناه . وابن جني من تعلم في حذقه للنحو والتصريف، واستقرائه دقائق اللغة ، وجمعه أشتاتها ، وتمحيصه دخائلها وغرائبها [١] !

فقد جمع ( قصداً ) على ( قصود ) حين انتوى فيه الاسمية خلافاً لما قدّمنا من كلام الفيومي . قال في ( الخصائص ) [٢] : « فإن قلت فما تنكر أن يكون ذلك شيئاً طُبعوا عليه وأُجيئوا إليه ، من غير اعتقادٍ منهم لعلله ، ولا لقصد من القصود التي تنسبها إليهم في قوانينه

---

(١) : قال فيه ياقوت الحموي صاحب معجم الأدباء : « كان من أحذق أهل الأدب وأعلمهم بالنحو والتصريف ، صنف في ذلك كتباً برز فيها على المتقدمين وأعجز عن مثلها المتأخرين ، حتى قال فيه أبو الحسن علي بن الحسن الباخرزي في دمية القصر : ليس لأحد من أئمة الأدب في فتح المقفلات وشرح المشكلات ما لأبي الفتح ، ولا سيا في علم الإعراب » !

وقال صاحب المصباح في خاتمة كتابه : « وكنت جمعت أصله من نحو سبعين مصنفاً ما بين مطوّل ومختصر، من ذلك التهذيب ...... وغير ذلك مما تراه في مواضعه ومن كتب التفسير والنحو ودواوين الأشعار عن الأئمة المشهورين المأخوذ بأقوالهم الموقوف عند نصوصهم وآرائهم مثل ابن الأعرابي وابن جني » !

(٢) : ( ج ١ ، ص ٢٤٧ ) .

وأغراضه » ! وقال أيضاً :[1] « وتضطر إلى معرفته من أغراضها وقصودها » ! وقال[1] : « وغير ذلك من الأحوال الشاهدة بالقصود ، بل الحالفة على ما في النفوس » ! وقال[2] : « ولما كان النحويون بالعرب لاحقين ، وعلى سمتهم آخذين ، وبألفاظهم متحلّين ، ولمعانيهم وقصودهم آمّين » !

فقد استعمل ( القصد ) وهو مصدر ، اسماً بمعنى ( المقصود ) ، فعاد له بذلك حكم الجمع لزوال المانع منه ، وهو دلالته على جنسية فعله ! .

وهكذا جَمَعَ ( الحَذْفَ ) وهو مصدرُ ( حَذَفَ ) ، على ( حذوف ) ، فقال[3] «: ألا ترى إلى مافي القرآن وفصيح الكلام من كثرة الحذوف ، كحذف المضاف وحذف الموصوف » !

وعلى ذلك جمعه ( حَمْلاً ) بالفتح على ( حمول ) ، قال[4] : « ثم قالوا علباوان ، حَمْلاً بالزيادة على حمراوان ، ثم قالوا كساوان تشبيهاً له بعلباوان ، ثم قالوا قرّاوان ، حملاً له على كساوان ، على ما تقدم ، وسبب هذه الحمول والإضافات والإلحاقات كثرة هذه اللغة وسعتها وغلبة حاجة أهلها إلى التصرف فيها » !

---

(١) : ( ج ١ ، ص ٢٥٥ ) .

(٢) : ( ج ١ ، ص ٣١٤ ) .

(٣) : ( ج ١ ، ص ٨٨ ) .

(٤) : ( ج ١ ، ص ٢٢٢ ) .

ومثله جمع ( الفَصْل ) خلاف ( الوَصْل ) على ( فصول ) ، قال[1] : « وأنشدنا أيضاً :

فقد والشـك بيّن لي عناءٌ بوشك فِراقهم صُرَدٌ يصيح

أراد فقد بيّن لي صُرَدٌ يصيح بوشْكِ فِراقهم والشكّ عناءٌ .

فقد ترى إلى ما فيه من الفصول التي لاوجه لها ولا لشيءٍ منها » .

وأقرب من ذلك جمعه ( الغلَط ) وهو شبيـه ( الخَطَأ ) ، على ( أغلاط ) . قال[2] : « فكان يروى من أغلاط الناس منذ ذاك إلى أن شاع واستمرّ فسادُ هذا الشأن مشهوراً ظاهراً » ! وقد جمعه صاحب القاموس أيضاً في خطبة كتابه قال : «واختصصت كتاب الجوهري من الكتب اللغوية مع ما في غالبها من الأوهام الواضحة والأغلاط الفاضحة لتداوله واشتهاره بخصوصه واعتماد المدرّسين على نقوله ونصوصه » ! ورواه عنه صاحب المزهر[3] فلم يستوقف نظره البتة !

وقد جمع ابن جني ( الغَلَط ) على ( غِلاط ) أيضـاً . قال ابن منظور : « والغَلَط في الحساب و كل شيء ، والغلَت لا يكون إلاّ في الحساب . قال ابن سيده : ورأيت ابن جني قد جمعـه على غلاط ولا أدري وجه ذلك » ! ووجه ذلك عندي أن ابن جني لما وضع ( الغَلَط ) وهو مصدر ، موضعَ الاسم وجُعل بمنزلة ( المغلوط فيه ) ، جمعه جمع

(١) : ( ج ١ ، ص ٣٣٥ ) .
(٢) : ( ج ١ ، ص ٤٠٨ ) .
(٣) : ( ج ١ ، ص ٦٣ ) .

قلّة على ( أغلاط ) وجمع كثرة على ( غِلاط ) ، على ما هو القياس !

قال سيبويه [1] : « وما كان على ثلاثة أحرف وكان فَعَلاً فإنك إذا كسّرته لأدنى العدد بنيته على أفعال ، وذلك قولك جَمَل وأجمال وجَبَل وأجبال وأسد وآساد . فإذا جاوزوا به أدنى العدد فإنه يجيء على فِعال وفُعول . فإما الفِعال فنحو جِمال وجِبال ، وأما الفُعول فنحو أُسود وذُكور . والفِعال في هذا أكثر » !

أما أخذ ابن جني في ذلك بالقياس فهذ دليله . قال [2] : « ألا ترى أنهم يقولون في وصايا الجمع إن ما كان من الكلام على فَعْل فتكسيره على أفعُل ككلب وأكلب وكعب وأكعب وفرخ وأفرخ ، وما كان على غير ذلك من أبنية الثلاثي فتكسيره في القلة على أفعال نحو : جبل وأجبال وعُنُق وأعناق وإبِل وآبال وعَجُز وأعجاز وربع وأرباع وضِلَع أضلاع وكَبِد وأكباد وقفل وأقفال وحمل وأحمال . فليت شعري هل قالوا هذا ليعرف وحده ، أو ليعرف هو ويقاس عليه غيره . ألا تراك لو لم تسمع تكسير واحدٍ من هذه الأمثلة بل سمعته منفرداً ، أكنت تحتشم من تكسيره على ما كُسّر عليه نظيره ؟ لا ، بل كنت تحمله عليه للوصية التي تقدمت لك في بابه » !

هذا ، وانظر إلى تدابر مرويّات الأئمة في جواز جمع ( وعد ) !

---

(١) : ( ج ٢ ، ص ١٧٧ ) .

(٢) : الخصائص : ( ج ١ ، ص ٤٣٩ ) .

فـ ( ألوعد ) مصدر في الأصل لكنه استعمل استعمال الأسماء ، فينبغي أن يحمل عليها في الجمع ، فيقال : ( الوعود ) ! وقد جرى على ذلك ابن جني كما هو اعتماده . فقال ابن منظور : « والوَعد من المصادر المجموعة ، قالوا الوعود حكاه ابن جني » ! والحق أن ابن جني جَمَعَه ولم يحكِ جمعه البتة . وقال ابن منظور أيضاً : « قال الأزهري : الوعد والعِدَة يكونان مصدراً واسماً فأمّا العِدَة فتجمع على عِدات والوَعْد لا يجمع » !! ... وقال صاحب المصباح في ( قصد ) : « وقال غيره لا يجمع الوعد لأنه مصدر » ! وعليه نص الصحاح ومفردات الراغب ؟!

وهكذا قال صاحب الأساس : « وفي قلبه وَجَل ، وفي قلوبهم أوجال » ! ولم أره في الصحاح أو المصباح أو المختار أو اللسان أو القاموس أو مفردات الراغب !!...

ونظائر ما ذكرناه فاشية شائعة ، قد وقعت لفحول الأئمة بحكم تقلب معنيّات الألفاظ وتجددها باستمرار واطّراد . وليس ما اعتمدوه ها هنا خروجاً على أصول اللغة ، وإنما هو تخريج للمسائل على ضوء هذه الأصول نفسها لا أكثر ولا أقل !

فالتصرف في المصدر أشهر من إن تكثّر عليه الأمثلة ، وأنت لو أحصيت ما يجمعه الكتاب اليوم من المصادر بحكم مقتضيات التعبير لأعياك الحصر ! والأئمة قد خرجت بالمصدر عن جنسية فعله وعدلت به في كثير من الأحيان إلى الذاتية فسمت به نسجاً على ما سمعته من

العرب مما جاء على هذا المنوال . وقد مثّلنا لذلك فيما أوردناه .

* * *

فدلّ ما ذكرناه أنه ما دام المصدر على جنسية فعله فهو لا يجمع البتة ، لأنه يتناول الجنس وآحاده تناولاً واحداً ، كما قال ابن جني . فلا تمييز فيه للآحاد أو الأنواع ليجمع إذا أُريد بجمعه ذلك !

أمّا إذا حيد به عن هذا الأصل تبعاً لتجدد معنيات الألفاظ ، وخرج به إلى التخصيص كأن يدل به على الوَحدة أو الهيئة أو النوع كالقومة والمِشية والعلم ، فجمعه قياس لا انكسار فيه . فالعمل والنية في الحديث ( إنما الأعمال بالنيات ) اسمان لا مصدران . ألا ترى أن القصد : ( ما تعمله مقدّر بما تنوبه ) ؟

أما قول الأئمة فيما جمع من المصادر إنه مصدر فهو على الاعتداد بالأصل الذي فارقه . وأما اعتذارهم من الجمع باختلاف الأنواع فهو صحيح من حيث أن النوعية قد خرجت باللفظ عن مصدريته التي تقتضي جنسية الفعل .

وإذا كان هذا حال المصادر فحال أسمائها في الجمع أيسر من ذلك ، وأحرى أن يعتمد فيها ما عُوّل عليه هاهنا .

هذا مذهبنا في المصادر وجمعها قد بسطناه بسطاً وخرجناه على الأدلة والشواهد والنصوص . ونحن نود لو نُناقش فيه لتتجلى بذلك جوانبه ، ونتنبه إلى ما يكون قد فاتنا من أطرافه . وقد جعلنا اسم كتابنا ( أخطاؤنا ) علماً لرأينا هذا ، ومن الله العون .

# الخطأ والصواب

| الصفحة | السطر | الخطأ | الصواب |
| --- | --- | --- | --- |
| ١١ | ٥ | إذا | إذ |
| ١٦ | ١٠ | استنه الأستاذ | استن به الأستاذ |
| 〃 | 〃 | واقتباس به | واقتباس |
| ٣٤ | ٥ | إذا | إذ |
| ٣٨ | ١٦ | جوابٌ | جوابُ |
| ٤١ | ١٠ | حيص | خصّ |
| ٤٣ | ٥ | ويستعبدونه | ويستبعدونه |
| ٤٨ | ٨ | رد ( الوزير ) | لِا ( الوزير ) |
| ٤٨ | ١٤ | التقدير | التقرير |
| ٥١ | ١ | (٢) المرقوم | (٣) المرسوم |
| ٥٢ | ١٤ | سابقها | سابقتها |
| ٨٠ | ٢ | الحورية | الحروريّة |
| ٩٢ | ٦ | بلا خاف | بلا خلاف |
| ١٠٦ | ١٦ | وعلى مَفْعِل ) | وعلى ( مَفِعْل ) |
| ١١٢ | ١٣ | رسمو | سمو |
| ١٣٢ | ١٤ | فالأصح | فالأفصح |
| ١٤٣ | ٩ | والأصل لو يغاير | والأصل لو تدبروه يغاير |
| ١٤٦ | ٧ | موضع ( ) | موضع ( SI ) |
| ١٥٠ | ٨ | أو يُعيدكم | أو يُعيدوكم |
| ١٧٧ | ٤ | يقال هو درعي | يقال هو دَعِيّ |
| ١٧٨ | ٨ | الإثبات | الأثبات |

| الصفحة | السطر | الخطأ | الصواب |
| --- | --- | --- | --- |
| ١٨٥ | ٢ | فلا تراه | افلا تراه |
| ٢٠٩ | ٥ | للعوق في اثر الحمي | للعرَق في اثر الحمى |
| ٢١٩ | ٤ | ( صفّح | ( صَفَحَ |
| ٢٨٩ | ٢ | يجمع في | يجمع فيه |

تنبيه : قد وقع في الكتاب خلال الطباعة بعض التحريف ، فأشرنا هاهنا إلى ما لابدّ من التنبيه عليه من ذلك . وسكتنا عما يفطن له بمجرد النظر، كالغلط في مواضع همزة الوصل والقطع . وتقديم ما حقه التأخير في باب المفردات كذكر ( آجر ) قبل ( إبالة ) في حرف الألف . فنعتذر مما كان ونرجو من القراء أن يبادروا إلى تصحيح ما أشرنا إليه قبل تصفح الكتاب ودراسته .

المؤلف

# فهرس الكتاب

**الفصل الخامس**

**حرف الزاي**



**حرف السين**



**الفصل السادس**

**حرف الشين**



**الفصل السابع**

## الفصل الثالث عشر

### حرف الهاء



### حرف الواو

تم الكتاب بعونه

| | | |
|---|---|---|
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |
| | | |